مصرف البحرين المركزي
Central Bank of Bahrain

إدارة الاستقرار المالي

التقرير الاقتصادي

٢٠١٧

التقرير الاقتصادي ٢٠١٧

إعداد: إدارة الاستقرار المالي

مصرف البحرين المركزي
ص.ب. ٢٧، المنامة
مملكة البحرين

www.cbb.gov.bh

يعد التقرير الاقتصادي سنوياً من قبل إدارة الاستقرار المالي. ويتوفر التقرير الاقتصادي تحت خانة الإصدارات والبيانات على موقع مصرف البحرين المركزي www.cbb.gov.bh.

المحتويات

المحتويات ..... أ

الرسوم البيانية ..... أ

الجداول ..... ت

المقدمة ١

الملخص التنفيذي ٢

١.التطورات الاقتصادية في مملكة البحرين ٦

نظرة عامة ٧

النمو الاقتصادي في مملكة البحرين ٨

١. الناتج المحلي الاجمالي ٨

٢. نمو القطاع النفطي ١٠

٣. نمو القطاع غير النفطي ١١

٤. السكان ١٤

٥. الأسعار المحلية ١٥

٦. قطاع السياحة ١٧

التطورات الاقتصادية في مملكة البحرين ٢٠

١. تمكين ٢٠

٢. المؤشرات الدولية ٢١

٣. تطورات السوق العقاري والتراخيص التجارية ٢٢

٤. تطورات قطاع الاتصالات ٢٣

٢.تطورات القطاع المالي ٢٥

نظرة عامة ٢٦

النظام المالي في مملكة البحرين ٢٦

أ. الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي ٢٩

ب. مصارف قطاع التجزئة ٣٣

ت. مصارف قطاع الجملة ٣٥

ث. المصارف الإسلامية ٣٨

ج. الائتمان المحلي ٤٠

ح. صناديق الاستثمار ٤٤

خ. التكنولوجيا المالية (FinTech) ٤٦

د. المسح السنوي للعاملين في القطاع المصرفي و المالي ٤٧

٣. التطورات النقدية ٥٠
نظرة عامة..... ٥١
تطورات عرض النقد ٥١
عرض النقد بمفهومه الواسع (العوامل المؤثرة) ٥٥
أسعار الفائدة المحلية..... ٥٧
تطورات أسعار الصرف ٦١
٤. المالية الحكومية ٦٣
نظرة عامة..... ٦٤
الإيرادات ٦٥
المصروفات ٦٥
إصدار أدوات الدين العام..... ٦٥
٥.التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ٦٨
نظرة عامة..... ٦٩
الحساب الجاري..... ٦٩
أ. الميزان السلعي ٧٠
ب. ميزان الخدمات ٧٢
ت. الدخل الأساسي..... ٧٣
ث. الدخل الثانوي..... ٧٤
الحساب الراسمالي والمالي..... ٧٤
وضع الاستثمار الدولي..... ٧٧
٦. بورصة البحرين ٧٩
نظرة عامة..... ٨٠
أ. أبرز التطورات في بورصة البحرين ٨١
ب. مؤشرات التداول الرئيسية ٨١
ت. حركة التداول..... ٨٤
ث. تداول الأسهم حسب جنسية المستثمر ٨٩
ج. حركة الأسعار..... ٩٠
ح. الشركات الجديدة المدرجة في بورصة البحرين..... ٩١

الرسوم البيانية

رسم بياني ١-١: نسبة النمو الحقيقي في القطاعات غير النفطية من الناتج المحلي بالاسعار الثابتة ٢٠١٧..... ٨
رسم بياني ١-٢: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بالدينار البحريني ٩
رسم بياني ١-٣: نسبة الناتج المحلي النفطي وغير النفطي من اجمالي الناتج المحلي بالاسعار الجارية..... ١٠
رسم بياني ١-٤: نسبة الناتج المحلي النفطي وغير النفطي من اجمالي الناتج المحلي بالاسعار الثابتة..... ١٠
رسم بياني ١-٥: انتاج النفط والغاز الطبيعي والبتروكيماويات في ٢٠١٧..... ١١
رسم بياني ١-٦: أعداد السكان في البحرين (٢٠١١-٢٠١٧) ١٤
رسم بياني ١-٧: مؤشر أسعار المستهلك والتضخم..... ١٦
رسم بياني ١-٨: مؤشر أسعار المستهلك (٢٠١٦-٢٠١٧) ١٧
رسم بياني ٢-١: الموجودات المحلية والاجنبية للجهاز المصرفي..... ٣٠
رسم بياني ٢-٢: المطلوبات المحلية والاجنبية للجهاز المصرفي ٣٠
رسم بياني ٢-٣: موجودات الجهاز المصرفي حسب العملات الرئيسية نهاية عام ٢٠١٧..... ٣٢
رسم بياني ٢-٤: مطلوبات الجهاز المصرفي حسب العملات الرئيسية في نهاية عام ٢٠١٧ ..... ٣٣
رسم بياني ٢-٥: الائتمان المحلي حسب القطاعات ٤١
رسم بياني ٢-٦: صناديق الاستثمار – استثمارات الأفراد والمؤسسات ٤٦
رسم بياني ٢-٧ : العاملين البحرينيين وغير البحرينيين في القطاع المالي – ٢٠١٧ ..... ٤٩
رسم بياني ٢-٨ : العمالة في القطاع غير المصرفي ٤٩
رسم بياني ٣-١: مكونات عرض النقد ٥٢
رسم بياني ٣-٢: انواع الودائع ٥٤
رسم بياني ٣-٣: العوامل المؤثرة في تغيير عرض النقد (ن٣) ٥٦
رسم بياني ٣-٤: صافي الموجودات الاجنبية..... ٥٦
رسم بياني ٣-٥: احتياطيات البحرين الخارجية ٥٧
رسم بياني ٣-٦: أسعار الفائدة على ودائع مصارف قطاع التجزئة ٥٧
رسم بياني ٣-٧: أسعار الفائدة على القروض الشخصية وقروض قطاع الأعمال ٦٠
رسم بياني ٣-٨: سعر الفائدة في سوق النقد/ سعر الفائدة بين المصارف..... ٦٠
رسم بياني ٣-٩: أسعار صرف الدينار البحريني ٦١
رسم بياني ٣-١٠: سعر صرف الدينار البحريني الفعلي ٦٢
رسم بياني ٤-١: أدوات الدين العام..... ٦٥
رسم بياني ٥-١: الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي..... ٦٩
رسم بياني ٥-٢: مكونات الحساب الجاري ٧٠

رسم بياني ٥-٣: نسبة الصادرات النفطية وغير النفطية من إجمالي الصادرات..... ٧١
رسم بياني ٥-٤: نسبة الواردات النفطية وغير النفطية من اجمالي الواردات..... ٧٢
رسم بياني ٥-٥: قطاع الخدمات (مليون دينار بحريني)..... ٧٢
رسم بياني ٥-٦: الدخل الاساسي، ٢٠١٧..... ٧٣
رسم بياني ٥-٧: الدخل الثانوي(تحويلات العاملين)..... ٧٤
رسم بياني ٥-٨: وضع الاستثمار الدولي ٢٠١٧..... ٧٧
رسم بياني ٦-١: أداء مؤشر البحرين العام..... ٨٢
رسم بياني ٦-٢: القيمة السوقية حسب القطاعات ٢٠١٧..... ٨٣
رسم بياني ٦-٣: قيمة الاسهم المتداولة ٢٠١٦ مقابل ٢٠١٧..... ٨٧
رسم بياني ٦-٤: كمية الاسهم المتداولة ٢٠١٦ مقابل ٢٠١٧..... ٨٧
رسم بياني ٦-٥: كمية الاسهم المتداولة ٢٠١٦ مقابل ٢٠١٧..... ٨٧
رسم بياني ٦-٦: قيمة التداول للمستثمرين المشاركين (مليون دينار بحريني) ٢٠١٦-٢٠١٧..... ٨٩

الجداول

جدول ١-١: الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة ٨
جدول ١-٢: الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ٩
جدول ١-٣: الناتج المحلي (غير النفطي) بحسب أقسام النشاط الاقتصادي بالاسعار الجارية ١٢
جدول ١-٤: الناتج المحلي (غير النفطي) بحسب اقسام النشاط الاقتصادي بالاسعار الثابتة..... ١٣
جدول ١-٥: عدد السكان حسب الجنسية والنوع ١٥
جدول ١-٦ : مؤشر أسعار المستهلك (٢٠٠٦ = ١٠٠) ١٥
جدول ١-٧: مؤشر أسعار المستهلك (٢٠٠٦ = ١٠٠) ١٦
جدول ١–٨: عدد القادمين الى مملكة البحرين ١٩
جدول ١–٩: تراخيص البناء حسب النوع ٢٢
جدول ٢-١ : عدد المؤسسات المرخص لها (٢٠١٦–٢٠١٧) ٢٧
جدول ٢-٢: التراخيص الجديدة والمصدرة (٢٠١٦–٢٠١٧) ٢٨
جدول ٢-٣: الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي ٢٩
جدول ٢-٤: التصنيف الجغرافي لموجودات ومطلوبات الجهاز المصرفي ٣١
جدول ٢-٥: الميزانية الموحدة لمصارف قطاع التجزئة–الموجودات ٣٤
جدول ٢-٦: الميزانية الموحدة لمصارف قطاع التجزئة–المطلوبات ٣٥
جدول ٢-٧: الميزانية الموحدة لمصارف قطاع الجملة – الموجودات ٣٦
جدول ٢-٨: الميزانية الموحدة لمصارف قطاع الجملة – المطلوبات ٣٧
جدول ٢-٩: الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية – الموجودات ٣٨
جدول ٢-١٠: الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية – المطلوبات ٤٠
جدول ٢-١١: القروض والتسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية المقيمة١/ ٤٢
جدول ٢-١٢: قروض قطاع الأعمال حسب القطاعات ٤٣
جدول ٢-١٣: الائتمان المحلي لقطاع الأشخاص ٤٤
جدول ٢-١٤: صناديق الاستثمار – مجموع الاستثمارات عام ٢٠١٧ ..... ٤٥
جدول ٢-١٥: عدد العاملين في القطاع المالي ٢٠١٧ ..... ٤٨
جدول ٣-١: عرض النقد ٥١
جدول ٣-٢: معدلات النمو ومكونات عرض النقد ٥٣
جدول ٣-٣: مكونات عرض النقد (ن٣) ٥٣
جدول ٣-٤: ودائع القطاع الخاص حسب العملات ٥٥
جدول ٣-٥: أسعار الفائدة على الودائع ٥٨
جدول ٣-٦: أسعار الفائدة على قروض قطاع الاعمال ٥٨

جدول ٣-٧: أسعار الفائدة على القروض الشخصية ٥٩
جدول ٤-١: ملخص المالية الحكومية ٦٤
جدول ٤-٢: ملخص أدوات الدين العام ٦٦
جدول ٤-٣: ملخص أدوات الدين العام التقليدية ٦٦
جدول ٤-٤: ملخص أدوات الدين العام المحلية الإسلامية ٦٧
جدول ٥-١: التجارة الخارجية ٧١
جدول ٥-٢: ميزان المدفوعات، مليون دينار بحريني ٧٥
جدول ٥-٣: وضع الاستثمار الدولي، مليون دينار بحريني ٧٨
جدول ٦-١: مؤشرات سوق بورصة البحرين ٨٢
جدول ٦-٢: القيمة السوقية حسب القطاع ٨٣
جدول ٦-٣: الشركات الاكبر من حيث القيمة السوقية – ٢٠١٧ ..... ٨٤
جدول ٦-٤: المعدل اليومي للتداول ٨٤
جدول ٦-٥: قيمة الاسهم المتداولة حسب القطاعات ٨٥
جدول ٦-٦: كمية الاسهم المتداولة حسب القطاعات ٨٦
جدول ٦-٧: عدد الصفقات المتداولة حسب القطاعات ٨٦
جدول ٦-٨: الشركات الاكثر نشاطا من حيث قيمة الاسهم المتداولة–٢٠١٧ ..... ٨٨
جدول ٦-٩: الشركات الاكثر نشاطا من حيث الكمية المتداولة–٢٠١٧ ..... ٨٩
جدول ٦-١٠: سعة السوق ٩٠
جدول ٦-١١: الشركات الخمس الاكثر ارتفاعا–٢٠١٧ ..... ٩٠
جدول ٦-١٢: الشركات الاكثر انخفاضا–٢٠١٧ ..... ٩١
جدول ٦-١٣: موجز لقوائم سوق البحرين للاوراق المالية ٩١

المقدمة

يقوم مصرف البحرين المركزي بأصدار تقرير سنوي يرصد أداء الاقتصاد البحريني بهدف تسليط الضوء على اخر التطورات الاقتصادية على الصعيد الدولي والإقليمي والمحلي، وأثر تلك التطورات على أوضاع الجهاز المصرفي والمالي والمحلي. كما يتضمن التقرير اخر المستجدات في الأسواق النقدية والمالية، وسوق رأس المال، وميزان المدفوعات، والمالية الحكومية لمملكة البحرين. ويشمل التقرير الاقتصادي على جداول الحسابات القومية، ورسومات بيانية للمؤشرات المالية للنظام المصرفي والمالي.

الملخص التنفيذي

يتناول التقرير الاقتصادي لمملكة البحرين أهم التطورات والمستجدات الاقتصادية والمالية والنقدية والمصرفية التي شهدها الاقتصاد البحريني خلال عام ٢٠١٧. وينقسم التقرير لستة أجزاء تبرز أهم التطورات والمستجدات بشكل موجز على النحو التالي:

أولاً – أداء الاقتصاد المحلي

حقق اقتصاد مملكة البحرين نمواً بنسبة ٣,٩٪ في عام ٢٠١٧ مقابل نسبة نمو بلغت ٣,٢٪ في عام ٢٠١٦. ويعود النمو في الناتج المحلي إلى نمو الناتج المحلي غير النفطي بنسبة ٤,٩٪ حيث ارتفعت المشروعات المالية بنسبة ٥,٠٪ والخدمات الحكومية بنسبة ٣,٨٪ في عام ٢٠١٧. وقد شكلت الشركات المالية أكبر المساهمين في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة وذلك بنسبة ١٦,٧٪ يليها قطاع الصناعات التحويلية بنسبة ١٤,٥٪. وقد أظهرت بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلك في البحرين في عام ٢٠١٧ زيادة طفيفة بلغت ١,٤٪ مقارنة بعام ٢٠١٦.

ثانياً– القطاع المالي والمصرفي

بلغ عدد المصارف والمؤسسات المالية العاملة في البحرين ٣٩٣ في نهاية عام ٢٠١٧ مقارنه مع ٤٠٦ في نهاية عام ٢٠١٦. ويتكون النظام المصرفي في مملكة البحرين من ١٠١ مصرف مصنف على النحو الاتي:

- ٢٩ مصرف قطاع تجزئة (تشمل ٦ مصارف إسلامية) منها ١٣ مصرفاً محلياً، و١٦ فرعاً لمصارف أجنبية.
- ٧٢ مصرف قطاع جملة (تشمل ١٧ مصرفاً اسلامياً).

كما توجد ٢٩٢ مؤسسة مالية غير مصرفية عاملة في المملكة، تتمثل في شركات الاستثمار، شركات التأمين (تشمل التكافل)، التراخيص المتخصصة، وأسواق رأس المال.

وقد ارتفعت الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي (مصارف قطاع التجزئة ومصارف قطاع الجملة التقليدية والإسلامية) إلى ١٨٧,٤ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٧، مقابل ١٨٦,١ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٦. وشكلت مصارف قطاع الجملة ٥٥,٥٪ ومصارف قطاع التجزئة ٤٤,٥٪ من إجمالي الميزانية.

وقد حققت التسهيلات الائتمانية المقدمة من مصارف قطاع التجزئة ارتفاعاً بنسبة ٧,٩٪ حيث بلغ الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية لمختلف القطاعات الاقتصادية ٨٦٩٩,١ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٧ مقابل ٨٠٦٢,٧ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٦. وقد ارتفعت التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص (الأعمال) بنسبة ١١,٣٪ وارتفعت التسهيلات للقطاع الخاص (الأشخاص) بنسبة ٣,٥٪ في نهاية عام ٢٠١٧.

وأظهر مسح العاملين السنوي الذي أجراه مصرف البحرين المركزي لهذا العام ارتفاع في إجمالي عدد العاملين في القطاع المالي (المصارف وغير المصارف) بنسبة ٠,٦٪ ليصل إلى ١٤٠٩٣ موظف/ موظفة مقابل ١٤٠١٥موظف/ موظفة في نهاية عام ٢٠١٦.

وقد خاض مصرف البحرين عدة تجارب ايجابية لتطوير قطاع التكنولوجيا المالية (FinTech). ومن ابرز التطورات التي قام بها المصرف لتطوير القطاع: إطلاق البيئة الرقابية التجريبية (Regulatory Sandbox)، إصدار التعليمات الخاصة بعمليات التمويل الجماعي لغايات الاقتراض والتملك بشقيها التقليدي والإسلامي، كما أنشأ المصرف وحدة متخصصة في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار (FinTech Unit) لتقوم بالإشراف على أنشطة وعمليات الشركات التي تم السماح لها بدخول البيئة الرقابية التجريبية.

ثالثاً – التطورات النقدية

واصل مصرف البحرين المركزي الحفاظ على ربط العملة المحلية بالدولار الأمريكي والذي أثبت قدرته على تحقيق استقرار سعر الصرف في المملكة وسلامة النظام المالي. ونظراً إلى ارتباط الدينار البحريني بالدولار الأمريكي، ارتفت أسعار الفائدة المحلية تماشياً مع اتجاه أسعار الفائدة الأمريكية خلال ٢٠١٧، حيث رفع

المصرف سعر الفائدة الأساسي على ودائع مصارف التجزئة لدى المصرف لفترة استحقاق أسبوع واحد بنحو ٠,٢٥ نقطة من ١,٢٥٪ الى ١,٥٠٪ في ١٤ يونيو ٢٠١٧ وبنحو ٠,٢٥ نقطة من ١,٥٠٪ الى ١,٧٥٪ في ١٣ ديسمبر ٢٠١٧.

كما شهد عرض النقد المحلي (ن١، ن٢ ون٣) ارتفاعاً في عام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٦. وقد ارتفع كل من عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٣) وعرض النقد بمفهومه المتوسط (ن٢) بنسبة ٤,٢٪ مقارنة بالنمو الذي شهده في عام ٢٠١٦. كما ارتفع عرض النقد (ن١) بنسبة ١,٢٪ في عام ٢٠١٧.

وقد أرتفعت أسعار الفائدة المحلية في عام ٢٠١٧، حيث ارتفع متوسط سعر الفائدة لمصارف قطاع التجزئة على الودائع طويلة الأجل (٣-١٢ شهر) من ١,٤٥٪ في بداية عام ٢٠١٧ إلى ١,٥٩٪ في نهاية العام نفسه. وقد ارتفع متوسط سعر الفائدة على الودائع قصيرة الأجل (أقل من ٣ شهور) من ٠,٨٨٪ إلى ١,١٢٪ للفترة نفسها.

رابعاً – المالية الحكومية العامة

شهدت الايرادات الحكومية في عام ٢٠١٧ ارتفاعاً من ١،٨٩٨ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٦ إلى ٢،٢٠١ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٧. وشكلت عائدات النفط نسبة ٧٥٪ من الإيرادات الحكومية و بالإضافة الى ذلك ارتفعت الإيرادات غير النفطية من ٤٣٣ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٦ إلى ٥٢١ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٧. ومن جهة أخرى ارتفعت المصروفات الحكومية بشكل طفيف من ٣،٥٣٢ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٦ الى ٣،٥٣٧ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٧. وقد بلغ عجز الميزانية العامة ١،٣٣٦ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٧.

خامساً – التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

سجل الحساب الجاري لمملكة البحرين عجزاً بلغ ٦٠١,٥ مليون دينار فى عام ٢٠١٧ مقارنة مع عجز بلغ ٥٦١,٣ مليون دينار في عام ٢٠١٦. وقد استمر عجز الحساب الجاري في عام ٢٠١٧ نتيجة الى العجز في كل من حساب السلع وحساب الدخل الرئيسي وحساب الدخل الثانوي.

سجل صافي الحساب الرأسمالي والمالي تدفقاً الى الداخل بلغ ٢٥٥ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٧ مقارنة بتدفق الى الداخل بلغ ٩٦٣ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٦. كما انخفض صافي وضع الاستثمار الدولي من ١١٦١١ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٦ الى ١١٥٨٣ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٧.

سادساً – تطورات بورصة البحرين

أقفل مؤشر البحرين عام ٢٠١٧ عند مستوى ١٣٣١,٧١ نقطة، مسجلاً ارتفاعاً بمقدار ١١١,٢٦ نقطة (نسبة ٩,١٪) عن مستوى إقفاله في العام السابق. وشهدت قطاعات المصارف التجارية، التأمين والصناعة ارتفاعاً بمقدار ١١,٧٪، ٣,٨٪ و٨٨,٢٪ على التوالي. أما مؤشر البحرين الإسلامي والذي أطلق في سبتمبر من عام ٢٠١٥ فقد وصل عند مستوى ١٠٨٩,٢٨ نقطة في نهاية عام ٢٠١٧ بارتفاع بلغ نسبته ١٩,٧٪.

استقرت القيمة السوقية لبورصة البحرين عند ٨,١ بليون دينار في عام ٢٠١٧، وكان أكبر انخفاض في القيمة السوقية في قطاع الخدمات بنسبة ١٣,٦٪ من ١ بليون دينار بحريني في عام ٢٠١٦ إلى ٨٦٩ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٧. أما أكبر ارتفاع في القيمة السوقية فكان في قطاع الاستثمار بنسبة ٨٨,٢٪، من ٤٧٣ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٦ إلى ٨٩١ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٧.

وقد شكلت أكبر خمس شركات نسبة ٥٨,٢٪ من إجمالي القيمة السوقية لعام ٢٠١٧ بواقع ٤,٧ بليون دينار بحريني. وتركز نشاط التداول من حيث القيمة وكمية الأسهم المتداولة في عام ٢٠١٧ في قطاع المصارف التجارية حيث شكل القطاع نسبة ٤٦,٥٪ من القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة و٥٦,٢٪ من حجم الأسهم المتداولة.

الفصل

١

١. التطورات الاقتصادية في مملكة البحرين

- نظرة عامة
- النمو الاقتصادي في مملكة البحرين
  ١. الناتج المحلي الاجمالي
  ٢. نمو القطاع النفطي
  ٣. نمو القطاع غير النفطي
  ٤. السكان
  ٥. الأسعار المحلية
  ٦. قطاع السياحة
- التطورات الاقتصادية في مملكة البحرين
  ١. تمكين
  ٢. المؤشرات الدولية
  ٣. تطورات السوق العقاري والتراخيص التجارية
  ٤. تطورات قطاع الاتصالات

نظرة عامة

سجل الاقتصاد العالمي نمواً بلغ ٣,٨٪ في عام ٢٠١٧. وقد حققت الولايات المتحدة نمواً بنسبة ٢,٣٪ في العام المذكور مقارنة بنسبة ١,٥٪ في عام ٢٠١٦، وذلك نتيجة لتحسن وتيرة الاستثمار والإنتاجية. بينما ارتفع نمو الاقتصاد الياباني بنسبة ١,٧٪ واقتصاد منطقة اليورو بنسبة ٢,٣٪ في عام ٢٠١٧.

كما سجلت اقتصادات البلدان الناشئة والنامية نسبة نمو بلغت ٤,٨٪ في عام ٢٠١٧ مقارنة بنمو بلغ ٤,٤٪ في عام ٢٠١٦. وحققت دول مجموعة شمال افريقيا والشرق الأوسط MENA نسبة نمو بلغت ٢,٢٪ في عام ٢٠١٧ مقارنة بنسبة ٤,٩٪ في عام ٢٠١٦.

استمر النمو في معدل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لمملكة البحرين حيث بلغت نسبة النمو ٣,٩٪ في عام ٢٠١٧ مقابل نسبة نمو ٣,٢٪ في عام ٢٠١٦.

كما أرتفع الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية بنسبة ٩,٨٪ و بالأسعار الثابتة بنسبة ٣,٩٪ في عام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٦. وقد تحقق هذا النمو مع مستوى تضخم معتدل حيث ارتفعت اسعار المستهلك بنسبة ١,٤٪ في عام ٢٠١٧.

ومن الملاحظ زيادة دور القطاع غير النفطي مع انخفاض حصة القطاع النفطي من الناتج المحلي حيث شكل الاقتصاد غير النفطي ٨٠,٨٪ خلال ٢٠١٧ من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة. ويعتبر نجاح القطاع الخاص عبر مختلف القطاعات دليل على الجهود المستمرة لتطوير وتنويع الاقتصاد البحريني. من خلال نمو نسبة القطاعات غير النفطية الأخرى، وبخاصة الخدمات المالية فضلاً عن قطاع الصناعة وقطاع السياحة. ورغم النجاح في سياسة التنوع الاقتصادي في مملكة البحرين، لا يزال قطاع النفط والغاز يشكل عنصراً مهماً في اقتصاد البحرين لانه يشكل النسبة الاكبر من ايرادات الميزانية العامه.

النمو الاقتصادي في مملكة البحرين

١. الناتج المحلي الاجمالي

حقق الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة نمواً بنسبة ٣,٩٪ في عام ٢٠١٧ مقابل نسبة نمو بلغت ٣,٢٪ في عام ٢٠١٦. ويعود النمو في الناتج المحلي بالاسعار الثابتة الى ارتفاع الناتج المحلي غير النفطي بنسبة ٤,٩٪ والى نمو المشروعات المالية بنسبة ٥,٠٪ والخدمات الحكومية بنسبة ٣,٨٪ في عام ٢٠١٧.

جدول ١-١: الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة

(مليون دينار بحريني)

	٢٠١٦	٢٠١٧*	٢٠١٦-٢٠١٧ نسبة % التغيير	نسبة % المشاركة (٢٠١٧)
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة	**١١٩٤٥,١٨**	**١٢٤٠٩,٢٣**	**٣,٩**	**١٠٠**
القطاع النفطي	٢٣٨٦,٤٥	٢٣٧٧,٨٨	-٠,٤	١٩,٢
القطاع غير النفطي	٩٥٥٨,٧٣	١٠٠٣١,٣٥	٤,٩	٨٠,٨
المشروعات غير المالية	٨٢٤٣,٧٤	٨٤٨٧,٩٦	٣,٠	٦٨,٤
المشروعات المالية	١٩٧٢,٩١	٢٠٧٠,٨٨	٥,٠	١٦,٧
الخدمات الحكومية	١٥٢٧,٧٩	١٥٨٥,٠٢	٣,٨	١٢,٨

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية.

**البيانات أولية.*

رسم بياني ١-١: نسبة النمو الحقيقي في القطاعات غير النفطية من الناتج المحلي بالاسعار الثابتة ٢٠١٧

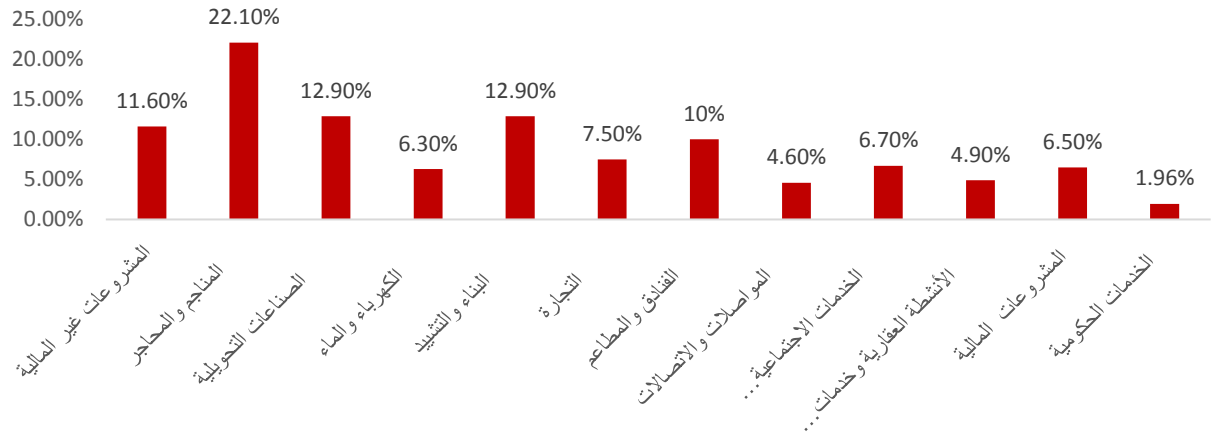

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية.

كما حقق الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية نمواً بنسبة ٩,٨٪. ويعزى هذا النمو الى ارتفاع الناتج النفطي بنسبة ٢٢,١٪ وذلك لارتفاع اسعار النفط في عام ٢٠١٧ رغم انخفاض الانتاج النفطي. والجدير بالذكر ان معدل سعر برنت للبرميل الواحد قارب ٥٨,٨ دولار امريكي للبرميل في عام ٢٠١٧ مقارنة مع ٤٧,٣ دولار امريكي للبرميل في عام ٢٠١٦، رغم انخفاض الانتاج في حقلي البحرين وابوسعفة بنسبة ٢,٧٦٪.

جدول ١-٢: الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية

(مليون دينار بحريني)

	٢٠١٦	٢٠١٧*	٢٠١٦-٢٠١٧ نسبة التغيير %	نسبة % المشاركة (٢٠١٧)
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	**١٢٠٨٩,٤١**	**١٣٢٧٥,٤٨**	**٩,٨**	**١٠٠**
القطاع النفطي	١٤٦٠,٣٤	١٧٨٢,٦٥	٢٢,١	١٣,٤
القطاع غير النفطي	١٠٦٢٩,٠٧	١١٤٩٢,٨٣	٨,١	٨٦,٦
المشروعات غير المالية	٨٠٣٤,٧١	٨٩٦٩,٧٣	١١,٦	٦٧,٦
المشروعات المالية	٢١٢٣,٩٧	٢٢٦٣,٠٠	٦,٦	١٧,١
الخدمات الحكومية	١٧٠٣,٧٦	١٧٣٧,٢٢	٢,٠	١٣,١

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية.

**البيانات أولية.*

نما نصيب الفرد من الناتج المحلي بنسبة ٥,٢٪ في عام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٦ وذلك بالاسعار الجارية وقد انخفض نصيب الفرد بالاسعار الثابتة بنسبة ١,١٪ في عام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٦.

رسم بياني ١-٢: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بالدينار البحريني

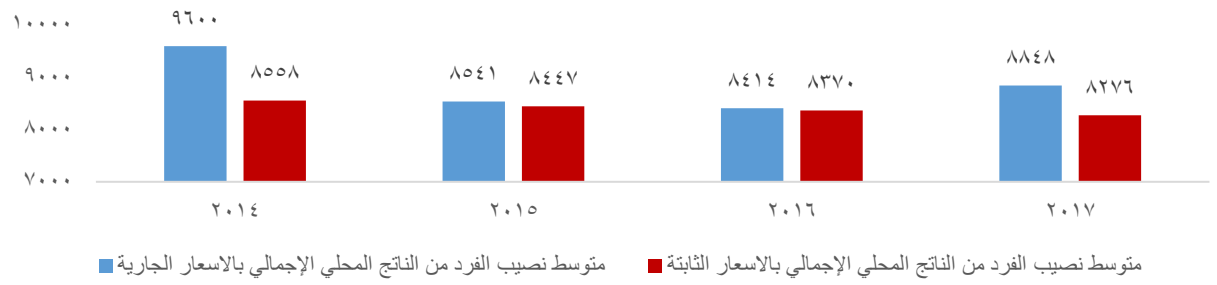

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية.

٢. نمو القطاع النفطي

حقق القطاع النفطي نمواً بالأسعار الجارية بلغ ٢٢,١٪ في عام ٢٠١٧ وقد بلغت نسبة الناتج المحلي النفطي بالاسعار الجارية من اجمالي الناتج المحلي ١٣,٤٪ في عام ٢٠١٧ مقابل ١٢,١٪ في عام ٢٠١٦.

رسم بياني ١-٣: نسبة الناتج المحلي النفطي وغير النفطي من اجمالي الناتج المحلي بالاسعار الجارية

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية.

ومثّل الناتج المحلي النفطي ١٩,٢٪ من اجمالي الناتج المحلي بالاسعار الثابتة في عام ٢٠١٧ و٢٠٪ في عام ٢٠١٦. وقد ساهم الناتج المحلي غير النفطي بنسبة ٨٠٪ من اجمالي الناتج المحلي بالاسعار الثابتة في عام ٢٠١٦ و ٨٠,٨٪ في عام ٢٠١٧(رسم بياني ١-٣).

رسم بياني ١-٤: نسبة الناتج المحلي النفطي وغير النفطي من اجمالي الناتج المحلي بالاسعار الثابتة

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية.

بلغ مجموع انتاج النفط الخام ٧١،٩٥٨،٥٣٤ برميل امريكي في عام ٢٠١٧ مقارنة بنحو ٧٣،٩٤٣،٧٤٢ برميل امريكي تم انتاجه في عام ٢٠١٦. ويمثل حقل ابوسعفة مايقارب من ٧٧,٦٪ من اجمالي الانتاج لعام ٢٠١٧. اما بالنسبة للغاز الطبيعي فقد انخفض الانتاج من ٣،٦٩٩،٩١٥ برميل في عام ٢٠١٦ الى ٣،٥٠٣،١٧٦ برميل في عام ٢٠١٧، اي بنسبة ٥,٣٪. أما بالنسبة لانتاج البتروكيماويات من الامونيا والميثانول واليوريا فقد انخفض الانتاج بنسبة ٠,٧٩٪، من ١،٦١٧،٤٢٢ طن في عام ٢٠١٦ الى ١،٦٠٤،٧٢٥ طن في عام ٢٠١٧.

رسم بياني ١-٥: انتاج النفط والغاز الطبيعي والبتروكيماويات في ٢٠١٧

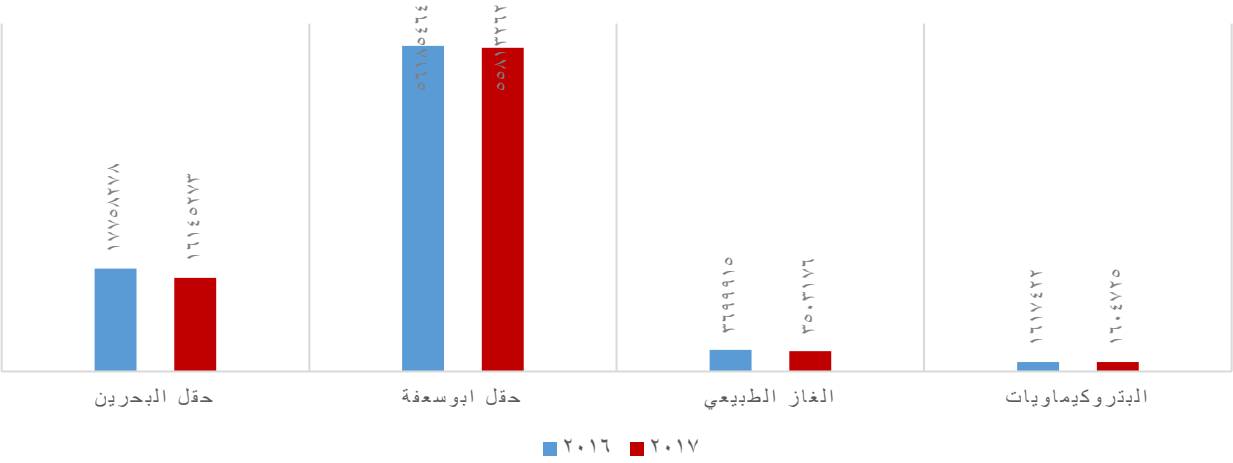

المصدر: هيئة النفط والغاز.

٣. نمو القطاع غير النفطي

مثلت الصناعات التحويلية والبناء والتشييد والمواصلات والاتصالات ما يقارب من ٣٤٪ من اجمالي الناتج المحلي بالاسعار الجارية حيث ارتفعت الصناعات التحويلية بنسبة ١٣٪ في عام ٢٠١٧ والبناء والتشييد بنسبة ١٣٪ والمواصلات والاتصالات بنسبة ٥٪ مقارنة بعام ٢٠١٦ أما بالاسعار الثابتة فقد مثّلت ٢٩٪ من اجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٧ مقابل ٣٣٪ في عام ٢٠١٦.

جدول ١-٣: الناتج المحلي (غير النفطي) بحسب أقسام النشاط الاقتصادي بالاسعار الجارية

(مليون دينار بحريني)

	٢٠١٦	٢٠١٧*	٢٠١٦-٢٠١٧ ٪ نسبة التغيير	نسبة ٪ المشاركة (٢٠١٧)
اجمالي الناتج المحلي غير النفطي بالاسعار الجارية	**١٢١١٧,٩**	**١٣٢٨٢,٥**	**٩,٦**	**١٠٠**
الزراعة والاسماك	٤٠,٣	٣٨,٨	٣,٧-	٠,٣
المحاجر	١١٣,١	١٢٩,٤	١٤,٥	٠,٣
الصناعات التحويلية	٢١٨٦,٠	٢٤٦٧,٤	١٢,٩	١٨,٦
الكهرباء والماء	١٦٣,٤	١٧٣,٦	٦,٣	١,٣
البناء والتشييد	٩٥٦,٧	١٠٧٩,٦	١٢,٩	٨,١
التجارة	٥٥٧,٦	٥٩٩,٣	٧,٥	٤,٦
الفنادق والمطاعم	٢٩٣,٠	٣٢٢,٤	١٠,٠	٢,٤
المواصلات والاتصالات	٩٠٣,٢	٩٤٥,٢	٤,٧	٧,١
الخدمات الاجتماعية والشخصية	٧٩٠,٩	٨٤٣,٩	٦,٨	٦,٤
الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	٦٨٣,٣	٧١٦,٩	٤,٩	٥,٤
المشروعات المالية	٢١٢٤,٠	٢٢٦٣,٠	٦,٦	١٧,٠
- المؤسسات المالية المحلية	٦٨٨,٣	٧٦٩,٩	١١,٩	٥,٨
- المؤسسات المالية الخارجية	٧٦١,٢	٧٧٢,٢	١,٥	٥,٨
- التأمين	٦٧٤,٥	٧٢٠,٩	٦,٩	٥,٤
الخدمات الحكومية	١٧٠٣,٨	١٧٣٧,٢	٢,٠	١٣,١
الهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر	٨,٠	٧,٠	٠,٥-	٠,١
الأسر التي تعين افراد	١٢٠,٨	١٣١,٧	٩,٠	١,٠
رسوم الاستيراد	٩٨,٢	١٦٦,٩	٧٠,٠	١,٣

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية.

**البيانات أولية.*

وقد كانت الشركات المالية أكبر المساهمين في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة وذلك بنسبة ١٦,٧٪ في عام ٢٠١٧. أما ثاني أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فهو قطاع الصناعات التحويلية بنسبة ١٤,٥٪.

جدول ١-٤: الناتج المحلي (غير النفطي) بحسب اقسام النشاط الاقتصادي بالاسعار الثابتة

(مليون دينار بحريني)

	٢٠١٦	٢٠١٧*	٢٠١٦-٢٠١٧ ٪ نسبة التغيير	نسبة ٪ المشاركة (٢٠١٧)
اجمالي الناتج المحلي غير النفطي بالاسعار الثابتة	**١١٩٧٣,٤**	**١٢٤٢٢,٨**	**٣,٨**	**١٠٠,٠**
الزراعة والاسماك	٣٤,٩	٣٤,٦	-٠,٩	٠,٣
المحاجر	٩١,٠	٩٩,٦	٩,٥	٠,٨
الصناعات التحويلية	١٧٨٣,٣	١٨٠٢,٠	١,٠	١٤,٥
الكهرباء والماء	١٦٥,٢	١٧٢,١	٤,٢	١,٤
البناء والتشييد	٨٥٧,٠	٨٧٢,٠	١,٨	٧,٠
التجارة	٥٢٣,٦	٥٦٨,٣	٨,٥	٤,٦
الفنادق والمطاعم	٢٧٥,٥	٣٠١,٦	٩,٥	٢,٤
المواصلات والاتصالات	٨٦١,٥	٩٠١,١	٤,٦	٧,٣
الخدمات الاجتماعية والشخصية	٧٠٦,١	٧٧٢,٤	٩,٤	٦,٢
الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	٦٥٠,١	٦٨٥,٩	٥,٥	٥,٥
المشروعات المالية	١٩٧٢,٩	٢٠٧٠,٩	٥,٠	١٦,٧
- المؤسسات المالية المحلية	٦١٠,٠	٦٥٥,٥	٧,٥	٥,٣
- المؤسسات المالية الخارجية	٧٣٦,٧	٧٣٩,٦	٠,٤	٦,٠
- التأمين	٦٢٦,٣	٦٧٥,٨	٧,٩	٥,٤
الخدمات الحكومية	١٥٢٨,٦	١٥٨٥,٠	٣,٧	١٢,٨
الهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر	٧,٠	٥,٤	-٢٣,٢	٤,٣
الأسر التي تعين افراد	١٠٧,٢	١١٤,٦	٦,٩	٠,٩
رسوم الاستيراد	٨٦,٦	١٤٥,٤	٦٨,٠	١,٢

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية.

**البيانات أولية.*

٤. السكان

ارتفع اجمالي عدد السكان في البحرين إلى ١،٥٠١،١١٦ نسمة في ٢٠١٧ مقارنة بحوالي ١،٤٢٣،٧٢٦ نسمة في عام ٢٠١٦ أي بنسبة ٥,٤٪ في عام ٢٠١٧ مقارنة بمعدل ٣,٩٪ في عام ٢٠١٦(رسم بياني ١-٦).

رسم بياني ١-٦: أعداد السكان في البحرين (٢٠١١-٢٠١٧)

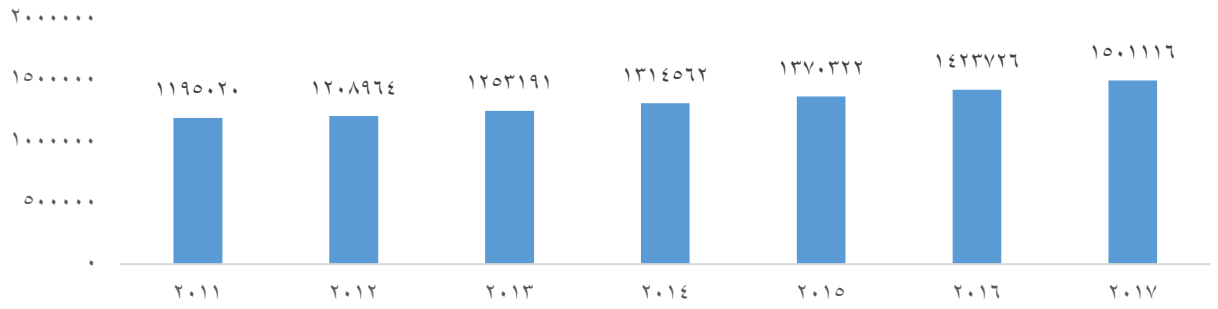

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية.

وقد بلغت نسبة البحرينين ٤٥,١٪ من اجمالي عدد السكان في عام ٢٠١٧ مقارنة بنسبة ٤٦,٧٪ في عام ٢٠١٦. في حين بلغت نسبة غير البحرينيين ٥٤,٩٪ من اجمالي عدد السكان في عام ٢٠١٧ مقارنة بنسبة ٥٣,٣٪ في عام ٢٠١٦(جدول ١-٥).

ويشكل الذكور مانسبته (٦٣,٤٪) من اجمالي عدد السكان ليصل الى ٩٥١،٣١٢ ذكر، في حين بلغ معدل الاناث ٣٦,٦٪ من اجمالي عدد السكان في عام ٢٠١٧.

جدول ١-٥: عدد السكان حسب الجنسية والنوع

	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
البحرينيون	٦٣٠،٧٤٤	٦٤٧،٨٣٥	٦٦٤،٧٠٧	٦٧٧،٥٠٦
ذكور	٣٢٠،٨٣٩	٣٢٨،٨٨٧	٣٣٦،٨٣٤	٣٤٣،٣٤٠
إناث	٣٠٩،٩٠٥	٣١٨،٩٤٨	٣٢٧،٨٧٣	٣٣٤،١٦٦
غير البحرينيين	٦٨٣،٨١٨	٧٢٢،٤٨٧	٧٥٩،٠١٩	٨٢٣،٦١٠
ذكور	٤٨٥،٦٤٨	٥١٧،٤٧٨	٥٥١،٥٥٥	٦٠٧،٩٧٢
إناث	١٩٨،١٧٠	٢٠٥،٠٠٩	٢٠٧،٤٦٤	٢١٥،٦٣٨
المجموع	١،٣١٤،٥٦٢	١،٣٧٠،٣٢٢	١،٤٢٣،٧٢٦	١،٥٠١،١١٦

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية.

٥. الأسعار المحلية

أظهرت بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلك في البحرين عام ٢٠١٧ زيادة بنسبة ١,٤٪ مقارنة بعام ٢٠١٦ (جدول ١-٦).

جدول ١-٦ : مؤشر أسعار المستهلك (٢٠٠٦ = ١٠٠)

السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	تغير ٪ ٢٠١٦-٢٠١٧
مؤشر أسعار المستهلك	١١٢,١	١١١,٦	١١٤,٧	١١٨,٥	١٢١,٦	١٢٣,٩	١٢٧,٣	١٢٩,١	١,٤

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية.

يظهر (الرسم البياني ١-٧) أن معدل التضخم متفاوت خلال الثمانية اعوام السابقة، حيث يوضح الرسم ان معدل التضخم قد انخفض من ٢,٤٪ في عام ٢٠١٦ الى ١,٦٪ في عام ٢٠١٧، وان اكبر معدل تضخم تم تسجيله في عام ٢٠١٣ وبمعدل ٣,٤٪.

رسم بياني ١-٧: مؤشر أسعار المستهلك والتضخم

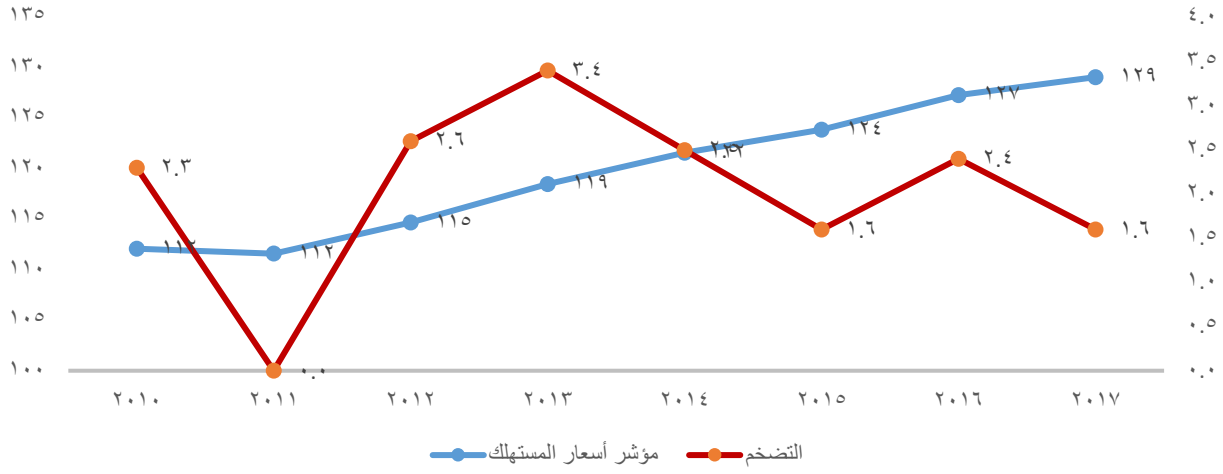

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية.

جدول ١-٧: مؤشر أسعار المستهلك (٢٠٠٦ = ١٠٠)

المجموعة الرئيسية من السلع والخدمات	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
الطعام والشراب	١٥١,٧	١٥٣,٦	١٥٥,٢
المشروبات الكحولية والتبغ	١٥٦,٧	١٩٧,٤	٢٠٧,٨
الملابس والأحذية	١١٣,٠	١١٠,٢	١١١,١
المسكن والمياه والكهرباء والغاز وانواع الوقود الاخرى	١٠٩,٤	١١٢,٧	١١٦,٦
التجهيزات والمعدات المنزلية واعمال الصيانة الاعتيادية للبيوت	١٣١,٢	١٣٣,٧	١٥٦,٠
خدمات الرعاية الصحية	١١٨,٢	١١٨,١	١١٧,٢
النقل	١١١,٧	١٢٦,٤	١٢٤,٧
الاتصالات	٨٧,٠	٨٧,٠	٨٦,٩
الترفيه والثقافة	١٤١,١	١٤٣,٠	١٤٤,٧
التعليم	١٣١,٢	١٣٤,٥	١٣٧,٥
المطاعم	١١٩,٧	١٢٠,٥	١٢٢,٧
السلع والخدمات الاخرى	١٤٣,٧	١٤٤,٧	١٤٦,٨
المؤشر العام	١٢٣,٩	١٢٧,٣	١٢٩,١

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية.

رسم بياني ١-٨: مؤشر أسعار المستهلك (٢٠١٦-٢٠١٧)

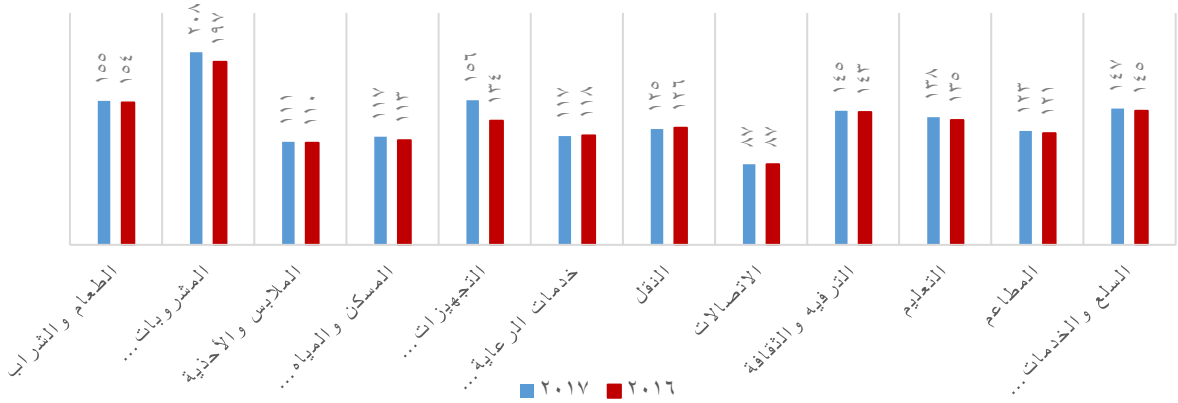

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية

شهد قطاعي "الأثاث والمعدات المنزلية والصيانة" و"الأغذية والمشروبات غير الكحولية" زيادة مستمرة في قيم مؤشراتهما من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٧. أما بالنسبة لقطاع المساكن والمياه والكهرباء والوقود فقد بدأ المؤشر بالتصاعد بعد عام ٢٠١٢. وبالمقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى فقد استمر معدل التضخم في الحفاظ على مستوى يقارب متوسط المعدل بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٥ وهو أقل من المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات والكويت.

٦. قطاع السياحة

لطالما اعتبرت السياحة جزءً مهماً من الاقتصاد في البحرين. وتتضمن السياحة في البحرين عدة أنواع مختلفة من الأنشطة التي تشمل: الانشطة الترفيهية، التجارية، الثقافية والتراثية. نمت السياحة (الفنادق والمطاعم) بنسبة ١,٨ ٪ في عام ٢٠١٦، ٣,١ ٪ في عام ٢٠١٥ و٣,٨ ٪ في عام ٢٠١٤. وساهم قطاع السياحة (الفنادق والمطاعم) بنسبة ٢,٣ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في كل من ٢٠١٦ و٢٠١٥ و٢٠١٤ و٢٠١٣ في حين ارتفعت النسبة الى ٢,٥ ٪ في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧.

وتشير البيانات الصادرة عن المجلس العالمي للسياحة والسفر (WTTC) الى المساهمة المباشرة لقطاع السفر والسياحة في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بنسبة ٤,١٪ في عام ٢٠١٧ ومن المتوقع أن ترتفع بمعدل ٥,٥٪ سنوياً خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٧. وقدر إجمالي المساهمة (بما في ذلك غير المباشرة) من قطاع السفر والسياحة إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٩,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٧. ووفقا لتقديرات، مثل قطاع السفر والسياحة نسبة ٩,٥٪ من إجمالي العمالة، أو ما يقرب من ٥٥٠٠٠ وظيفة في عام ٢٠١٧. وتقدر WTTC أن هذه النسبة سترتفع إلى ١٠,٦٪ من إجمالي العمالة، أو ما يقرب من ٧٨،٠٠٠ وظيفة بحلول عام ٢٠٢٧.

تتركز الأنشطة المتعلقة بالسياحة حول الإقامة في الفنادق ومرافق البيع بالتجزئة والمطاعم. وتسعى المملكة إلى تطوير قطاعاتها السياحية من خلال الترويج الى عروض سياحية أكثر شمولاً. وتشمل التوقعات الانتهاء من ١٥ فندقاً إضافياً من فئة أربع أو خمس نجوم (بما في ذلك تطوير مجموعة جميرا ومجموعة ويندهام الفندقية) مما يوفر ٤٠٠٠ غرفة إضافية للسياح وذلك بحلول عام ٢٠٢٠.

وتتخذ الحكومة خطوات لاستعادة المواقع التاريخية وتعمل على عدد من المبادرات المتعلقة بالمحافظة على التراث وحماية المواقع الأثرية. وقد شاركت اليونسكو في برنامج حفريات واسع النطاق، مما أدى إلى عدد من الاكتشافات المتعلقة بحضارة دلمون القديمة. ويدعى الموقع الأثري الرئيسي سار (تعود التسمية الى اسم أقرب قرية حديثة) وتنقسم إلى منطقتين: منطقة سكنية ومقبرة. حيث كانت دلمون واحدة من أهم الحضارات القديمة في المنطقة ويعتقد أنها كانت موجودة في الألفية الثالثة قبل الميلاد. ويُعتقد أنها كانت مركزًا على طريق تجاري رئيسي بين بلاد ما بين النهرين ووادي السند في جنوب آسيا.

كما تعمل هيئة البحرين للثقافة والآثار على صيانة وترميم مسجد الخميس. حيث يعتقد أن مسجد الخميس بني في عهد الخليفة الأموي عمر الثاني. وتهدف الخطة إلى تطوير منطقة للمشي حول المسجد للسماح للزوار بالتجول وتقدير التصميم المعماري للمسجد. وتشمل المعالم التاريخية الأخرى التي تديرها هيئة البحرين للثقافة والآثار ما يلي: (١) المتحف الوطني؛ (٢) بيت القرآن وهو مجمع متعدد الأغراض مخصص للفنون الإسلامية؛ (٣) بيت سيادي (بيت تاجر اللؤلؤ البارز في القرن التاسع عشر في المحرق)؛ (٤) مدافن دلمون؛ (٥) قلعة البحرين (موقع اليونسكو للتراث العالمي الذي كان مفتوحًا للجمهور منذ عام ٢٠٠٨)؛ (٦) درب صيد اللؤلؤ البحري، وهو موقع للتراث العالمي لليونسكو، و (٧) أسواق المنامة والمحرق.

يشكل المواطنون السعوديون النسبة الاعلى من السياح في البحرين بفضل الجسر الذي يربط البلدين. حيث عبر ١٢,٧ مليون زائر من خلال الجسر في نهاية عام ٢٠١٧. بدأت كل من البحرين والمملكة العربية السعودية تنفيذ "نقطة عبور واحدة" على الجسر، تهدف إلى تقليل الازدحام وتسهيل التدفق السلس لحركة المرور مع زيادة عدد الزوار وذلك في مارس ٢٠١٧. وتهدف البحرين إلى أن تكون الوجهة المفضلة خاصة للسياح السعوديين المسافرين إلى البحرين للتسوق ولقضاء عطلات نهاية الأسبوع. ومن المتوقع أن تستمر هذه السياحة من المملكة العربية السعودية في الازدياد، بالإضافة الى نمو عدد الزوار الأجانب الوافدين إلى البحرين مقارنة بالنسبة المرتفعة لعدد الزوار الاجانب الوافدين الى دبي. ومن أجل استيعاب السياح والزائرين الأجانب إلى البحرين، بلغ عدد الفنادق في البحرين ١١٨ فندقاً في عام ٢٠١٦، منها أكثر من النصف يعتبر ٤ نجوم وما فوق (١٧ تم اعتبارهم خمس نجوم و٥٣ تم اعتبارهم ٤ نجوم).

جدول ١-٨: عدد القادمين الى مملكة البحرين

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
جسر الملك فهد	٩،٨٩١،٢٧١	١١،٠٣٢،٠٩٠	١١،٨٤٥،٥٢٧	١٢،٢١٦٥٢٠	١٢،٦٩١،٣٥١
مطار البحرين الدولي	٢،٠٨٧،٣٧٧	٢،٢٤٥،٠٤٦	٢،٤٩٨،٧٣٩	٢،٧٣١،٧٤٧	٢،٦١٠،٣١٦
الطريق البحري	٦٣،٣٦٢	٥٩،٦٢٧	٦٨،٢٩٨	٩٢،٣٣٣	٩٥،٨٨١
المجموع	**١٢،٠٤٢،٠١٠**	**١٣،٣٣٦،٧٦٣**	**١٤،٤١٢،٥٦٤**	**١٥،٠٤٠،٦٠٠**	**١٥،٣٩٧،٥٤٨**

المصدر: الادارة العامة للجنسية والجوازات والاقامة

يشكل التسوق جزءًا أساسيًا من السياحة في البحرين، وهناك عدد ملحوظ من مراكز التسوق الحديثة ومحلات المصممين التي توفر أحدث الموضات والبضائع العالمية. ويوجد في البحرين ما يقارب ٢٠ مركز تسوق تختلف من حيث الحجم والقدرة ومجموعة المنتجات والخدمات المقدمة. وتقع مراكز التسوق الجديدة بعيدًا عن العاصمة (المنامة) لخدمة مناطق مختلفة من البلاد. وكجزء من استراتيجية الحكومة لزيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات الحكومية خارج المنامة، أصبحت مكاتب البريد والمدفوعات ومكاتب الاستفسار شائعة بشكل متزايد في مراكز التسوق في جميع أنحاء البلاد. ويعد مركزا التسوق الرئيسيان في البحرين هما: البحرين سيتي سنتر والسيف مول. كما تم افتُتِاح (مدينة التنين) في البحرين نهاية عام ٢٠١٥، وهي مركز تسوق كبير يستضيف أكثر من ٥٠٠ شركة صينية. وتم افتتاح مجمع (الأفنيوز) في اكتوبر ٢٠١٧، وهو مشروع تجاري كبير للتجزئة والترفيه في وسط المنامة، يضم متاجر وسوقًا داخليًا ومطاعم على الواجهة البحرية.

التطورات الاقتصادية في مملكة البحرين

١. تمكين

تم تأسيس صندوق العمل "تمكين" من قبل مجلس التنمية الاقتصادية في أغسطس عام ٢٠٠٦ لتنظيم وتحسين سوق العمل في البحرين. وتعمل تمكين على صياغة خطط استراتيجية وتشغيلية لتعزيز الرخاء العام للمملكة من خلال الاستثمار في التوظيف البحريني وخلق فرص العمل والدعم الاجتماعي. حيث تم تكليف تمكين بدعم القطاع الخاص في البحرين ووضعه كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي. ويتم تمويل تمكين فقط من خلال الرسوم التي يتم تحصيلها من هيئة تنظيم سوق العمل، وتتمثل أهدافها الرئيسية في دعم المواطنين البحرينيين وخلق فرص عمل عالية الجودة في القطاع الخاص ومساعدة القطاع الخاص على التعامل مع تأثير إصلاح سوق العمل. ولتحقيق هذه الأهداف ، تسعى تمكين إلى تقليل اعتماد القطاع الخاص على العمالة الوافدة من خلال بناء الإدارة والمعرفة الفنية للمواطنين البحرينيين من خلال: (١) زيادة القدرة التنافسية للمواطنين البحرينيين من خلال خفض تكلفة عملهم مقارنة بالعمالة الاجنبية والاستثمار في تنمية المهارات، معالجة حواجز العمالة فيما يتعلق بأصحاب العمل الحاليين والموظفين الجدد في السوق من خلال الجمع بين الحوافز المالية والتدريب و (٢) دعم القدرة التنافسية والإنتاجية في القطاع الخاص من خلال إصدار منح لدعم توظيف الاستشاريين في الإدارة والعمليات، والمساعدة في شراء معدات جديدة ومحدثة ، ومساعدة الشركات على تحسين أساليب التسويق لديها.

قدمت تمكين ٤٨,٢ مليون دولار أمريكي من استثمارات سوق العمل للأفراد البحرينيين (باستثناء التأمين ضد البطالة) و ١٠٧,٢ مليون دولار لدعم الشركات والمؤسسات في البحرين (باستثناء التأمين ضد البطالة للشركات) وذلك في عام ٢٠١٧. كما قدمت تمكين ٥١,٤ مليون دولار أمريكي من التأمين ضد البطالة (للأفراد والشركات) في عام ٢٠١٧. وعززت تمكين دعمها لسوق العمل البحريني من خلال توسيع نطاق برامجها التي تستهدف الأفراد والشركات واستمرت في تزويد الأفراد بفرص للتخصص والنمو في مختلف المجالات المهنية.

وينقسم الدعم المقدم من تمكين الى (الأفراد والشركات) وتتضمن الخطط المتاحة لمساعدة البحرينيين الأفراد ما يلي:

- نظام الشهادات المهنية من تمكين: يدعم المرشحين المؤهلين للحصول على المؤهلات المهنية.
- برنامج تمكين للمهارات الأساسية: يهدف إلى مساعدة البحرينيين على اكتساب أو تحسين مهاراتهم الأساسية مما يجعلهم أكثر قابلية للتوظيف أو تحسين أدائهم في وظائفهم الحالية.

- جوائز مشروع "مشروعي": تستهدف الطلاب البحرينيين الشباب وادراجهم في مسابقة خطة عمل. تسهم هذه المسابقة في التعرف على إعداد خطط الأعمال والنماذج التجارية.
- برنامج "أصيل": تسعى حملة أخلاقيات العمل على مستوى البلاد الى غرس اخلاقيات العمل القوية والتي تهدف إلى تحسين إنتاجية الموظفين، وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية للبحرين.

وتتضمن الخطط المتاحة لمساعدة الشركات البحرينية ما يلي:

- برنامج تطوير الأعمال: تقدم تمكين خدمة تمويل مشترك تقدم منحا تصل إلى ٥٠٪ إذا كانت تكلفة بعض البنود أو الخدمات محددة في ميزانية معتمدة. يتم تحديد مبلغ المنحة الممنوحة لكل طالب بناءً على مراجعة لمتطلبات أعمال مقدم الطلب.
- دعم التدريب والأجور: يدعم المؤسسات البحرينية في التدريب وتوفير فرص التطوير للموظفين، بالإضافة إلى دعم زيادة الأجور والرواتب.
- برنامج التوظيف الدولي: يدعم أصحاب العمل في القطاع الخاص لتحسين إنتاجيتهم من خلال تشجيع نمو وتطور الموظفين من خلال التعرض لخبرة العمل الدولية.
- تمويل: بالشراكة مع المؤسسات المالية ، تقدم كل من الشركات الناشئة والشركات القائمة إمكانية الوصول إلى رأس المال اللازم من خلال الحزم المالية التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

٢. المؤشرات الدولية

فيما يتعلق بالمؤشرات الدولية، احتلت البحرين المرتبة ال٥٠ من ضمن ١٨٠ دولة في العالم وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية الصادر عن مؤسسة التراث وصحيفة وول ستريت جورنال في عام ٢٠١٧. ويعمل مؤشر الحرية الاقتصادية على قياس عشر حريات مثل: التجارة، والأعمال التجارية والمالية. ويشير التقرير إلى التزام البحرين بالإصلاحات الهيكلية والانفتاح على التجارة الدولية، وتطوير القطاع المالي وهيكلية تنظيمية معتمدة.

احتلت البحرين المرتبة الخامسة كدولة عربية من حيث الحرية الاقتصادية في "الحرية الاقتصادية في العالم العربي" من خلال تقرير مركز أبحاث معهد فريزر في عام ٢٠١٧. حيث انخفض موقع البحرين في هذا المؤشر من المراكز الأولى التي حصدها في السنوات السابقة.

٣. تطورات السوق العقاري والتراخيص التجارية

من منطلق تعزيز كفاءة السوق والخدمات العقارية وحفاظاً على مصالح المستهلكين والمستثمرين وجميع المشاركين في السوق العقاري، تم اصدار مرسوم رقم (٦٩) في عام ٢٠١٧ بتنظيم مؤسسة التنظيم العقاري. ويتمثل الدور الجوهري لمؤسسة التنظيم العقاري في اعداد وتنفيذ خطة وطنية بشأن تنظيم القطاع العقاري تتضمن استراتيجية وسياسة عامة بشأن القطاع، وتهدف المؤسسة الى تعزيز النمو الاقتصادي و الاستثمار في البحرين والارتقاء بالقطاع العقاري وتيسير الخدمات العقارية.

وتعمل المؤسسة على توفير بيئة تنظيمية قوية ومستدامة للقطاع العقاري من شأنها تشجيع الاستثمار وحماية حقوق المستهلكين من خلال حلول مبنية على افضل الممارسات العالمية. وتسعى المؤسسة الى جعل المملكة الوجهة الأولى للإستثمار العقاري على مستوى المنطقة ليكون ذلك أساسا للتنمية الاقتصادية من خلال تقديم الأنظمة العقارية المحكمة.

تم إصدار ما مجموعه ٥٧٨٨ تراخيص بناء خلال عام ٢٠١٧ مقارنة ب ٧٢٤٨ تراخيص بناء في عام ٢٠١٦(جدول ١-٩). وتشكل التراخيص "بناء جديد" الأغلبية من مجموع رخص البناء في عام ٢٠١٧ (٤٤,٥٪)، تليها "الأضافات" بنسبة ٣٩,١٪.

جدول ١-٩: تراخيص البناء حسب النوع

تراخيص البناء حسب النوع	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
الاضافات	٣٤٠٩	٢٧٤٦	٢٥٨٧	٢٢٦٣
الهدم	٥٨٢	٥٥٠	٥١٧	٤١٢
هدم وبناء	٥٠	٣١	٣٧	٢٥
بناء جديد	٢٧٥٨	٣٢٧٨	٣٤١٩	٢٥٧٥
دفان	٦	٨٧	١٨	١٥
ترميم	١٠١٦	٧٠٣	٦٧٠	٤٩٨
المجموع	**٧٨٢١**	**٧٣٩٥**	**٧٢٤٨**	**٥٧٨٨**

المصدر: وزارة شئون البلديات والزراعة.

٤. تطورات قطاع الاتصالات

تتمتع البحرين بنظام اتصالات حديث عالي الجودة، تديره حالياً بتلكو وزين وشركة الاتصالات السعودية من خلال "فيفا". والجدير بالذكر أن بتلكو هي شركة مدرجة في بورصة البحرين، مملوكة بنسبة ٧٦,٩٧٪ من قبل الحكومة من خلال شركة ممتلكات والهيئة العامة للتأمين الاجتماعي "SIO" (المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ولجنة صندوق التقاعد والتي اندمجت في فبراير ٢٠٠٨).

بلغت اسهم ممتلكات والهيئة العامة للتأمين الاجتماعي في بتلكو مانسبته ٣٦,٦٧٪، و ٢٠,٣٠٪ على التوالي. بالإضافة إلى ذلك ، تمتلك شركة ممتلكات والهيئة العامة للتأمين الاجتماعي ٢٠٪ من أسهم بتلكو من خلال شركة Amber Holding Company. وشركة Amber نفسها هي شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة حوار القابضة، والتي بدورها مملوكة من شركة ممتلكات ٣٣,٣٣٪ والهيئة العامة للتأمين الاجتماعي ٦٦,٦٧٪. ومن جانب آخر، بدأت شركة زين عملياتها في ديسمبر ٢٠٠٣ بعد تطبيق القانون الصادر في ٥ نوفمبر ٢٠٠٢ والذي يسمح بالمنافسة في قطاع الاتصالات.

في حين، أصبحت فيفا المشغل الثالث للهاتف المحمول في البحرين وبدأت عملياتها التجارية في فبراير ٢٠١٠. شركة الاتصالات السعودية هي واحدة من مجموعات الاتصالات الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع أكثر من ١٦٠ مليون مشترك في خدماتها في جميع أنحاء العالم من خلال تسعة بلدان.

تم إنشاء هيئة تنظيم الاتصالات بموجب المرسوم التشريعي رقم (٤٨) لسنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون الاتصالات. هيئة تنظيم الاتصالات هيئة مستقلة وتشمل مهامها وصلاحياتها حماية مصالح المشتركين ومستخدمي خدمات الاتصالات وتعزيز المنافسة الفعالة والعادلة بين المشغلين المرخصين والجدد. تتمثل رؤية الهيئة في تطوير مملكة البحرين باعتبارها المركز الأحدث للاتصالات في المنطقة وتسهيل تطوير السوق. وتتمثل مهمتها في حماية مصالح المشتركين ومستخدمي خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والحفاظ على منافسة فعالة وعادلة بين الوافدين الجدد والملتحقين الجدد لسوق الاتصالات في البحرين. حيث تم وضع خطتان "اتصالات وطنية" لرسم استراتيجيات مستقبل قطاع الاتصالات في البحرين. حددت خطة الاتصال الوطنية الأولى التي تم توقيعها

في عام ٢٠٠٣ أهداف ودور الهيئة على المدى القصير واستراتيجيات الترخيص التي تهدف إلى احتكار فعلي. وحددت خطة الاتصال الوطنية الثانية الموقعة في عام ٢٠٠٨ الأهداف العامة لسياسة الحكومة لقطاع الاتصالات، وهي مبادرة للمساعدة في تقديم خدمة أفضل والاستمرار في تطوير إمكانيات المنافسة، وخلق المناخ المناسب للمستثمرين، وتعزيز استخدام الإنترنت وتطوير البيئة التنظيمية لمراعاة التقارب.

تميل أسعار الهاتف المتنقل المحمول إلى أن تكون منخفضة مقارنةً بدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، كما أن تغطية LTE (4G) واسعة. بلغ عدد المشتركين في الهاتف المتنقل المحمول ما يقرب من ٢,٥ مليون اشتراك وهو ما يمثل نسبة انتشار تصل إلى ١٨٥٪ في نهاية ديسمبر ٢٠١٥. وبلغ عدد المشتركين في خدمات الهاتف المحمول في مملكة البحرين ٣,٠ مليون مشترك وهو ما يمثل نسبة انتشار تصل إلى ٢١٣٪ في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٦. في حين، كان هناك ٢,٤ مليون اشتراك محمول في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ بإنخفاض بلغ ٢١٪ من نهاية عام ٢٠١٦. وكان معدل انتشار المحمول ١٦٣٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

وقد صنف مؤشر تطوير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لعام ٢٠١٧ للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية البحرين في المرتبة ٣١ من أصل ١٧٦ دولة. واحتلت البحرين المرتبة الحادية عشرة عالمياً في مؤشر البنية التحتية للاتصالات وفقاً لتقرير الجاهزية للحكومة الإلكترونية لعام ٢٠١٦ الصادر عن الأمم المتحدة.

الفصل

٢

٢.تطورات القطاع المالي

- نظرة عامة
- النظام المالي في مملكة البحرين
- الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي
  ١. مصارف قطاع التجزئة
  ٢. مصارف قطاع الجملة
  ٣. المصارف الإسلامية
  ٤. الائتمان المحلي
  ٥. صناديق الاستثمار
- التكنولوجيا المالية
- المسح السنوي للعاملين في القطاع المصرفي و المالي

نظرة عامة

بلغ عدد المصارف والمؤسسات المالية العاملة في البحرين ٣٩٣ في نهاية عام ٢٠١٧ مقارنه مع ٤٠٦ في نهاية عام ٢٠١٦. ويتكون النظام المصرفي في مملكة البحرين من ١٠١ مصرف مصنف على النحو الاتي:

- ٢٩ مصرف تجزئة (تشمل ٦ مصارف إسلامية) منها ١٣ مصرفاً محلياً، و ١٦ فرعاً لمصارف أجنبية.
- ٧٢ مصرف جملة (تشمل ١٧ مصرفاً اسلامياً).

كما توجد ٢٩٢ مؤسسة مالية غير مصرفية عاملة في المملكة، تتمثل في شركات الاستثمار، شركات التأمين (تشمل التكافل)، التراخيص المتخصصة، وأسواق رأس المال.

ارتفعت الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي (مصارف قطاع التجزئة ومصارف قطاع الجملة التقليدية منها والإسلامية) إلى ١٨٧,٤ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٧، مقابل ١٨٦,١ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٦. وبلغ نصيب مصارف قطاع الجملة ٥٥,٥٪ ومصارف قطاع التجزئة ٤٤,٥٪ من إجمالي الميزانية.

النظام المالي في مملكة البحرين

لم تطرأ تغيرات على الإطار القانوني لتراخيص معظم المصارف والمؤسسات المالية العاملة في مملكة البحرين، في حين تراجع عدد تراخيص المصارف التقليدية وشركات التأمين والتراخيص المتخصصة للفترة نفسها.

جدول ٢-١ : عدد المؤسسات المرخص لها (٢٠١٦-٢٠١٧)

نوع الترخيص	٢٠١٦	٢٠١٧
مصارف قطاع التجزئة	٢٩	٢٩
– إسلامية	٧	٦
– تقليدية	٢٢	٢٣
مصارف قطاع الجملة	٧٥	٧٢
– إسلامية	١٩	١٧
– تقليدية	٥٦	٥٥
شركات التامين	١٤٣	١٤٤
شركات أعمال أستثمارية	٥٢	٥٢
تراخيص متخصصة	٨٢	٨٠
محلات الصرافة	١٩	١٩
تقديم الخدمات الإدارية للمحافظ الاستثمارية	٣	٣
مسجلو الخدمات الإدارية للمحافظ الاستثمارية	١	١
شركات التمويل	٧	٦
مكاتب التمثيل	٢٠	١٧
– إسلامية	٠	٠
– تقليدية	٨	٧
– اعمال استثمارية	٨	٦
– التأمين	٤	٤
مؤسسات التمويل متناهي الصغر	٢	٢
أمناء العهد المالية	٣	٣
الشركات (المؤسسات) المساندة للقطاع المالي	٢٣	٢٥
– إسلامية	١	١
– تقليدية	١٦	١٧
– التأمين	٦	٧
جمعيات	٣	٣
هيئة مهنية مسجلة	١	١

اسواق رأس المال	٢٥	١٦
الأسواق المالية المرخص لها للتداول في الأوراق والأدوات المالية	٢	٢
مؤسسات وغرف التسوية والتقاص والإيداع والحفظ المركزي	١	٢
وسطاء الاوراق المالية العاملون لصالح حساباتهم وحسابات عملاءهم	١٢	٧
وسطاء التسوية والتقاص والايداع المركزي	٦	١
وسطاء الأوراق المالية العاملون لصالح حسابات عملائهم	٤	٤
المجموع	٤٠٦	٣٩٣

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

قام مصرف البحرين المركزي في عام ٢٠١٧ بإصدار ١٦ ترخيصا مقارنة مع ٩ تراخيص في عام ٢٠١٦. وكانت معظم التراخيص الممنوحة مدرجة تحت تراخيص شركات التأمين والمؤسسات المالية الاخرى (جدول ٢-٢).

جدول ٢-٢: التراخيص الجديدة والمصدرة (٢٠١٦-٢٠١٧)

نوع الترخيص	٢٠١٦	٢٠١٧
المصارف	٣	٢
- إسلامية	١	٠
- تقليدية	٢	٢
شركات التأمين	٣	٥
- إسلامية	٠	٠
- تقليدية	٣	٥
المؤسسات المالية الأخرى	١	٥
- إسلامية	١	٢
- تقليدية	٠	٣
التراخيص المتخصصة	٢	٣
الاسواق المالية	٠	١
المجموع	٩	١٦

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

أ. الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي

ارتفعت الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي (مصارف قطاع التجزئة ومصارف قطاع الجملة التقليدية منها والإسلامية) إلى ١٨٧,٤ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٧، مقابل ١٨٦,١ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٦، اي بارتفاع وقدره ١,٣ بليون دولار أمريكي وبنسبة ٠,٧٪ وجاء هذا الارتفاع نتيجة إلى ارتفاع الموجودات والمطلوبات المحلية بنسبة ٣,٦٪ و ٢,٠٪ على التوالي (جدول ٢-٣). وبلغ نصيب مصارف قطاع الجملة ٥٥,٥٪ ومصارف قطاع التجزئة ٤٤,٥٪ من إجمالي الميزانية.

جدول ٢-٣: الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي

(بليون دولار أمريكي)

البند	٢٠١٦	٢٠١٧	نسبة التغير
مصارف قطاع التجزئة	٨٣,١	٨٣,٥	٠,٤
مصارف قطاع الجملة	١٠٣,٠	١٠٣,٩	٠,٩
المجموع	١٨٦,١	١٨٧,٤	٠,٧

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

وقد ارتفعت الموجودات المحلية للمصارف حيث بلغت ٥٧,٨ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٧ مقابل ٥٥,٨ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٦، أي بارتفاع قدره ٢,٠ بليون دولار أمريكي (٣,٦٪) ويعود ذلك الارتفاع إلى الزيادة الحاصلة في الموجودات الحكومية بنسبة ١٠,٣٪. في حين بلغت الموجودات الأجنبية ١٢٩,٧ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٧ مقابل ١٣٠,٣ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٦، وذلك بانخفاض وقدره ٠,٦ بليون دولار أمريكي (٠,٥٪).

رسم بياني ٢-١: الموجودات المحلية والاجنبية للجهاز المصرفي

(بليون دولار امريكي)

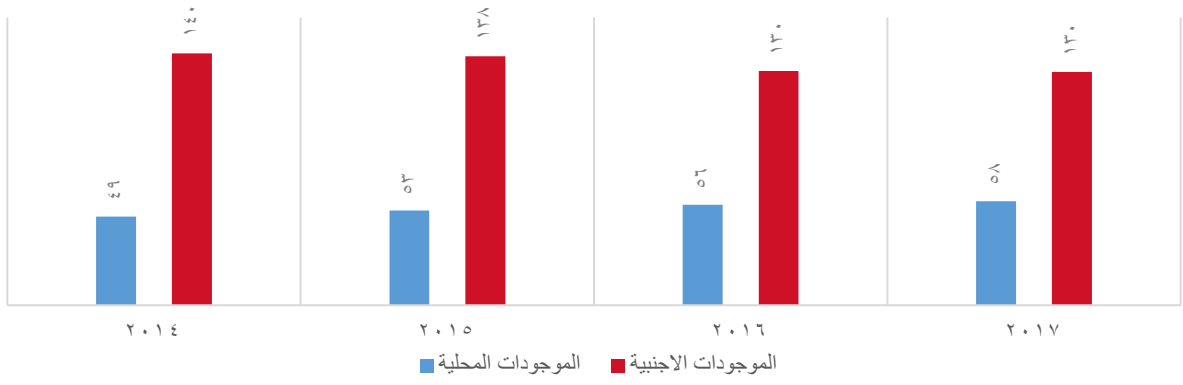

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

وفي جانب المطلوبات، ارتفعت المطلوبات المحلية إلى ٥٥,٩ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٧ مقابل ٥٤,٨ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٦، أي بارتفاع وقدره ١,١ بليون دولار أمريكي (٢,٠٪) ويعزى الارتفاع الحاصل إلى ارتفاع المطلوبات على القطاع الخاص غير المصرفي بنسبة ٥,٣٪. كما ارتفعت المطلوبات الأجنبية في نهاية عام ٢٠١٧ بمقدار ٠,٣ بليون دولار أمريكي (٠,٢٪) لتصل إلى ١٣١,٥ بليون دولار أمريكي مقابل ١٣١,٢ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٦.

رسم بياني ٢-٢: المطلوبات المحلية والاجنبية للجهاز المصرفي

(بليون دولار امريكي)

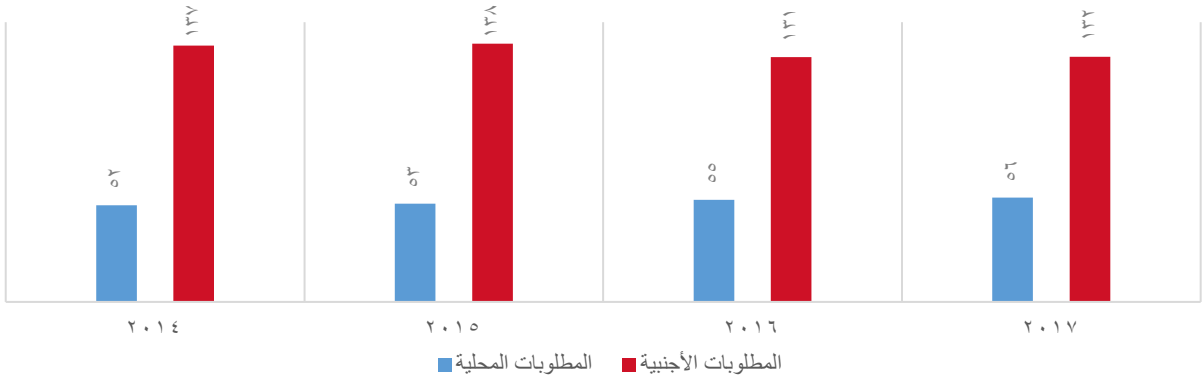

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

وقد تركزت موجودات الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي بشكل أساسي في دول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا. كما ارتفع نصيب دول مجلس التعاون من إجمالي الموجودات من ٢٧,٥٪ إلى ٢٧,٧٪ خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧، في حين انخفض نصيب دول أوروبا الغربية من إجمالي الموجودات من ٢٢,١٪ إلى ٢١,٠٪ خلال الفترة نفسها (جدول ٢-٤). وانخفضت الموجودات الموظّفة في الدول الأمريكية مقارنة بالعام السابق لتصل إلى ٧,٣٪ من اجمالي الموجودات في نهاية عام ٢٠١٧. كما انخفضت الأصول الموظّفة في آسيا من ١٠,٥٪ في عام ٢٠١٥ إلى ٨,٢٪ في عام ٢٠١٧.

جدول ٢-٤: التصنيف الجغرافي لموجودات ومطلوبات الجهاز المصرفي

(بليون دولار أمريكي)

البند	٢٠١٥		٢٠١٦		٢٠١٧	
	الموجودات	المطلوبات	الموجودات	المطلوبات	الموجودات	المطلوبات
مملكة البحرين	٥٢,٦	٥٢,٥	٥٥,٨	٥٤,٨	٥٧,٨	٥٥,٩
دول مجلس التعاون	٥٢,٥	٦٢,٤	٥٤,٤	٦٠,٩	٥١,٩	٦١,٦
الدول العربية الأخرى	٦,١	١٥,١	٦,٣	١٦,٤	٦,٧	١٥,٩
الدول الأمريكية	١٤,١	٧,١	١٣,٩	٦,٨	١٣,٦	٧,٣
أوروبا الغربية	٤٢,٢	٣٤,٠	٣٦,٥	٣١,٧	٣٩,٣	٣٢,٩
آسيا	٢٠,١	١٧,٤	١٦,٤	١٣,٤	١٥,٤	١١,٦
أخرى	٣,٤	٢,٥	٢,٧	٢,٠	٢,٧	٢,٣
المجموع	١٩١,٠	١٩١,٠	١٨٦,١	١٨٦,١	١٨٧,٤	١٨٧,٤

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

ويظهر جانب المطلوبات خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧ أن نصيب دول مجلس التعاون بلغ ٣٢,٧٪، حيث يعد أعلى نسبة من إجمالي المطلوبات. وتليها مملكة البحرين ودول أوروبا بنسبة ٢٩,٨٪ و١٧,٦٪ على التوالي من إجمالي المطلوبات في نهاية عام ٢٠١٧.

ويظهر تصنيف فئات العملات المستخدمة في الجهاز المصرفي خلال عام ٢٠١٧ إلى أن معظم الموجودات كانت مقوّمة بالدولار الأمريكي (٥٦,٩٪). ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى نظام سعر الصرف الثابت. وقد شكل الدينار البحريني ما نسبته ٢٠,٤٪ من إجمالي الموجودات وشكلت عملات دول مجلس التعاون واليورو ما نسبته ٩,٣٪ و٦,٩٪ على التوالي من إجمالي الموجودات (رسم بياني ٢-٣).

رسم بياني ٢-٣: موجودات الجهاز المصرفي حسب العملات الرئيسية نهاية عام ٢٠١٧

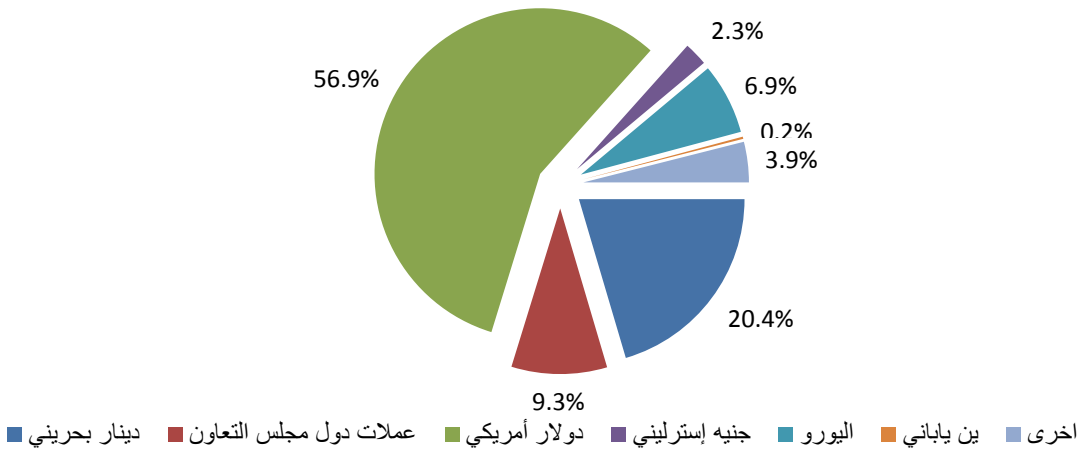

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

وبالمثل، فإن معظم المطلوبات كانت بالدولار الأمريكي، حيث سجل الدولار الأمريكي ٦٤,٠٪ في نهاية عام ٢٠١٧. كما شكل الدينار البحريني وعملات دول مجلس التعاون ما نسبته ١٩,٨٪ و٧,٥٪ على التوالي من إجمالي المطلوبات (رسم بياني ٢-٤).

رسم بياني ٢-٤: مطلوبات الجهاز المصرفي حسب العملات الرئيسية في نهاية عام ٢٠١٧

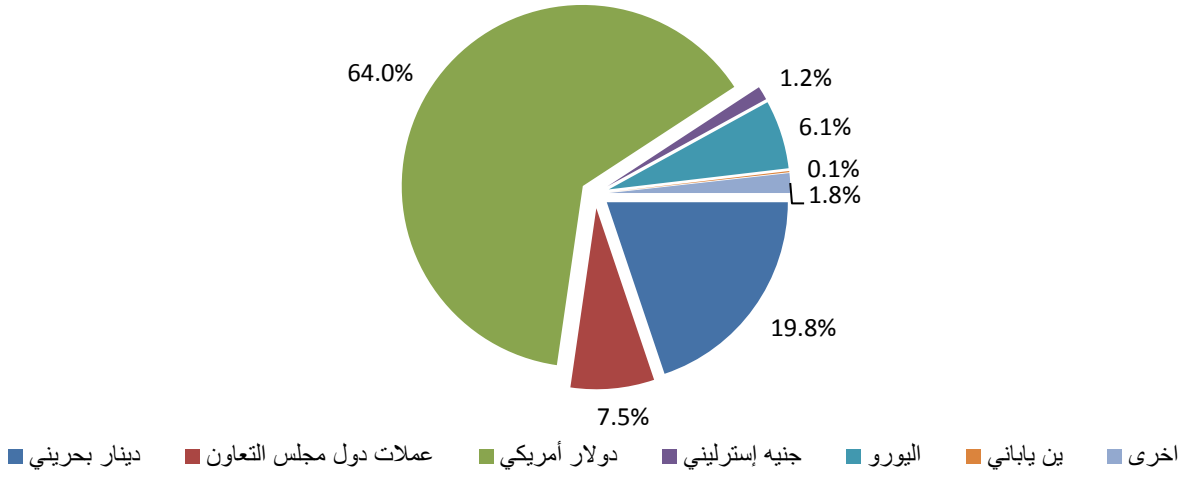

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

ب. مصارف قطاع التجزئة

استقر إجمالي موجودات مصارف قطاع التجزئة (شامل الموجودات الأجنبية) عند ٣١٣٨٩,٠ مليون دينار بحريني وذلك في نهاية عام ٢٠١٧، أي بارتفاع وقدره ١٧٥,٥ مليون دينار بحريني أي بنسبة ٠,٦٪ مقارنة بنهاية عام ٢٠١٦ (جدول ٢-٥). ويعزى هذا الارتفاع إلى نمو الموجودات المحلية حيث ارتفعت بنسبة ٣,٩٪ من ١٧٣٤٩,٠ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٦ إلى ١٨٠٢٥,٠ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٧.

ويعزى ارتفاع إجمالي الموجودات المحلية إلى ارتفاع موجودات سندات الحكومة بقيمة ٣٩٤,٤ مليون دينار بحريني من ٤٣٤٢,٨ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٦ إلى ٤٧٣٧,٢ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٧، أي بنسبة وقدرها ٩,١٪. كما ارتفعت موجودات القطاع الخاص غير المصرفي بمقدار ٢١٤,٦ مليون دينار بحريني (٢,٥٪)، أي من ٨٧٥٥,٦ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٦ إلى ٨٩٧٠,٢

مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٧. في حين انخفضت الموجودات الأجنبية بقيمة ٥٠٠,٥ مليون دينار بحريني (٣,٦٪) من ١٣٨٦٤,٥ ميلون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٦ إلى ١٣٣٦٤,٠ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٧.

جدول ٢-٥: الميزانية الموحدة لمصارف قطاع التجزئة–الموجودات

(مليون دينار بحريني)

البند	٢٠١٦	٢٠١٧	قيمة التغير	نسبة التغير
مجموع الموجودات المحلية	١٧٣٤٩,٠	١٨٠٢٥,٠	٦٧٦,٠	٣,٩
نقداً	١٣٥,٣	١٣٥,٩	٠,٦	٠,٤
مصرف البحرين المركزي	١٠١٨,٧	١١٣٠,٢	١١١,٥	١٠,٩
المصارف ١/	٢٠٧٠,٧	١٨٦٠,٥	٢١٠,٢–	١٠,٢–
القطاع الخاص (غير المصارف)٢/	٨٧٥٥,٦	٨٩٧٠,٢	٢١٤,٦	٢,٥
الحكومة:				
القروض	٢٩٣,٤	٣٣٣,٢	٣٩,٨	١٣,٦
السندات	٤٣٤٢,٨	٤٧٣٧,٢	٣٩٤,٤	٩,١
أخرى	٧٣٢,٥	٨٥٧,٨	١٢٥,٣	١٧,١
الموجودات الأجنبية	١٣٨٦٤,٥	١٣٣٦٤,٠	٥٠٠,٥–	٣,٦–
مجموع الموجودات	٣١٢١٣,٥	٣١٣٨٩,٠	١٧٥,٥	٠,٦

١/ يشمل المكاتب الرئيسية والشركات الزميلة.

٢/ القروض والسندات.

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

سجل إجمالي المطلوبات المحلية ارتفاعاً بنسبة ٢,٠٪ حيث بلغ ١٧١٠٣,٥ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٧ من ١٦٧٦٠,٧ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٦. والجدير بالذكر، أن معظم الارتفاع في المطلوبات المحلية كان في مطلوبات القطاع الخاص غير المصرفي، حيث ارتفع بمقدار ٤٣٤,٣ مليون دينار بحريني(٤,٥٪) ومطلوبات رأس المال والاحتياطي حيث ارتفع بمقدار ١١٧,٧ مليون دينار بحريني

(٤,٢٪). وانخفض إجمالي المطلوبات الأجنبية (بما في ذلك رأس المال والاحتياطي) عند ١٤٢٨٥,٥ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٧، أي بانخفاض بنسبة ١,٢٪ عن ١٤٤٥٢,٨ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٦ (جدول ٢-٦).

جدول ٢-٦: الميزانية الموحدة لمصارف قطاع التجزئة-المطلوبات

(مليون دينار بحريني)

البند	٢٠١٦	٢٠١٧	قيمة التغير	نسبة التغير
مجموع المطلوبات المحلية	١٦٧٦٠,٧	١٧١٠٣,٥	٣٤٢,٨	٢,٠
مصرف البحرين المركزي	٢٤٤,٢	١٤٩,٣	-٩٤,٩	-٣٨,٩
المصارف	١٣٨٠,٠	١١٠٩,٨	-٢٧٠,٢	-١٩,٦
القطاع الخاص (غير المصارف)١/	٩٦٨٤,٢	١٠١١٨,٥	٤٣٤,٣	٤,٥
الحكومة١/	٢١٢٢,٣	٢٢٢٠,٥	٩٨,٢	٤,٦
أخرى	٥٠٨,٠	٥٦٥,٧	٥٧,٧	١١,٤
رأس المال والاحتياطي	٢٨٢٢,٠	٢٩٣٩,٧	١١٧,٧	٤,٢
المطلوبات الأجنبية٢/	١٤٤٥٢,٨	١٤٢٨٥,٥	-١٦٧,٣	-١,٢
مجموع المطلوبات	٣١٢١٣,٥	٣١٣٨٩,٠	١٧٥,٥	٠,٦

١/ يشمل بعض المطلوبات (غير الودائع).

٢/ يشمل رأس المال والاحتياطي.

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

ت. مصارف قطاع الجملة

ارتفعت الميزانية الموحدة لمصارف قطاع الجملة في عام ٢٠١٧. حيث ارتفع إجمالي الموجودات بنسبة ٠,٩٪ ليصل إلى ١٠٤,٠ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٧ من ١٠٣,٠ بليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٦ (جدول ٢-٧). ويعزى هذا الارتفاع الى ارتفاع إجمالي الموجودات الأجنبية بمقدار ٧٠٢,٥ مليون دولار أمريكي ليصل إلى ٩٤١١٨,٣ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٧، مقابل ٩٣٤١٥,٨ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٦.

جدول ٢-٧: الميزانية الموحدة لمصارف قطاع الجملة – الموجودات

(مليون دولار أمريكي)

البند	٢٠١٦	٢٠١٧	قيمة التغير	نسبة التغير
مجموع الموجودات المحلية	٩٦٢٠,١	٩٨٤٤,٢	٢٢٤,١	٢,٣
المصارف١/	٤٧٤٦,٢	٤٩٠٩,٦	١٦٣,٤	٣,٤
القطاع الخاص (غير المصارف)٢/	٢١١٣,٢	٢٢٥١,٧	١٣٨,٥	٦,٦
الحكومة٢/	١٠٦٠,٨	١٢٨٥,٠	٢٢٤,٢	٢١,١
أخرى	١٦٩٩,٩	١٣٩٧,٩	-٣٠٢,٠	-١٧,٨
مجموع الموجودات الأجنبية	٩٣٤١٥,٨	٩٤١١٨,٣	٧٠٢,٥	٠,٨
المصارف	١٣٣٠٣,٩	١٣٢٩١,٠	-١٢,٩	-٠,١
غير المصارف	٣١٣٩١,٦	٣٤٣٦٠,٠	٢٩٦٨,٤	٩,٥
السندات	١٨٢٧٩,٣	١٧٦٦٠,١	-٦١٩,٢	-٣,٤
المكاتب الرئيسية والشركات الزميلة	٢٢١٨٤,٥	٢٠٧٤٠,٩	-١٤٤٣,٦	-٦,٥
أخرى	٨٢٥٦,٥	٨٠٦٦,٣	-١٩٠,٢	-٢,٣
مجموع الموجودات	١٠٣٠٣٥,٩	١٠٣٩٦٢,٥	٩٢٦,٦	٠,٩

١/ يشمل المكاتب الرئيسية والشركات الزميلة.

٢/ يشمل السندات.

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

وقد ارتفعت موجودات الحكومة المحلية بنسبة ١٨,٢٪ لتصل إلى ١٢٨٥,٠ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٧ من ١٠٦٠,٨ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٦. كما ارتفعت موجودات المصارف وموجودات غير المصارف بنسبة ٤,٢٪ و٩,٥٪ لتصل إلى ٤٩٠٩,٦ مليون دولار أمريكي و٢٢٥١,٧ مليون دولار أمريكي على التوالي خلال الفترة نفسها. وبالمثل، ارتفعت الموجودات الاجنبية بنسبة ٠,٧٪ خلال الفترة نفسها، من ٩٣٤١٥,٨ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٦ إلى ٩٤١١٨,٣ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٧. ويعزى ذلك إلى نمو موجودات غير المصارف بقيمة ٢٩٦٨,٤ مليون دولار أمريكي (٩,٥٪). وقد ارتفعت المطلوبات بسبب المطلوبات الأجنبية في عام ٢٠١٧، حيث ارتفعت بنسبة ٠,٨٪ من ٩٢٧٨٥,٧

مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٦ إلى ٩٣٥٥٣,٠ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٧ (جدول ٢-٨). ويعود هذا الارتفاع في المطلوبات الاجنبية إلى ارتفاع مطلوبات المكاتب الرئيسية والشركات الزميلة بقيمة ٣١٢٠,٦ مليون دولار امريكي اي بنسبة ١٣,٤٪.

جدول ٢-٨: الميزانية الموحدة لمصارف قطاع الجملة – المطلوبات

(مليون دولار أمريكي)

البند	٢٠١٦	٢٠١٧	قيمة التغير	نسبة التغير
مجموع المطلوبات المحلية	١٠٢٥٠,٢	١٠٤٠٩,٥	١٥٩,٣	١,٦
المصارف ١/	٥٤٧٢,٤	٥٠٢٥,١	-٤٤٧,٣	-٨,٢
القطاع الخاص (غير المصارف)	٦٢١,١	٨٧٢,٥	٢٥١,٤	٤٠,٥
الحكومة	١٧٠,٤	٢٠١,٩	٣١,٥	١٨,٥
أخرى ٢/	٣٩٨٦,٣	٤٣١٠,٠	٣٢٣,٧	٨,١
مجموع المطلوبات الأجنبية	٩٢٧٨٥,٧	٩٣٥٥٣,٠	٧٦٧,٣	٠,٨
المصارف	٢٩٣٧٦,٠	٢٧٣٣٤,٢	-٢٠٤١,٨	-٧,٠
غير المصارف	٢٢٨٠١,٠	٢٢٤٥٢,٨	-٣٤٨,٢	-١,٥
السندات	٨٨٩,٥	٥٣٧,٠	-٣٥٢,٥	-٣٩,٦
المكاتب الرئيسية والشركات الزميلة	٢٣٢٤٣,٠	٢٦٣٦٣,٦	٣١٢٠,٦	١٣,٤
أخرى ٢/	١٦٤٧٦,٢	١٦٨٦٥,٤	٣٨٩,٢	٢,٤
مجموع المطلوبات	١٠٣٠٣٥,٩	١٠٣٩٦٢,٥	٩٢٦,٦	٠,٩

١/ يشمل المكاتب الرئيسية والشركات الزميلة.

٢/ يشمل رأس المال والاحتياطي.

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

كما ارتفعت المطلوبات المحلية بنسبة ١,٦٪ لتصل إلى ١٠٤٠٩,٥ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٧. حيث أدى ارتفاع مطلوبات القطاع الخاص غير المصرفي بنسبة ٤٠,٥٪ إلى الارتفاع العام في المطلوبات المحلية.

ث. المصارف الإسلامية

واصل قطاع المصارف الاسلامية نموه بفضل الاهتمام المتزايد بالمنتجات والخدمات المالية الإسلامية. حيث منح مصرف البحرين المركزي خلال عام ٢٠١٠ الترخيص لإنشاء وتسويق الشركة الاسترالية (هايبريون) المختصة بصناديق الأسهم الإسلامية، والتي تعتبر الأولى من نوعها المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في الخارج لإدارة الأسهم. ارتفعت الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية (مصارف قطاع الجملة ومصارف قطاع التجزئة) بنسبة ١,٧٪ في نهاية عام ٢٠١٧، ويعزى هذا الارتفاع بشكل عام إلى ارتفاع إجمالي الموجودات المحلية (جدول ٢-٩).

جدول ٢-٩: الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية – الموجودات

(مليون دولار أمريكي)

البند	٢٠١٦	٢٠١٧	قيمة التغير	نسبة التغير
مجموع الموجودات المحلية	١٦٩١٥,٩	١٨٤٣٢,٧	١٥١٦,٨	٩,٠
نقداً	١٢٠,٢	١٥٦,٣	٣٦,١	٣٠,٠
استثمار مع المصارف ١/	٤١٠٥,٣	٤٣٣٠,٦	٢٢٥,٣	٥,٥
استثمار مع غير المصارف	٩١٣٧,١	٩٦٢٥,٥	٤٨٨,٤	٥,٣
استثمار مع الحكومة	١٩٣٤,١	٢٣٨٥,٩	٤٥١,٨	٢٣,٤
أخرى	١٦١٩,٢	١٩٣٤,٤	٣١٥,٢	١٩,٥
مجموع الموجودات الأجنبية	٩٣٧٤,٦	٨٣١٢,٨	-١٠٦١,٨	-١١,٣
استثمار مع المصارف	١٦٥١,٤	١٦٣٦,٥	-١٤,٩	-٠,٩
استثمار مع غير المصارف	١٨٦٠,٨	١٤٤٧,٦	-٤١٣,٢	-٢٢,٢
السندات	٢٥٨٥,٢	٢٠١٤,٧	-٥٧٠,٥	-٢٢,١
المكاتب الرئيسية والشركات الزميلة	٢٦٩٤,٨	٢٣٣١,٢	-٣٦٣,٦	-١٣,٥
أخرى	٥٨٢,٤	٨٨٢,٨	٣٠٠,٤	٥١,٦
مجموع الموجودات ٢/	٢٦٢٩٠,٥	٢٦٧٤٥,٥	٤٥٥,٠	١,٧

١/ يشمل المكاتب الرئيسية والشركات الزميلة.

٢/ يشمل حسابات الاستثمار المطلقة.

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

ويعزى ارتفاع الموجودات المحلية إلى ارتفاع الاستثمار مع غير المصارف بنسبة ٥,٣٪ من ٩١٣٧,١ مليون دولار امريكي في نهاية عام ٢٠١٦ الى ٩٦٢٥,٥ مليون دولار امريكي في نهاية عام ٢٠١٧. كذلك ارتفع الاستثمار مع الحكومة بنسبة ٢٣,٤٪ من ١٩٣٤,١ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٦ إلى ٢٣٨٥,٩ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٧. كما ارتفع الاستثمار مع المصارف بنسبة ٥,٥٪، من ٤١٠٥,٣ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٦ إلى ٤٣٣٠,٦ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٧.

انخفضت الموجودات الأجنبية بنسبة ١١,٣٪، حيث كان الاستثمار في السندات الأجنبية، الاستثمار مع غير المصارف والمكاتب الرئيسية والشركات الزميلة أكبر مساهمين في الانخفاض حيث تراجع بنسبة ٢٢,١٪ و٢٢,٢٪ و١٣,٥٪ على التوالي. في المقابل، ارتفعت الاستثمارات الأخرى بنسبة ٥١,٦٪ لتصل إلى ٨٨٢,٨ مليون دولار أمريكي.

شهد إجمالي المطلوبات المحلية ارتفاعاً بنسبة ٦,١٪، ويعزى ذلك لارتفاع مطلوبات القطاع الخاص غير المصرفي (جدول ٢-١٠). ارتفعت مطلوبات القطاع الخاص غير المصرفي بقيمة ٨٦٥,٧ مليون دولار أمريكي أو بنسبة ٩,٠٪ من ٩٦٥٨,٠ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٦ إلى ١٠٥٢٣,٧ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٧. وارتفعت مطلوبات رأس المال والاحتياطي بقيمة ٢٩٨,٧ مليون دولار أو بنسبة ٩,٦٪ للفترة نفسها.

وانخفضت المطلوبات الأجنبية بنسبة ٧,٣٪ ويعزى ذلك لانخفاض مطلوبات رأس المال والاحتياطي، حيث انخفضت بنسبة ١٣,٠٪ من ٣٩٤٦,٧ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٦ إلى ٣٤٣٣,٠ في عام ٢٠١٧. كذلك انخفضت مطلوبات المكاتب الرئيسية والشركات الزميلة بنسبة ٤٥,٨٪ لتصل إلى ٤٠٨,٧ مليون دولار أمريكي خلال الفترة نفسها.

جدول ٢-١٠: الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية – المطلوبات

(مليون دولار أمريكي)

البند	٢٠١٦	٢٠١٧	قيمة التغير	نسبة التغير
مجموع المطلوبات المحلية	١٧٧٨٤,٣	١٨٨٦٢,٧	١٠٧٨,٤	٦,١
المصارف ١/	٢٨٠٨,١	٢٧٨٢,٥	-٢٥,٦	-٠,٩
القطاع الخاص (غير المصارف)	٩٦٥٨,٠	١٠٥٢٣,٧	٨٦٥,٧	٩,٠
الحكومة	١٥٤٣,٣	١٤٤٩,٢	-٩٤,١	-٦,١
رأس المال والاحتياطي	٣١٢٤,٢	٣٤٢٢,٩	٢٩٨,٧	٩,٦
أخرى	٦٥٠,٧	٦٨٤,٤	٣٣,٧	٥,٢
مجموع المطلوبات الأجنبية	٨٥٠٦,٢	٧٨٨٢,٨	-٦٢٣,٤	-٧,٣
المصارف	٢١٧٠,٧	٢١٨٩,٦	١٨,٩	٠,٩
غير المصارف	١٣١٦,٩	١٥٦٧,٠	٢٥٠,١	١٩,٠
المكاتب الرئيسية والشركات الزميلة	٧٥٤,٦	٤٠٨,٧	-٣٤٥,٩	-٤٥,٨
رأس المال والاحتياطي	٣٩٤٦,٧	٣٤٣٣,٠	-٥١٣,٧	-١٣,٠
أخرى	٣١٧,٣	٢٨٤,٥	-٣٢,٨	-١٠,٣
مجموع المطلوبات ٢/	٢٦٢٩٠,٥	٢٦٧٤٥,٥	٤٥٥,٠	١,٧

١/ تشمل المكاتب الرئيسية والشركات الزميلة.

٢/ يشمل حسابات الاستثمار المطلقة.

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

ج. الائتمان المحلي

حققت التسهيلات الائتمانية ارتفاعاً في معظم القطاعات الاقتصادية العاملة في المملكة. حيث بلغ الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية المقدمة من مصارف قطاع التجزئة لمختلف القطاعات الاقتصادية المقيمة ٨٦٩٩,١ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٧ مقابل ٨٠٦٢,٧ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٦ أي ارتفاع بنسبة ٧,٩٪ (رسم بياني ٢-٥).

رسم بياني ٢-٥: الائتمان المحلي حسب القطاعات

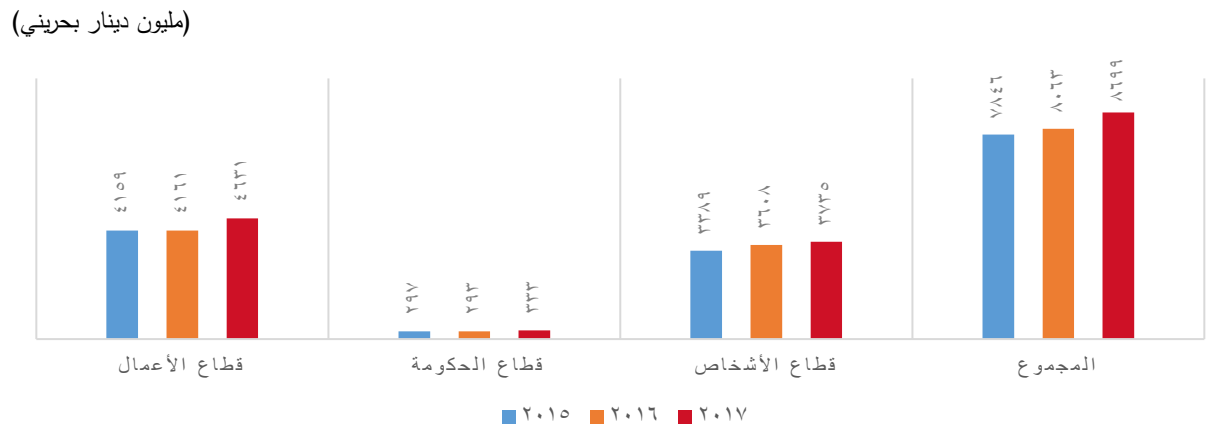

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

وقد ارتفعت التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص (الأعمال) بنسبة ١١,٣٪ في حين ارتفعت التسهيلات للقطاع الخاص (الأشخاص) بنسبة ٣,٥٪ في نهاية عام ٢٠١٧.

ارتفع الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية لقطاع الأعمال بنسبة ١١,٣٪، من ٤١٦١,٦ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٦ إلى ٤٦٣٠,٦ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٧. ارتفع نصيب قروض قطاع الأعمال من إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى ٥٣,٢٪ تماشياً مع زيادة القيمة في قطاع الأعمال.

وصل نصيب القطاع الخاص (مجموع الأعمال والأشخاص) من إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى ٩٦,٢٪ في نهاية عام ٢٠١٧ (جدول ٢-١١). ويمثل قطاع الأعمال غالبية التسهيلات الائتمانية الممنوحة حيث بلغت نسبة إجمالي تسهيلات قطاع الأعمال ٥٣,٢٪ في نهاية عام ٢٠١٧، ارتفاعاً من ٥١,٦٪ في عام ٢٠١٦ ومن ٥٣,٠٪ في عام ٢٠١٥.

جدول ٢-١١: القروض والتسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية المقيمة١/

(مليون دينار بحريني)

القطاعات	٢٠١٥		٢٠١٦		٢٠١٧	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
قطاع الأعمال	٤١٥٩,٤	٥٣,٠	٤١٦١,٦	٥١,٦	٤٦٣٠,٦	٥٣,٢
قطاع الحكومة	٢٩٧,١	٣,٨	٢٩٣,٤	٣,٦	٣٣٣,٢	٣,٨
قطاع الأشخاص	٣٣٨٩,٢	٤٣,٢	٣٦٠٧,٧	٤٤,٨	٣٧٣٥,٣	٤٢,٩
المجموع	٧٨٤٥,٧	١٠٠	٨٠٦٢,٧	١٠٠	٨٦٩٩,١	١٠٠

١/ لا يشمل السندات.

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

ارتفع الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية لقطاع الأشخاص بنسبة ٣,٥٪ من ٣٦٠٧,٧ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٦ إلى ٣٧٣٥,٣ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٧. وشهدت القروض الشخصية ارتفاعاً في أغلب الفصول خلال عام ٢٠١٧.

وقد شكلت قروض قطاع الأشخاص نسبة ٤٢,٩٪ من اجمالي القروض الممنوحة في نهاية عام ٢٠١٧، منخفضة من ٤٤,٨٪ في عام ٢٠١٦ و٤٣,٢٪ في عام ٢٠١٥. وبلغ الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية لقطاع الحكومة ٣٣٣,٢ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٧ ويشكل مانسبته ٣,٨٪ من اجمالي القروض الممنوحة.

جدول ٢-١٢: قروض قطاع الأعمال حسب القطاعات

(مليون دينار بحريني)

القطاعات	٢٠١٧*							
	الفصل الأول		الفصل الثاني		الفصل الثالث		الفصل الرابع	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
الصناعة	٥٨٥,٣	١٣,٨	٦٣٦,٣	١٤,٨	٧٠٣,٧	١٥,٧	٧١٧,٨	١٥,٥
المناجم والمحاجر	٢٩,٧	٠,٧	٢٩,٤	٠,٧	٣٧,٥	٠,٨	٥٩,٧	١,٣
الزراعة وصيد الأسماك والألبان	٥,٩	٠,١	٦,٠	٠,١	٦,٣	٠,١	٨,١	٠,٢
الإنشاء والتعمير	١٤٣٣,٧	٣٣,٩	١٤١٢,٥	٣٢,٩	١٤٨٦,٦	٣٣,٢	١٦٩٨,٣	٣٦,٧
التجارة	١٠٩٥,٥	٢٥,٩	١٠٦٣,٢	٢٤,٨	١١٥٧,١	٢٥,٩	١١٢٥,٤	٢٤,٣
القطاع المالي(غير المصارف)	٣٢٢,٧	٧,٦	٣٤٠,٦	٧,٩	٢٠٥,٠	٤,٦	٢٢٢,٢	٤,٨
قطاعات أخرى، ومنها:	٧٦٢,٤	١٨,٠	٨٠٨,٧	١٨,٨	٨٧٧,٩	١٩,٦	٧٩٩,١	١٧,٣
النقل والاتصالات	١٤٠,٩	٣,٣	١٤٣,٢	٣,٣	١٢٧,١	٢,٨	٩٧,٢	٢,١
الفنادق والمطاعم	١٦٥,٤	٣,٩	١٧٤,٦	٤,١	١٧٩,٧	٤,٠	١٧٢,٤	٣,٧
مجموع قروض الأعمال	٤٢٣٥,٢	١٠٠	٤٢٩٦,٧	١٠٠	٤٤٧٤,١	١٠٠	٤٦٣٠,٦	١٠٠

** النسب المئوية محسوبة نسبةً إلى إجمالي القروض.*

المصدر: مصرف البحرين المركزي

وقد شكلت قروض الإنشاء والتعمير النسبة الأكبر من قروض قطاع الأعمال خلال الفصل الرابع من عام ٢٠١٧ حيث بلغت ٣٦,٧٪، في حين شكلت قروض التجارة نسبة ٢٤,٣٪ للفترة نفسها.

وقد مثلت القروض بضمان العقار النسبة الأكبر من قروض قطاع الأشخاص خلال عام ٢٠١٧، حيث بلغت أعلى مستوياتها عند ٤٣,٢٪ في نهاية العام. وشكلت القروض بضمان العقار وبضمان الراتب مجتمعة نسبة ٧٧,٤٪ من إجمالي قروض قطاع الأشخاص في نهاية عام ٢٠١٧.

جدول ٢-١٣: الائتمان المحلي لقطاع الأشخاص

(مليون دينار بحريني)

	٢٠١٧*							
	الفصل الأول		الفصل الثاني		الفصل الثالث		الفصل الرابع	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
بضمان:								
العقار	١٥٤٩,٨	٤٢,٢	١٥٦٧,٧	٤٢,١	١٦٠١,٧	٤٣,٥	١٦١٣,٦	٤٣,٢
المركبة	١٢٢,٥	٣,٣	١٢٢,١	٣,٣	١٢٠,٢	٣,٣	١١٤,٩	٣,١
الودائع	٤٥,٤	١,٢	٤٣,٦	١,٢	٥٣,٦	١,٥	٥٢,٩	١,٤
الراتب	١٢٣٢,٣	٣٣,٥	١٢٥٤,٤	٣٣,٧	١٢٧٤,٩	٣٤,٦	١٢٧٨,٣	٣٤,٢
الائتمان	٧٦,٣	٢,١	٧٩,١	٢,١	٨٥,٠	٢,٣	٨٦,١	٢,٣
أخرى	٦٤٩,٣	١٧,٧	٦٥٧,٤	١٧,٧	٥٤٩,١	١٤,٩	٥٨٩,٥	١٥,٨
المجموع	٣٦٧٥,٦	١٠٠	٣٧٢٤,٣	١٠٠	٣٦٨٤,٥	١٠٠	٣٧٣٥,٣	١٠٠

** النسب المئوية محسوبة نسبةً إلى إجمالي القروض.*

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

ح. صناديق الاستثمار

تراجع قطاع صناديق الاستثمار خلال عام ٢٠١٧. وتقدم مصارف قطاع التجزئة ومصارف قطاع الجملة والمكاتب التمثيلية وشركات الأعمال الاستثمارية والمؤسسات الأخرى خدمات صناديق الاستثمار لكل من الأفراد والمؤسسات الاستثمارية. حيث انخفض إجمالي الاستثمارات في جميع المؤسسات بنسبة ١,٥٪، من ٧٥٤٨,١ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٦ إلى ٧٤٣٢,٤ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٧ (جدول ٣-١٤). ويعزى انخفاض قيمة الاستثمارات إلى الانخفاض الحاصل في قيمة استثمارات مصارف قطاع الجملة.

جدول ٢-١٤: صناديق الاستثمار – مجموع الاستثمارات عام ٢٠١٧

(مليون دولار أمريكي)

نوع المؤسسة	٢٠١٦	٢٠١٧			
		الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع
مصارف قطاع التجزئة	١٢٥٢,٥	١٢٢٣,٨	١٢٣٨,٥	١٢٩٣,٧	١٣١٣,٠
مصارف قطاع الجملة	١١١١,١	١١٤٢,٥	١١٧٩,٥	٦٨٧,٥	٦٩٢,٢
شركات أعمال استثمارية	٣٢٥٨,٧	٣٠٠٥,٦	٣٠٧٦,٢	٣٣٢٢,٧	٣٣٠٤,٤
المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية المسموح لها بإنشاء صناديق إستثمار محلية	١٨٨٨,٥	١٨٥٣,٠	١٨١٠,٦	١٨١٩,١	١٧٤٧,٠
مؤسسات مالية أخرى	٣٧,٣	٢٨٣,٩	٣٦٦,١	٣٧٠,٦	٣٧٥,٨
المجموع الكلي	٧٥٤٨,١	٧٥٠٨,٨	٧٦٧٠,٩	٧٤٩٣,٦	٧٤٣٢,٤

المصدر: مصرف البحرين المركزي

وبلغ إجمالي استثمارات مصارف قطاع التجزئة ١٣١٣,٠ مليون دولار أمريكي ومصارف قطاع الجملة ٦٩٢,٢ مليون دولار أمريكي، واستثمارات المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية المسموح لها بإنشاء صناديق استثمار محلية ١٧٤٧,٠ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٧. حيث شهدت مصارف قطاع التجزئة والمؤسسات المالية الاخرى ارتفاع سنوي بلغ نسبته ٤,٨٪ و٩٠٧,٥٪ على التوالي. وشهدت بعض المؤسسات الأخرى تراجعاً في الاستثمار. وكان أكثرها تراجعاً مصارف قطاع الجملة (٣٧,٧٪)، وتليها المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية المسموح لها بإنشاء صناديق استثمار محلية (٧,٥٪).

ارتفعت استثمارات صناديق الاستثمار للأفراد، في حين انخفضت استثمارات صناديق الاستثمار للمؤسسات خلال عام ٢٠١٧ (رسم بياني ٢-٦). حيث ارتفعت استثمارات الافراد في صناديق الاستثمار بنسبة ١٣,٢٪ من ١٩٢٦,٧ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٦ إلى ٢١٨٠,٣ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٧. وقد أظهرت استثمارات المؤسسات انخفاضاً حيث انخفضت بنسبة ٦,٦٪، من ٥٦٢١,٤ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٦ إلى ٥٢٥٢,١ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٧.

رسم بياني ٢-٦: صناديق الاستثمار – استثمارات الأفراد والمؤسسات

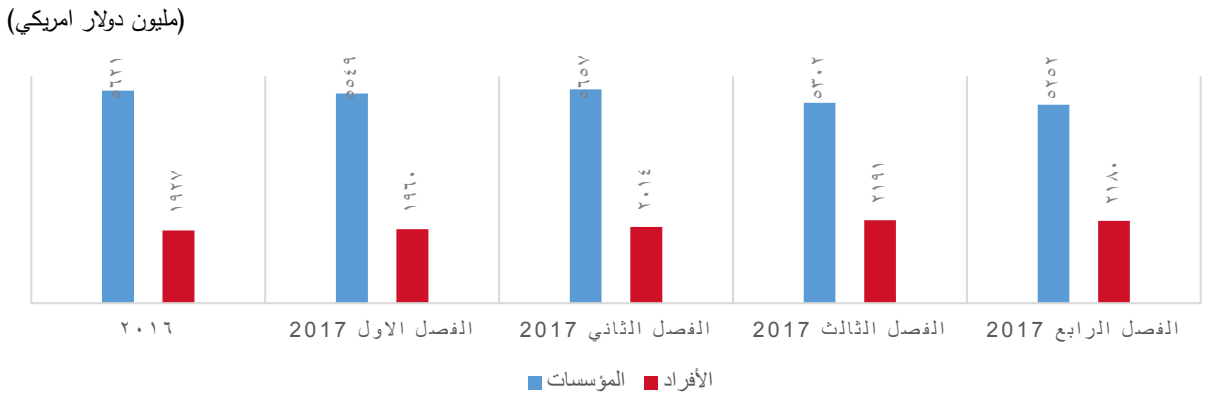

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

خ. التكنولوجيا المالية (FinTech)

لطالما تميز مصرف البحرين المركزي باعتماده منهجية داعمة للابتكار والتطوير وخلق قطاع خدمات مالية أكثر كفاءة، من خلال تهيئة بيئةٍ متكاملة لاستيعاب وتحفيز الأنشطة الابتكارية.

ومن هذا المنطلق، يؤكد المصرف على التزامه بدعم الأُطر القانونية والتنظيمية بالسياسات والتشريعات اللازمة لتطوير هذا القطاع، وعلى مواصلة تقييم المخاطر المحتملة على القطاع المالي والمصرفي. كما يؤكد على أهمية تعزيز تدابير حماية المستهلكين، وتطوير الاجراءات الخاصة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب طبقا لأفضل الممارسات العالمية التي من شأنها تحقيق الأهداف المرجوة.

لقد خاض المصرف عدة تجارب ايجابية في مجال تطوير قطاع التكنولوجيا المالية (FinTech). ففي منتصف العام ٢٠١٧، قام المصرف بإطلاق البيئة الرقابية التجريبية (Regulatory Sandbox) التي أتاحت للشركات المالية وغير المالية المرخصة منها وغير المرخصة، من جميع أنحاء العالم، فرصة اختبار نماذج أعمالهم المبتكرة وتقديم خدماتهم للعملاء المتطوعين بشكل مباشر، في بيئة تمتاز بالسلاسة في التنظيم والاشراف. حيث قام المصرف حتى تاريخه بدراسة وتقييم مجموعة متنوعة من طلبات دخول البيئة الرقابية التجريبية، وبناء على

ذلك، تم منح تصاريح لاثني عشر شركة تقدم خدمات وحلول ذات طابع ابتكاري ومنها، منصات لتداول العملات الرقمية، حلول للتحويلات المالية الدولية باستخدام تقنيات متطورة، الاستشارات الروبوتية ومنصات تجميع المعلومات المصرفية باستخدام تقنية واجهة التواصل المفتوح بين التطبيقات "الواجهة البرمجية" للنظم المصرفية الأساسية (Open Banking APIs) وغيرها من الحلول التكنولوجية المتطورة.

وفي نفس السياق، أعلن المصرف عن اصدار التعليمات الخاصة بعمليات التمويل الجماعي لغايات الاقتراض والتملك (المساهمة في رؤوس أموال الشركات) بشقيها التقليدي والإسلامي علاوة على إصدار قواعد ارشادية خاصة بالحوسبة السحابية.

وكجزء من مبادرات تطوير قطاع المدفوعات والتحويلات، قام المصرف بتوسيع نطاق الخدمات الخاضعة للرقابة والمتاحة لمقدمي خدمات الدفع وخدمات معالجة البطاقات وبالسماح لهم بإصدار بطاقات مسبقة الدفع "متعددة الاستعمال" بهدف تعزيز الشمول المالي وتمهيد الطريق أمام دخول الشركات الغير مصرفية إلى تقديم الخدمات المصرفية.

وفي إطار مساعي المصرف لبلورة مبادراته في هذا المجال، أنشأ المصرف وحدة متخصصة في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار (FinTech Unit) لتقوم بالإشراف على أنشطة وعمليات الشركات التي تم السماح لها بدخول البيئة الرقابية التجريبية بالإضافة لمتابعة كافة التطورات الفنية والرقابية في مجال التكنولوجيا المالية. كما يقوم المصرف من خلال هذه الوحدة بالعمل بشكل وثيق مع جميع الأطراف المعنية مما يتيح فرصة التواصل البنّاء بهدف تطوير قطاع التكنولوجيا المالية.

د. المسح السنوي للعاملين في القطاع المصرفي و المالي

أظهر مسح العاملين السنوي الذي أجراه مصرف البحرين المركزي لهذا العام ارتفاع في إجمالي عدد العاملين في القطاع المالي (المصارف وغير المصارف) بنسبة ٠,٦٪ ليصل إلى ١٤٠٩٣ موظف/ موظفة مقابل ١٤٠١٥موظف/ موظفة في نهاية عام ٢٠١٦. وارتفع عدد العاملين في قطاع المصارف (مصارف قطاع

التجزئة ومصارف قطاع الجملة والمكاتب التمثيلية) ليصل إلى ٧٤٤٧ موظف/موظفة في نهاية عام ٢٠١٧ مقابل ٧٤٠٢ في نهاية عام ٢٠١٦ أي ارتفاع بنسبة ٠,٦٪. ويمثل عدد العاملين البحرينيين نسبة ٦٥,٦٪من إجمالي عدد العاملين في القطاع المصرفي في عام ٢٠١٧ مقارنة بنسبة ٦٥,٣٪ في عام ٢٠١٦.

جدول ٢-١٥: عدد العاملين في القطاع المالي ٢٠١٧

القطاعات	البحرينيين		غير البحرينيين		المجموع
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
القطاع المصرفي	٣٤١٣	٢٢٢٩	١٤٩٧	٣٠٨	٧٤٤٧
مصارف قطاع التجزئة	٢٧١٢	١٦٨٧	٦٩٩	١٦٥	٥٢٦٣
مصارف قطاع الجملة	٦٩٨	٥٤٠	٧٩٢	١٣٨	٢١٦٨
مكاتب التمثيل	٣	٢	٦	٥	١٦
القطاع المالي غير المصرفي	٢٠٩٢	١١١٢	٢٣١٢	٦٧٨	٦١٩٤
شركات التأمين	٦٥٤	٣٦٥	٣٨٦	١١٥	١٥٢٠
شركات خدمات التأمين المساندة	٢١٣	١٦٩	٣٣٠	١٣٤	٨٤٦
تراخيص متخصصة*	٩٧٨	٤٢٢	١٣٤٥	٣٧٦	٣١٢١
ومنها: محلات الصرافة	٢٦٠	٨٣	١٠١٧	٢٩٥	١٦٥٥
شركات التمويل/مؤسسات التمويل متناهي الصغر	٤٥٨	٢٥٧	١٢٠	٢٨	٨٦٣
وسطاء سوق رأس المال	٤٨	٢٨	٤	١	٨١
شركات أعمال استثمارية	١٩٩	١٢٨	٢٤٧	٥٢	٦٢٦
المؤسسات الأخرى**	٢٠١	٢٠١	٣٩	١١	٤٥٢
المجموع	٥٧٠٦	٣٥٤٢	٣٨٤٨	٩٩٧	١٤٠٩٣

** تشمل توفير أنظمة الدفع للقطاع المالي، أمناء العهد المالية وإدارة المحافظ الاستثمارية.*

*** تشمل مصرف البحرين المركزي ومعهد البحرين للدراسات المالية والمصرفية.*

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

ارتفع عدد العاملين البحرينيين في القطاع المالي غير المصرفي بنسبة ١,٥٪، ولكن قل عدد العاملين غير البحرينيين بنسبة ٠,٣٪. وكذلك أظهر المسح أن الغالبية العظمى العاملة في القطاع المالي (المصارف وغير المصارف) هم من البحرينيين بنسبة ٦٥,٦٪، (رسم بياني ٢-٧).

رسم بياني ٢-٧ : العاملين البحرينيين وغير البحرينيين في القطاع المالي – ٢٠١٧

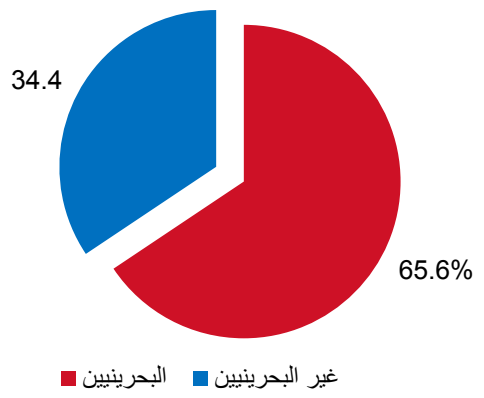

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

ارتفع إجمالي عدد العاملين في القطاع المالي غير المصرفي إلى ٦١٩٤ موظف/موظفة في نهاية عام ٢٠١٧ مقابل ٦١٥٦ في نهاية عام ٢٠١٦ أي بنسبة ٠,٦٪. ويمثل البحرينيين نسبة ٥١,٧٪ من إجمالي عدد العاملين في القطاع المالي غير المصرفي.

رسم بياني ٢-٨ : العمالة في القطاع غير المصرفي

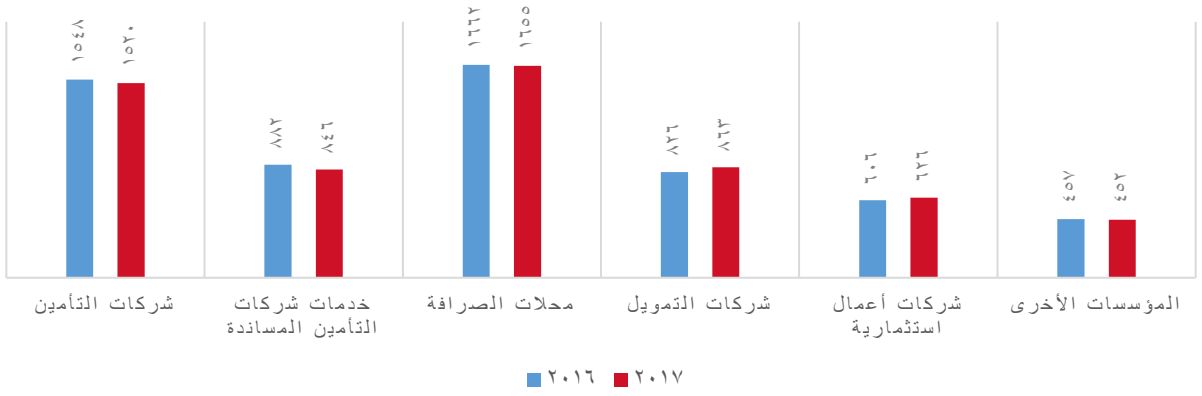

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

الفصل

٣

٣.التطورات النقدية

- نظرة عامة
- تطورات عرض النقد
- عرض النقد بمفهومه الواسع (العوامل المؤثرة)
- تطورات النقد المتداول (خارج المصارف)
- أسعار الفائدة المحلية
- تطورات أسعار الصرف

نظرة عامة

واصل المصرف الحفاظ على ربط الدينار بالدولار الأمريكي و الذي اثبت قدرته تاريخيا على تحقيق استقرار سعر الصرف في المملكة وسلامة النظام المالي. وانعكس ذلك على اتجاه أسعار الفائدة المحلية التي ارتفعت اسوة بارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية خلال ٢٠١٧. حيث رفع المصرف سعر الفائدة الأساسي على ودائع مصارف التجزئة لدى المصرف لفترة استحقاق أسبوع واحد بنحو ٠,٢٥ نقطة من ١,٢٥٪ الى ١,٥٠٪ في ١٤ يونيو ٢٠١٧ وبنحو ٠,٢٥ نقطة من ١,٥٠٪ الى ١,٧٥٪ في ١٣ ديسمبر ٢٠١٧.

تطورات عرض النقد

شهد عرض النقد (ن١، ن٢ ون٣) ارتفاع طفيف في عام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٦، كما هو موضح في الرسم البياني ٣-١ ويمثل عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٣) أكبر مقياس لعرض النقد في الاقتصاد، وارتفع (ن٣) بنسبة ٤,٢٪، أي ٤٩٩,٥ مليون دينار بحريني (من ١٢٠٢١,٨ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٦ إلى ١٢٥٢١,٣ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٧).

جدول ٣-١: عرض النقد

(مليون دينار بحريني)

نهاية الفترة	النقد المتداول (١)	الودائع			ن١	ن٢	ن٣
		القطاع الخاص		الحكومة (٤)			
		تحت الطلب (٢)	الأجل والتوفير (٣)		(١+٢)=٥	(٣+٥)=٦	(٦+٤)=٧
٢٠١٣	٤٦١,١٠	٢،٣٣٤,٧٠	٦،٣٦٣,٢٠	٢،٠٦٠,٥٠	٢،٧٩٥,٨٠	٩،١٥٩,٠٠	١١،٢١٩,٦٠
٢٠١٤	٤٩٣,٢٠	٢،٦٠١,٨٠	٦،٦٦٠,٣٠	١،٨٧٩,٧٠	٣،٠٩٥,١٠	٩،٧٥٥,٥٠	١١،٦٣٥,٢٠
٢٠١٥	٥٢٥,٢٠	٢،٧٦٩,٢٠	٦،٧٤٨,٥٠	١،٨٥٢,٣٠	٣،٢٩٤,٤٠	١٠،٠٤٢,٩٠	١١،٨٩٥,٢٠
٢٠١٦	٥٣٥,٣٠	٢،٧٨٠,٦٠	٦،٨٥٢,٠٠	١،٨٥٣,٩٠	٣،٣١٥,٩٠	١٠،١٦٧,٩٠	١٢،٠٢١,٨٠
٢٠١٧	٥٢٦,٨٠	٢،٨٢٨,١٠	٧،٢٣٩,٦٠	١،٩٢٦,١٠	٣،٣٥٤,٩٠	١٠،٥٩٤,٥٠	١٢،٥٢١,٣٠

١/دينار بحريني و ودائع بالعملات الأجنبية للمقيمين غير المصرفيين في مصرف البحرين المركزي و مصارف قطاع التجزئة

٢/الحكومة المركزية، نظام التأمينات الاجتماعية

المصدر: مصرف البحرين المركزي

ارتفع (ن١) بنسبة ١,٢٪ في عام ٢٠١٧ مقارنة بالنمو الذي شهده في عام ٢٠١٦ (٠,٧٪) وعام ٢٠١٥ (٦,٤٪). ويعود هذا التراجع في النمو الى تراجع نمو مكونات (ن١)، حيث تراجع نمو العملات خارج المصارف بنسبة ١,٦٪. بينما سجل عرض النقد بمفهومه المتوسط (ن٢) نموا بنسبة ٤,٢٪ في عام ٢٠١٧ مقارنة مع ١,٢٪ في عام ٢٠١٦ و٣,٠٪ في عام ٢٠١٥. وبلغ اجمالي ودائع القطاع الخاص في عام ٢٠١٧ (ودائع تحت الطلب وودائع الأجل و التوفير) ١٠٠٦٧,٧ مليون دينار بحريني بزيادة نسبتها ٤,٥٪ و بلغت حصتها ٩٥,٠٪ من عرض النقد بمفهومه المتوسط (ن٢). ويعود السبب الرئيسي لارتفاع معدل نمو عرض النقد الى الارتفاع الملحوظ في معدل نمو (ن٢) و (ن٣) على الرغم من تراجع نمو العملات خارج المصارف للمرة الاولى.

رسم بياني ٣-١: مكونات عرض النقد

(مليون دينار بحريني)

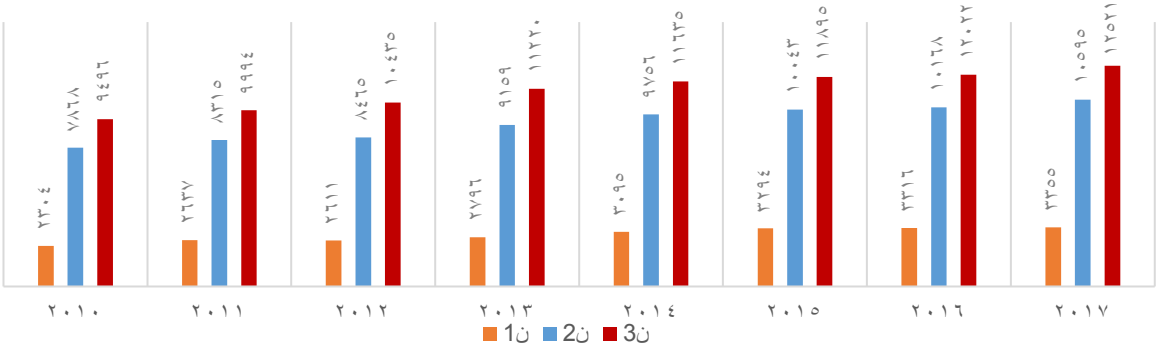

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

جدول ٣-٢: معدلات النمو ومكونات عرض النقد

(النسبة المئوية)

نهاية الفترة	النقد المتداول (١)	تحت الطلب (٢)	الأجل والتوفير (٣)	الحكومة (٤)	ن١ ٥=(٢+١)	ن٢ ٦=(٥+٣)	ن٣ ٧=(٤+٦)
٢٠١٣	٩,٤٢	٦,٦٢	٨,٧٠	٤,٥٨	٧,٠٧	٨,٢٠	٧,٥٢
٢٠١٤	٦,٩٦	١١,٤٤	٤,٦٧	-٨,٧٧	١٠,٧١	٦,٥١	٣,٧٠
٢٠١٥	٦,٤٧	٦,٤٣	١,٣٢	-١,٤٦	٦,٤٤	٢,٩٥	٢,٢٣
٢٠١٦	١,٩٣	٠,٤١	١,٥٣	٠,٠٩	٠,٦٥	١,٢٤	١,٠٦
٢٠١٧	-١,٥٨	١,٧١	٥,٦٦	٣,٩٣	١,١٨	٤,٢٠	٤,١٦

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

يظهر تقسيم الودائع المصرفية بأن ودائع الأجل والتوفير حظيت على أكبر حصة من عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٣) على مدى الاعوام الثلاث الماضية، حيث بلغت حصتها ٥٧,٨٪ في عام ٢٠١٧ و ٥٧,٠٪ في عام ٢٠١٦. وارتفعت ودائع الأجل والتوفير بنسبة ٥,٧٪ من ٦٨٥٢,٠ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٦ الى ٧٢٣٩,٦ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٧ (الجدول ٣-١ والجدول ٣-٢).

جدول ٣-٣: مكونات عرض النقد (ن٣)

(%النسبة من ن٣: نهاية الفترة)

التفاصيل	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
النقد المتداول	٤,١١	٤,٢٤	٤,٤٢	٤,٤٥	٤,٢٠
تحت الطلب	٢٠,٨٠	٢٢,٣٦	٢٣,٢٨	٢٣,١٣	٢٢,٥٩
الأجل و التوفير	٥٦,٧٢	٥٧,٢٤	٥٦,٧٣	٥٧,٠٠	٥٧,٨٢
الحكومة	١٨,٣٧	١٦,١٦	١٥,٥٧	١٥,٤٢	١٥,٣٩
عرض النقد (ن٣)	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

أما بالنسبة إلى الودائع تحت الطلب، فقد انخفضت حصتها من عرض النقد بمفهومه الواسع من ٢٣,١٪ في ٢٠١٦ إلى ٢٢,٦٪ في ٢٠١٧.

ويتضح من تفصيل ودائع القطاع الخاص (مصارف قطاع التجزئة فقط) حسب العملة، أن الزيادة في ودائع التوفير (بالدينار البحريني) والزيادة في ودائع الاجل (بالعملات الاجنبية) كانت السبب الرئيسي لنمو عرض النقد بمفهومه المتوسط (ن٢).

رسم بياني ٣-٢: انواع الودائع

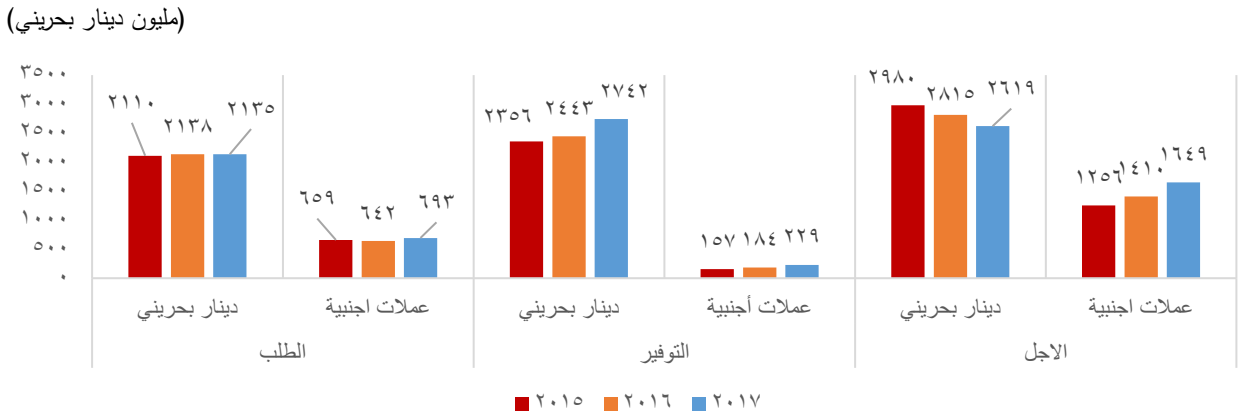

المصدر: مصرف البحرين المركزي

ارتفعت ودائع الأجل بالعملات الأجنبية في عام ٢٠١٧ بمقدار٢٣٩,٣ مليون دينار بحريني لتصل إلى ١٦٤٩,١ مليون دينار بحريني. بينما انخفضت ودائع الأجل بالدينار البحريني بمقدار١٩٥,٧ مليون دينار بحريني لتصل إلى ٢٦١٩,٥ مليون دينار بحريني. أما بالنسبة إلى ودائع التوفير بالدينار البحريني فقد نمت بنسبة ١٢,٢٪، وعلى الصعيد ذاته نمت ودائع التوفير بالعملات الأجنبية بنسبة ٢٤,٧٪ خلال الفترة نفسها (جدول ٣-٤).

جدول ٣-٤: ودائع القطاع الخاص حسب العملات

(مليون دينار بحريني)

الودائع	٢٠١٦	٢٠١٧	نسبة التغير
تحت الطلب			
دينار بحريني	٢،١٣٨,٢٢	٢،١٣٤,٩٣	-٠,١٥
عملات أجنبية	٦٤٢,٤٠	٦٩٣,١٩	٧,٩١
التوفير			
دينار بحريني	٢،٤٤٣,١٦	٢،٧٤١,٧٠	١٢,٢٢
عملات أجنبية	١٨٣,٩٠	٢٢٩,٢٨	٢٤,٦٨
الأجل			
دينار بحريني	٢،٨١٥,١٤	٢،٦١٩,٤٦	-٦,٩٥
عملات أجنبية	١،٤٠٩,٨١	١،٦٤٩,١٤	١٦,٩٧
مطلوبات مصرف البحرين المركزي لغير المصارف (دينار بحريني وعملات أجنبية)	٠	٠	٠
المجموع	**٩،٦٣٢,٦١**	**١٠،٠٦٧,٧٠**	**٤,٥٢**

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

عرض النقد بمفهومه الواسع (العوامل المؤثرة)

نما عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٣) خلال عام ٢٠١٧ بنسبة اعلى من الأعوام الماضية، وذلك لعدة عوامل منها الارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية في مصرف البحرين المركزي وصافي الموجودات المحلية (الموجودات الاخرى) بمبلغ ٤١٧,٧ مليون دينار بحريني و٧٤٥,٨ مليون دينار بحريني على التوالي.و في المقابل، انخفض صافي الموجودات الاجنبية في مصارف التجزئة وصافي الموجودات المحلية في الحكومة بمبلغ ١١٦,٥ مليون دينار بحريني و٧٦٠,٧ مليون دينار بحريني على التوالي (رسم بياني ٣-٣).

رسم بياني ٣-٣: العوامل المؤثرة في تغيير عرض النقد (ن٣)

(مليون دينار بحريني)

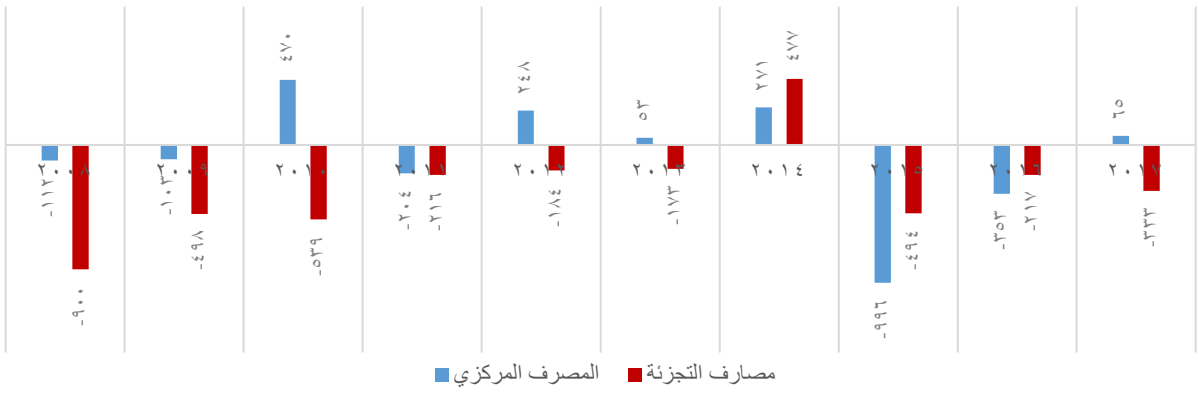

المصدر: مصرف البحرين المركزي

رسم بياني ٣-٤: صافي الموجودات الاجنبية

(مليون دينار بحريني)

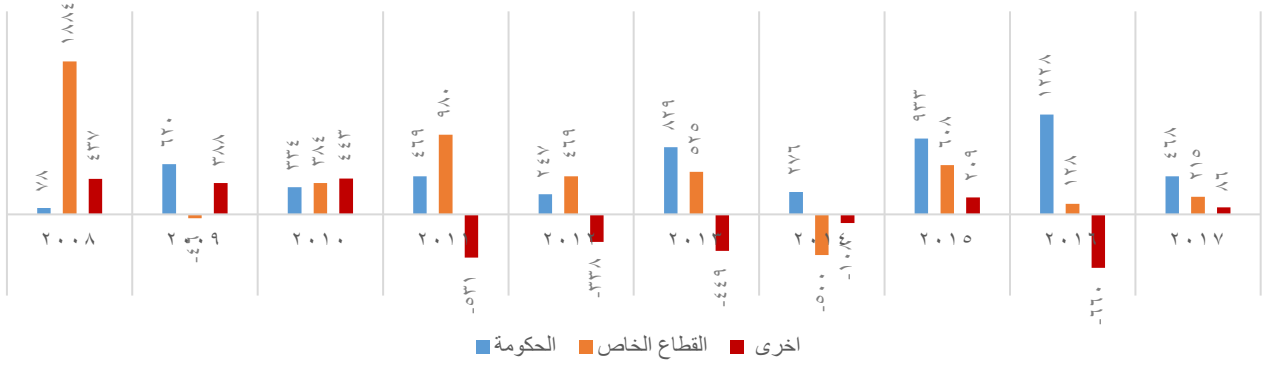

المصدر: مصرف البحرين المركزي

رسم بياني ٣-٥: احتياطيات البحرين الخارجية

(مليون دولار امريكي)

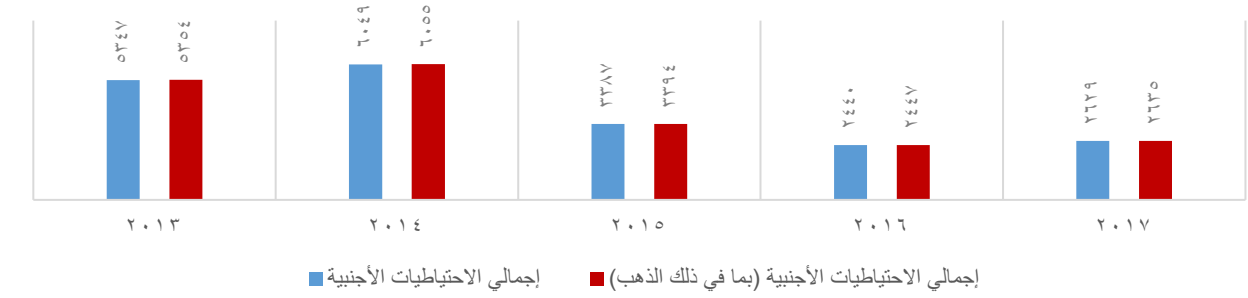

المصدر: مصرف البحرين المركزي, صندوق النقد الدولي / الإحصاءات المالية الدولية

أسعار الفائدة المحلية

ارتفع متوسط سعر الفائدة لمصارف قطاع التجزئة على الودائع طويلة الأجل (٣-١٢ شهر) من ١,٤٥٪ في بداية عام ٢٠١٧ إلى ١,٥٩٪ في نهاية العام نفسه. كما ارتفع متوسط سعر الفائدة على الودائع قصيرة الأجل (أقل من ٣ شهور) من ٠,٨٨٪ إلى ١,١٢٪ للفترة نفسها (جدول ٣-٥). وعلى الصعيد ذاته، انخفضت اسعار الفائدة على ودائع التوفير من ٠,٢٣٪ الى ٠,٢١٪ خلال عام ٢٠١٧.

رسم بياني ٣-٦: أسعار الفائدة على ودائع مصارف قطاع التجزئة

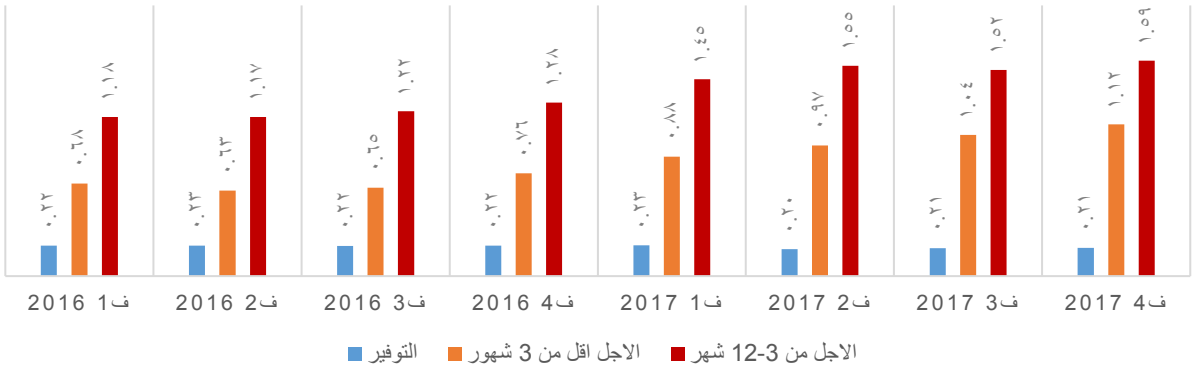

المصدر: مصرف البحرين المركزي

جدول ٣-٥: أسعار الفائدة على الودائع

(النسبة المئوية)

الودائع	٢٠١٦	٢٠١٧			
		الفصل الاول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع
ودائع الأجل ١/					
أقل من ٣ أشهر	٠,٧٦	٠,٨٨	٠,٩٧	١,٠٤	١,١٢
٣-١٢ شهر	١,٢٨	١,٤٥	١,٥٥	١,٥٢	١,٥٩
ودائع التوفير	٠,٢٢	٠,٢٣	٠,٢٠	٠,٢١	٠,٢١

١/ الودائع من ١٠٠٠٠-٥٠٠٠٠ دينار بحريني للفترة المذكورة، اعتباراً من يونيو ١٩٩٨.

المصدر: مصرف البحرين المركزي

أما بالنسبة إلى أسعار الفائدة على قروض قطاع الاعمال، فقد ارتفع متوسط سعر الفائدة من ٥,٤٠٪ في عام ٢٠١٦ إلى ٥,٩٩٪ في نهاية عام ٢٠١٧ (جدول ٣-٧). بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت أسعار الفائدة لقطاعي الصناعة والتجارة من ٥,٧٦٪ و٤,٤٨٪ الى ٦,٤١٪ و٥,٦٤٪ في نفس الفترة، بينما انخفض معدل سعر الفائدة لقطاع الانشاء والتعمير من ٧,٤٩٪ الى ٦,٢٨٪.

جدول ٣-٦: أسعار الفائدة على قروض قطاع الاعمال

(النسبة المئوية)

القطاع	٢٠١٦	٢٠١٧			
		الفصل الاول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع
الإنشاء والتعمير	٧,٤٩	٦,٣٦	٥,٦٥	٥,٨١	٦,٢٨
الصناعة	٥,٧٦	٥,٠٥	٣,١٤	٥,١٩	٦,٤١
التجارة	٤,٤٨	٤,٦٤	٥,٠٥	٥,٣٤	٥,٦٤
أخرى ١/	٦,٨٣	٥,٧١	٥,٤٩	٥,٥٧	٥,٩٥
مجموع قطاع الأعمال ٢/	٥,٤٠	٥,١٢	٤,٧٣	٥,٥١	٥,٩٩

١/ يشمل القطاع المالي (غير المصرفي) والخدمات الأخرى.

٢/ لا يشمل السحب على المكشوف.

المصدر: مصرف البحرين المركزي

وبالمثل، ارتفع متوسط سعر الفائدة على القروض الشخصية من ٤,٨٣٪ في نهاية عام ٢٠١٦ إلى ٥,٠١٪ في نهاية عام ٢٠١٧ (جدول ٣-٧). ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الشخصية بضمان الراتب من ٤,٨٠٪ إلى ٤,٩٦٪ في نفس الفترة. كما ارتفعت اسعار الفائدة على القروض الشخصية بضمان الودائع من ٣,٠٤٪ إلى ٣,٥٢٪ خلال الفترة ذاتها. وارتفعت ايضا بشكل طفيف أسعار الفائدة على القروض بضمان المركبة من ٥,٣٠٪ في نهاية عام ٢٠١٦ إلى ٥,٥٥٪ في نهاية عام ٢٠١٧.

وبالمقابل، انخفض سعر الفائدة على القروض الشخصية بضمان العقار من ٥,٤٦٪ إلى ٥,٢٧٪ في خلال الفترة نفسها.

جدول ٣-٧: أسعار الفائدة على القروض الشخصية

نوع الإقراض الشخصي	٢٠١٦	٢٠١٧			
		الفصل الاول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع
بضمان:					
العقار	٥,٤٦	٥,٦٨	٥,٣٠	٥,٤١	٥,٢٧
المركبة	٥,٣٠	٥,٩٧	٥,٠٥	٥,٦٣	٥,٥٥
الودائع	٣,٠٤	٣,٢٥	٢,٧٢	٢,٩٦	٣,٥٢
الراتب	٤,٨٠	٤,٨٤	٤,٩٣	٤,٩٧	٤,٩٦
بدون ضمان:					
أخرى	٢١,٩٨	٢١,٩٩	٢١,٩٨	٢١,٥٠	٢١,٧٨
المجموع١/	٤,٨٣	٤,٨٩	٤,٩٨	٥,٠٢	٥,٠١
بطاقات الائتمان	١٩,٧١	١٩,٦٧	١٩,٩٣	١٩,٩٦	١٩,٦٢

١/ يشمل القروض الشخصية الأخرى.

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

رسم بياني ٣-٧: أسعار الفائدة على القروض الشخصية وقروض قطاع الأعمال

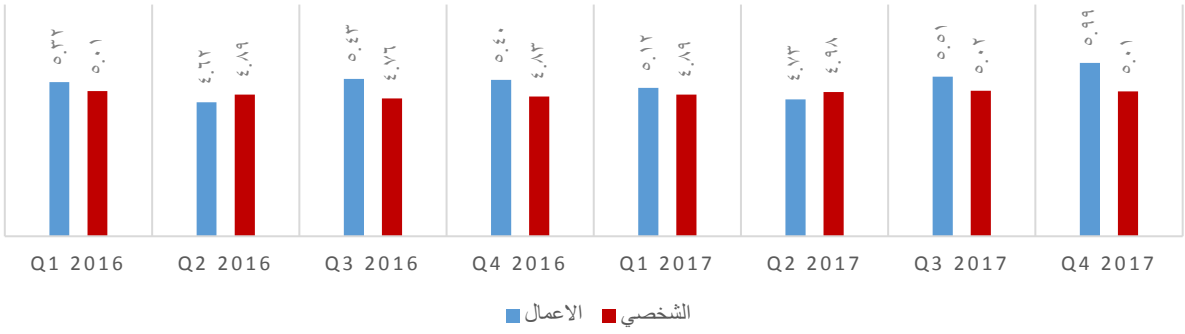

المصدر: مصرف البحرين المركزي

ارتفع متوسط أسعار الفائدة قصيرة الأجل (٣ شهور) بين المصارف من ٠,٩١٪ في نهاية عام ٢٠١٧ إلى ١,٤٤٪ في نهاية عام ٢٠١٧. وعلى الوتيرة ذاتها ارتفع متوسط أسعار الفائدة طويلة الأجل (٦ شهور) بين المصارف من ١,٢٦٪ في نهاية عام ٢٠١٦ الى ١,٦٥٪ في نهاية عام ٢٠١٧.

رسم بياني ٣-٨: سعر الفائدة في سوق النقد/ سعر الفائدة بين المصارف

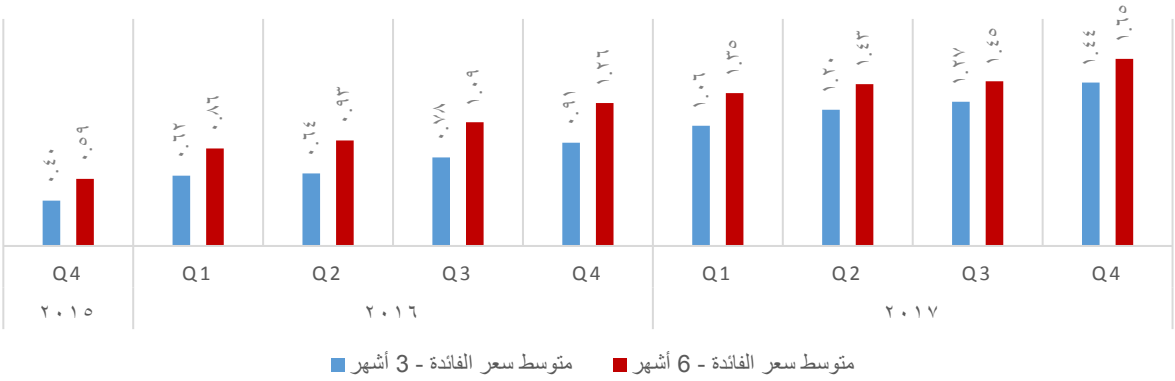

المصدر: مصرف البحرين المركزي

تطورات أسعار الصرف

يوضح الرسم البياني ٣-٩ انخفاض سعر صرف الدينار البحريني مقابل جميع العملات الرئيسية خلال عام ٢٠١٧. وكان أكبر انخفاض مقابل اليورو بنسبة ١٤,١٪ من ٠,٣٩٦ دينار بحريني لكل يورو إلى ٠,٤٥١ دينار بحريني. يليه الجنيه الاسترليني بانخفاض وقدره ٩,٤٪. استقر سعر صرف الدينار البحريني مقابل جميع عملات دول مجلس التعاون الخليجي ماعدا الدينار الكويتي حيث ارتفع بشكل طفيف.

رسم بياني ٣-٩: أسعار صرف الدينار البحريني

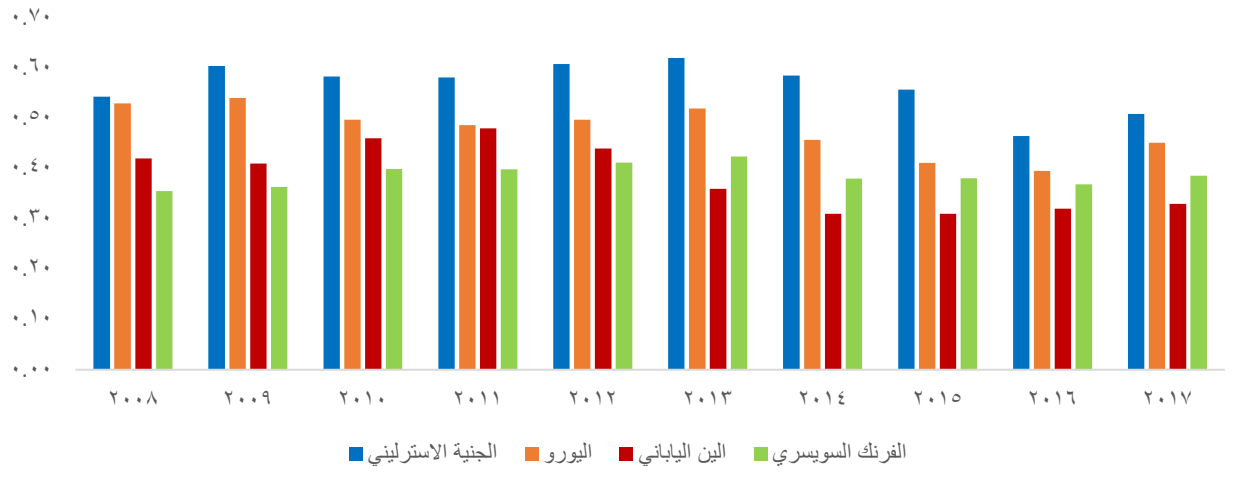

المصدر: مصرف البحرين المركزي

يعتبر سعر الصرف الفعلي مؤشر جيد لرصد أداء العملة بشكل عام. ويعرض الرسم البياني ٣-١٠ أن الدينار البحريني انخفض مقابل عملات التبادل التجاري الرئيسية بين الفصل الرابع من عام ٢٠١٦ و الفصل الاول من عام ٢٠١٧ في حين ارتفع خلال الفصل الرابع من عام ٢٠١٧.

رسم بياني ٣-١٠: سعر صرف الدينار البحريني الفعلي

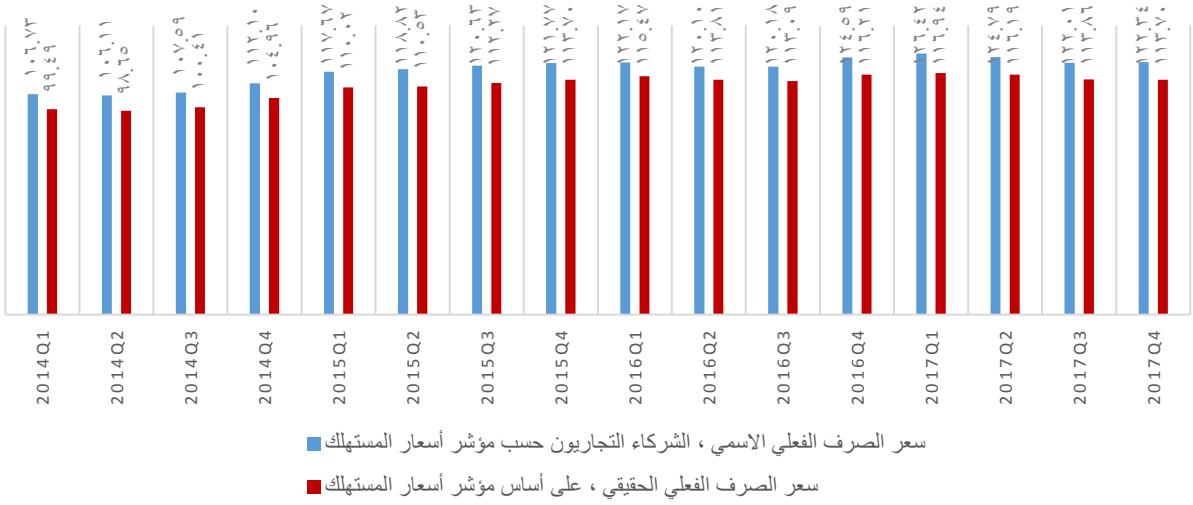

المصدر: صندوق النقد الدولي / الإحصاءات المالية الدولية

الفصل

٤

٤.المالية الحكومية

نظرة عامة

- الايرادات
- المصروفات
- اصدار أدوات الدين العام

نظرة عامة

ارتفعت الإيرادات الحكومية من ١،٨٩٨ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٦ إلى ٢،٢٠١ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٧. ومن جهة أخرى ارتفعت المصروفات الحكومية بشكل طفيف من ٣،٥٣٢ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٦ الى ٣٥٣٧ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٧.

بلغ عجز الميزانية العامة ١،٣٣٦ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٧ (جدول ٤-١)، أي ما يعادل ١٠,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي قبل التدوير.

جدول ٤-١: ملخص المالية الحكومية

(مليون دينار بحريني)

البيان	فعلي ٢٠١٦	فعلي ٢٠١٧	النمو مقارنة بفعلي ٢٠١٦ (٪)
الايرادات	١٨٩٨	٢٢٠١	١٦,٠
النفطية	١٤٣٧	١٦٥٣	١٥,٠
غير النفطية	٤٣٣	٥٢١	٢٠,٢
المنح	٢٨	٢٨	١,٠-
المصروفات	٣٥٣٢	٣٥٣٧	٠,١
المصروفات المتكررة	٣١٢١	٣١٨٢	٢,٠
مصروفات المشاريع	٤١١	٣٥٥	١٣,٧-
الوفر/ العجز	**(١٦٣٥)**	**(١٣٣٦)**	**١٨,٣-**

المصدر: وزارة المالية.

الإيرادات

ارتفع إجمالي الإيرادات الحكومية في عام ٢٠١٧ بنسبة ١٦٪ ليصل إلى ٢،٢٠١ مليون دينار بحريني مقابل ١،٨٩٨ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٦ نتيجة لارتفاع الإيرادات النفطية بنسبه ١٥٪. بينما ارتفعت باقي الإيرادات الأخرى بنسبة ٢٠٪ في عام ٢٠١٧.

بلغت عائدات النفط والغاز الطبيعي ١،٦٥٣ مليون دينار بحريني (٧٥,١٪ من إجمالي الإيرادات) في عام ٢٠١٧ مقابل ١،٤٣٧ مليون دينار بحريني (٧٥,٧٪ من إجمالي الإيرادات) في عام ٢٠١٦. أما الايرادات غير النفطية فقد ارتفعت بنسبة ٢٠٪ في عام ٢٠١٧.

المصروفات

بلغ إجمالي المصروفات الحكومية ٣،٥٣٣ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٧، حيث بلغت مصروفات المشاريع ٣٥٥ مليون دينار بحريني مسجلة انخفاض بنسبة ١٣,٧٪ عن عام ٢٠١٦. وشكلت المصروفات المتكررة ٩٠٪ من إجمالي المصروفات في عام ٢٠١٧ مقابل ٨٨,٤٪ في عام ٢٠١٦.

إصدار أدوات الدين العام

ارتفع حجم الدين العام (الأوراق المالية فقط) ليبلغ ١٠،٥٨٧ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٧ مقابل ٨،٧٠٥,٤ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٦، أي بنسبة ٢١,٦٪.

رسم بياني ٤-١: أدوات الدين العام

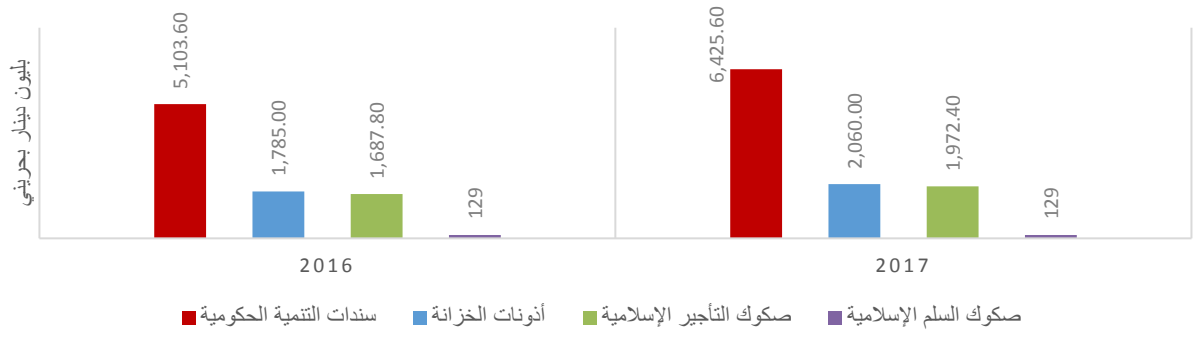

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

جدول ٤-٢: ملخص أدوات الدين العام

(مليون دينار بحريني)

	٢٠١٦	٢٠١٧			
		الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع
إجمالي الرصيد القائم	٨٧٠٥,٤	٨٩٥٦,٠	٩٠٥٦,٠	١٠٥١٢,٠	١٠٥٨٧,٠
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٧٢,٧	٦٧,٥	٦٨,٢	٧٩,٢	٧٩,٧
سندات التنمية الحكومية	٥١٠٣,٦	٥٣٢٩,٢	٥٣٢٩,٢	٦٤٢٥,٦	٦٤٢٥,٦
أذونات الخزانة	١٧٨٥	١٨١٠	١٩١٠	١٩٨٥	٢٠٦٠
صكوك التأجير الإسلامية	١٦٨٧,٨	١٦٨٧,٨	١٦٨٧,٨	١٩٧٢,٤	١٩٧٢,٤
صكوك السلم الإسلامية	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩

المصدر: مصرف البحرين المركزي

بلغ الرصيد الاجمالي لسندات التنمية الحكومية ٦٤٢٥,٦ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٧ مقابل ٥١٠٣,٦ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٦ بارتفاع مقداره ١،٣٢٢ مليون دينار بحريني.

جدول ٤-٣: ملخص أدوات الدين العام التقليدية

(مليون دينار بحريني)

نهاية الفترة	سندات التنمية الحكومية[١]			أذونات الخزانة[٢]			الرصيد القائم
	المستحق	إصدار جديد	الرصيد	المستحق	إصدار جديد	الرصيد	
٢٠١٥	٢٠٠	٩١٤	٣٨٦٧	٣٤٠٥	٣٨٨٥	١٧١٠	٥٧٧٧
٢٠١٦	١٥٠	١٣٨٦,٦	٥١٠٣,٦	٤٠٢٠	٤٠٩٥	١٧٨٥	٦٨٨٨,٦
٢٠١٧	٣٠٠	١٦٢٢	٦٤٢٥,٦	٤١٤٣	٤٤٠٥	٢٠٦٠	٨٤٨٥,٦

١/ سندات التنمية الحكومية تستحق بعد ٥ سنوات و٣٠ سنة.

٢/ أذونات الخزانة تستحق بعد ٩١ و١٨٢ يوم.

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

وقد بلغ مجموع الرصيد الإجمالي لأذونات الخزانة (على المدى القصير والمدى الطويل) ٢٠٦٠,٠ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٧ مقابل ١٧٨٥ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٦، أي بارتفاع بنسبة

١٥,٤٪. وقد تم إصدار أذونات جديدة بقيمة ٤٤٠٥,٠ مليون دينار بحريني، واستحق ما قيمته ٤١٤٣ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٧، مما جعل الرصيد القائم ٢٠٦٠ مليون دينار بحريني.

جدول ٤-٤: ملخص أدوات الدين العام المحلية الإسلامية

(مليون دينار بحريني)

نهاية الفترة	صكوك التأجير الإسلامية[١/]			صكوك السلم الإسلامية[٢/]			الرصيد الاجمالي
	المستحق	إصدار جديد	الرصيد	المستحق	إصدار جديد	الرصيد	
٢٠١٥	٣٥٨	٨٤٤	١٣٤٧,٩	٤٧٤	٤٩٥	١٢٩	١٤٧٦,٩
٢٠١٦	٥١٢	٨٥١,٩	١٦٨٧,٩	٥١٦	٥١٦	١٢٩	١٨١٦٠٨
٢٠١٧	٤٧٢	٧٥٦,٦	١٩٧٢,٤	٥١٦	٥١٦	١٢٩	٢١٠١,٤

١/ صكوك التأجير الإسلامية لفترات استحقاق ٣ و٥ و٦ سنوات إلى ١٠ سنوات للدينار البحريني والدولار الأمريكي.

٢/ صكوك السلم الإسلامية تستحق بعد ٩١ يوم.

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

بلغ الرصيد الإجمالي للصكوك الإسلامية ٢١٠١,٤ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٧ مقابل ١٨١٦,٨ في نهاية عام ٢٠١٦، بارتفاع مقداره ٢٨٤,٦ مليون دينار بحريني وبنسبة ١٥,٧٪.

بلغ الرصيد الاجمالي لصكوك التأجير الإسلامية ١٩٧٢,٤ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٧ مقارنة مقابل ١٦٨٧,٨ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٦، بارتفاع مقداره ٢٨٤,٦ مليون دينار بحريني وبنسبة ١٦,٩٪ حيث بلغ الرصيد المستحق ٤٧٢ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٧.

استقر الرصيد القائم لصكوك السلم الإسلامية عند ١٢٩ مليون دينار بحريني حيث استحق نحو ٥١٦ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٧.

الفصل

٥

٥.التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

- نظرة عامة
- الحساب الجاري

أ. الميزان السلعي (الصادرات والواردات النفطية وغير النفطية)

ب. ميزان الخدمات

ت. الدخل الأساسي

ث. الدخل الثانوي

- الحساب المالي والرأسمالي
- وضع الاستثمار الدولي

نظرة عامة

يعتبر ميزان المدفوعات احد المؤشرات الاقتصادية المهمة لقياس أداء الاقتصاد المحلي. ويمكن تقسيم مكونات ميزان المدفوعات الى ثلاث حسابات رئيسية: الحساب الجاري (يشمل حساب التجارة فى السلع والخدمات وحساب الدخل الأساسي وحساب الدخل الثانوي) والحساب الرأسمالي (يشمل التحويلات الرأسمالية) والحساب المالي (يشمل الاستثمار المباشرفي الخارج وفي المملكة).

الحساب الجاري

سجل الحساب الجاري لمملكة البحرين عجزاً بلغ ٦٠١,٥ مليون دينار فى عام ٢٠١٧ مقارنة مع عجز بلغ ٥٦١,٣ مليون دينار في عام ٢٠١٦.

رسم بياني ٥-١: الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

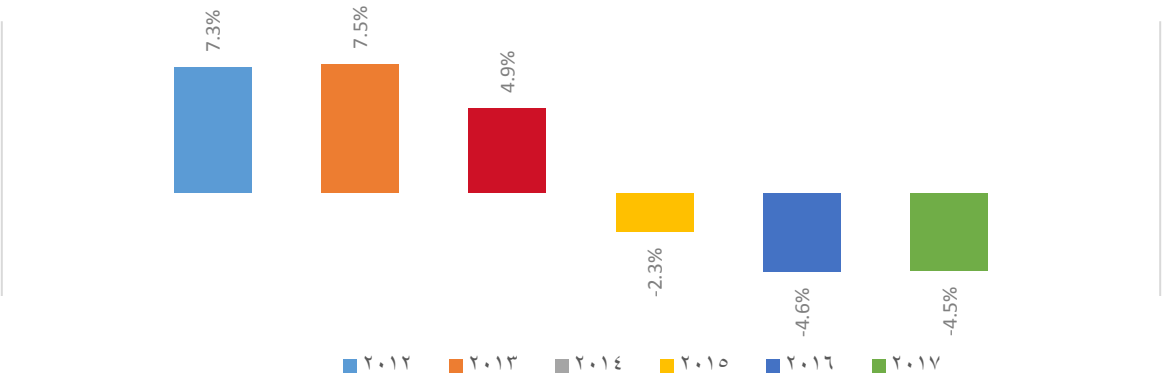

المصدر: مصرف البحرين المركزي

وقد استمر عجز الحساب الجاري في عام ٢٠١٧ نتيجة الى العجز في كل من حساب السلع بقيمة ٢٦٣,٢ مليون دينار بحريني و حساب الدخل الرئيسي بقيمة ٧٤٨,١ مليون دينار بحريني وحساب الدخل الثانوي بقيمة ٩٢٧,٢ مليون دينار بحريني.

ورغم الارتفاع في فائض حساب الخدمات بنسبة ١٧,٧٪ وخفض العجز في الحساب السلعي بنسبة ١٣٪ خلال عام ٢٠١٧، الا ان ارتفاع العجز في حساب الدخل الرئيسي والدخل الثانوي بنسبة ١٠,٨٪ و ٣,١٪ على التوالي كان السبب الرئيسي وراء عجز الحساب الجاري فى عام ٢٠١٧. بلغت تحويلات العاملين ٩٢٧,٢ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٧ مقابل٨٩٩,٢ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٦.

رسم بياني ٥-٢: مكونات الحساب الجاري

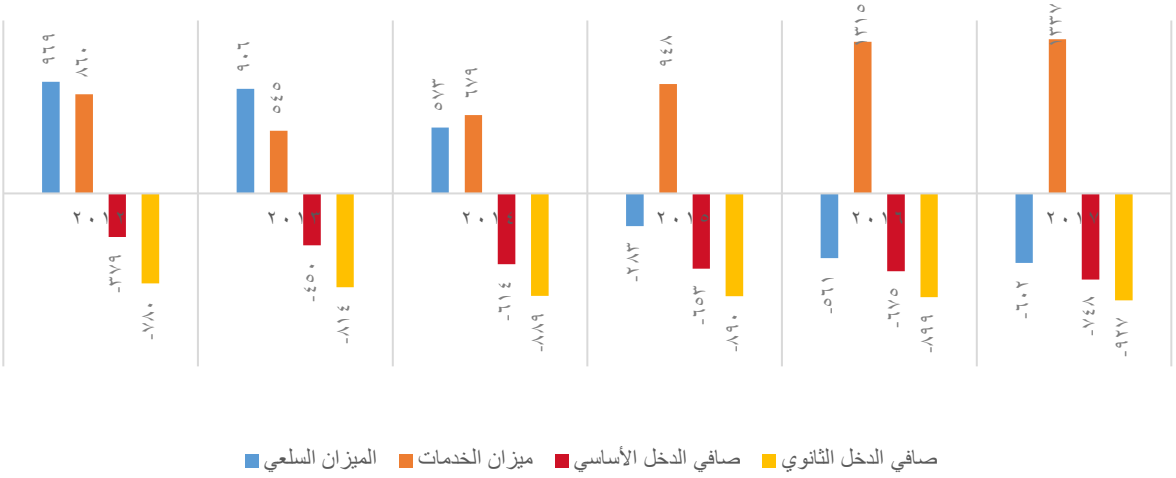

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

أ. الميزان السلعي

الصادرات والواردات النفطية وغير النفطية

تراجع عجز الميزان السلعي من ٣٠٢ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٦ الى ٢٦٣ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٧ أي بنسبة تصل الى ١٢,٩٪. ويرجع هذا التحسن إلى ارتفاع قيمة الصادرات بنسبة ٢٠,٣٪ ما بين ٢٠١٦ و٢٠١٧.

وقد ارتفع فائض الميزان السلعي النفطي من ١١٠٤ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٦ إلى ١٥٦٧ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٧ نظراً لارتفاع أسعار النفط. الا ان البحرين سجلت عجزاً في الميزان السلعي بلغ

١٨٢٩ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٧ مقابل العجز الذي بلغ ١٤٠٦ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٦ (جدول ٥-١).

جدول ٥-١: التجارة الخارجية

(مليون دينار بحريني)

الأقسام الرئيسية	٢٠١٦	٢٠١٧	نسبة التغير	نسبة المساهمة
إجمالي الصادرات	**٤٨٠٧**	**٥٧٨١**	**٢٠,٣**	**١٠٠**
الصادرات النفطية	٢٢٨٧	٣١٦٣	٣٨,٣	٥٤,٧
الصادرات غير النفطية	٢٥٢٠	٢٦١٩	٣,٩	٤٥,٣
إجمالي الواردات	**-٥١٠٩**	**-٦٠٤٥**	**١٨,٣**	**١٠٠**
الواردات النفطية	-١١٨٣	-١٥٩٦	٣٤,٩	٢٦,٤
الواردات غير النفطية	-٣٩٢٦	-٤٤٤٨	١٣,٣	٧٣,٦
الميزان السلعي	**-٣٠٢**	**-٢٦٣**	**-١٢,٩**	-

المصدر: مصرف البحرين المركزي

رسم بياني ٥-٣: نسبة الصادرات النفطية وغير النفطية من إجمالي الصادرات

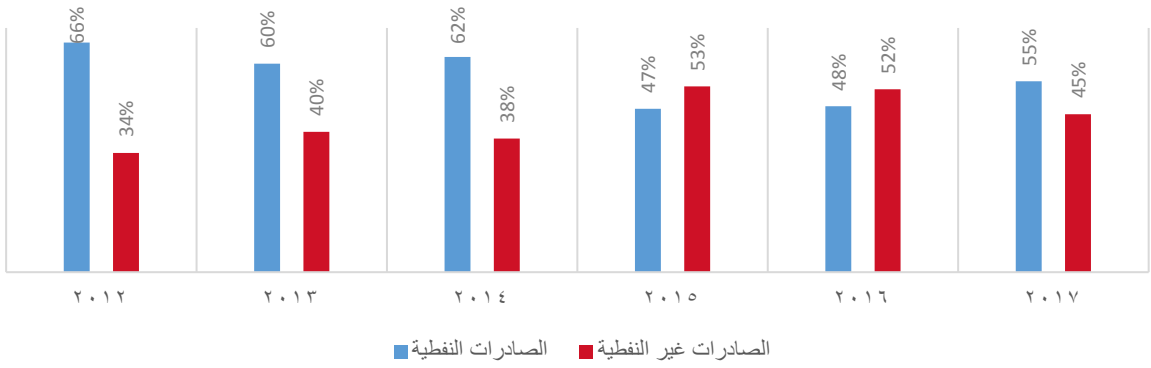

المصدر: مصرف البحرين المركزي

رسم بياني ٥-٤: نسبة الواردات النفطية وغير النفطية من اجمالي الواردات

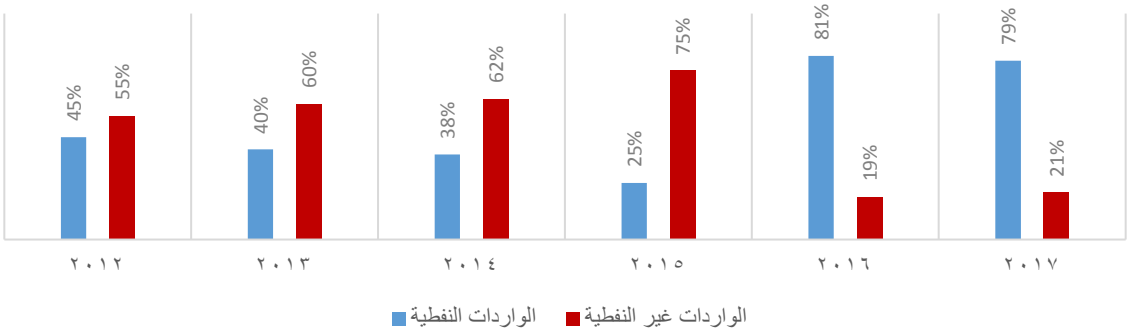

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

ب. ميزان الخدمات

سجل حساب الخدمات فائضاً بلغ ١٣٣٧ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٧ حيث بلغت قيمة الخدمات المصدرة ٤٢٦٩,٩ مليون دينار بحريني في حين بلغت قيمة الخدمات المستوردة ٢٩٣٢,٩ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٧.

رسم بياني ٥-٥: قطاع الخدمات (مليون دينار بحريني)

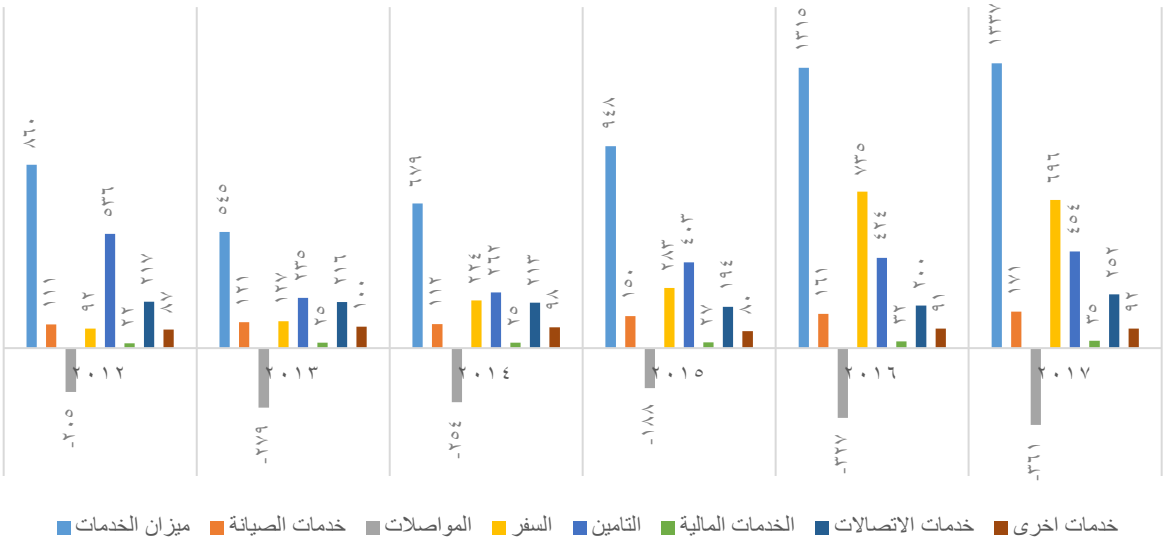

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

ت. الدخل الأساسي

يتألف الدخل الاساسي من صافي المتحصلات من الاستثمار الاجنبي المباشر واستثمارات الحافظة والاستثمارات الاجنبية الاخرى والتي تشمل القروض والودائع.

بلغ عجز صافي الدخل الاساسي ٧٤٨,١ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٧ مقارنة بعجز بلغ ٦٧٥,١ مليون دينار بحريني عام ٢٠١٦. وقد انخفض صافي دخل الاستثمار المباشر من ٥٣٣ مليون دينار بحريني في ٢٠١٦ الى ٤٨٩ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٧. وارتفع عجز دخل استثمارات الحافظة من ١٢٥,٤ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٦ إلى ٢٣٩,٤ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٧.

رسم بياني ٥-٦: الدخل الاساسي، ٢٠١٧

(مليون دينار بحريني)

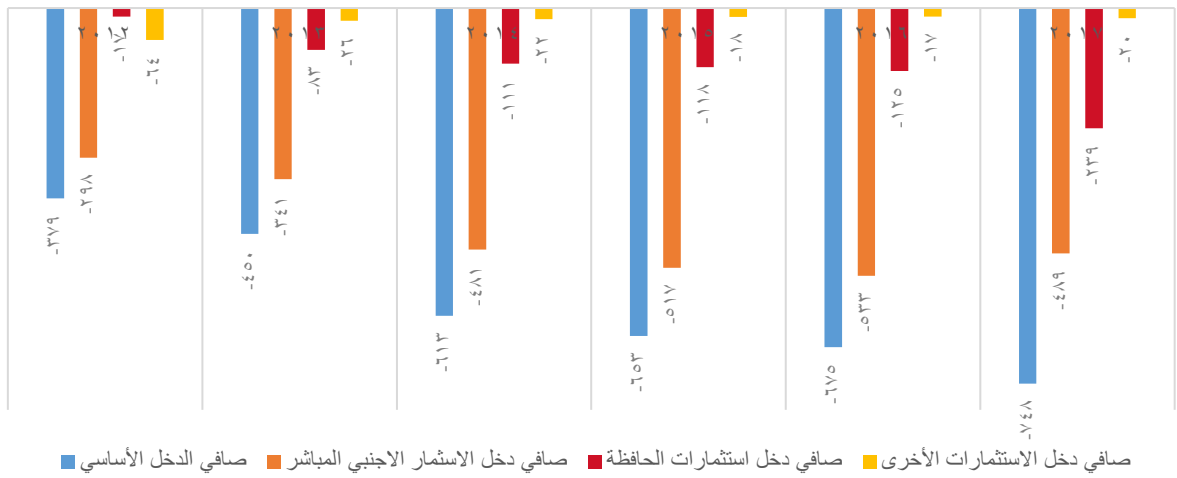

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

ث. الدخل الثانوي

يبين حساب الدخل الثانوي من ميزان المدفوعات صافي التحويلات الجارية والتي تتمثل في تحويلات العاملين. وقد بلغ مجموع هذه التحويلات ٩٢٧,٢ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٧ بزيادة قدرها ٢٨ مليون دينار بحريني بالمقارنة مع العام الماضي.

رسم بياني ٥-٧: الدخل الثانوي(تحويلات العاملين)

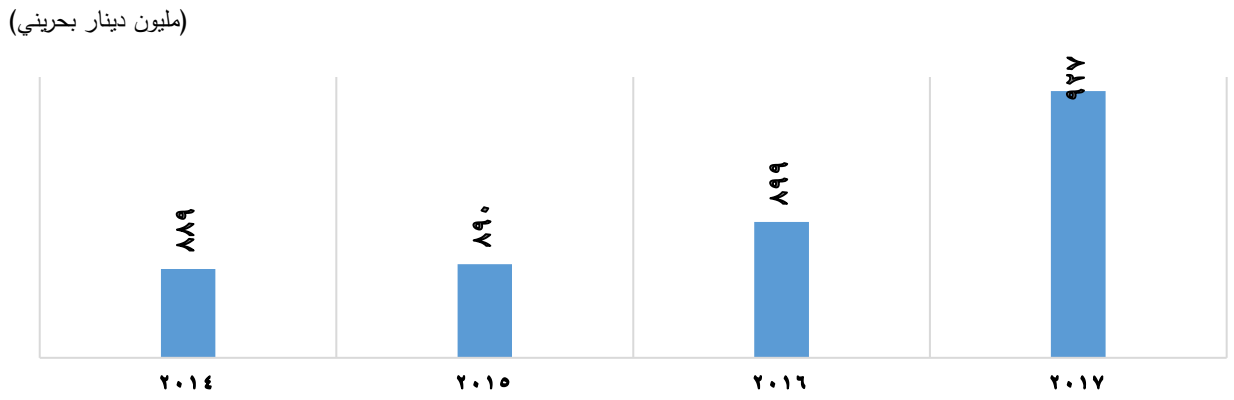

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

الحساب الراسمالي والمالي

سجل صافي الحساب الراسمالي والمالي تدفقا الى الداخل بلغ ٢٥٥ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٧ مقارنة بتدفق الى الداخل بلغ ٩٦٣ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٦.

وأظهر الحساب الرأسمالي تدفقا للداخل بلغ ٢٢٧ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٧ مقارنة بتدفق للداخل بلغ ٣٢٩ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٦. وسجل الحساب المالي تدفقا للداخل بلغ ٢٨ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٧ مقارنة بتدفق للداخل بلغ ٦٣٥ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٦. ارتفع الاستثمار المباشر في البحرين من ٩٢ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٦ الى ١٩٥ مليون دينار بحريني في عام

٢٠١٧. من جهة أخرى، سجل الاستثمار الاجنبي المباشر في الخارج ارتفاعاً بقيمة ٨٦ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٧ مقارنة بانخفاض بلغ ٣٣١ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٦.

جدول ٥-٢: ميزان المدفوعات، مليون دينار بحريني

البيان	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
الحساب الجاري (أ+ب+ج+د)	٥٧٣	-٢٨٣	-٥٦١	-٦٠٢
أ - السلع	١٣٩٦	٣١٢	-٣٠٢	-٢٦٣
الصادرات (فوب)	٨٨٣٥	٦٢١٩	٤٨٠٧	٥٧٨١
- النفطية	٥٤٥٢	٢٩١٠	٢٢٨٧	٣١٦٣
- غيرالنفطية	٣٣٨٣	٣٣٠٩	٢٥٢٠	٢٦١٩
الواردات (فوب)	-٧٤٣٩	-٥٩٠٧	-٥١٠٩	-٦٠٤٥
- النفطية	-٢٧٩٨	-١٤٧٩	-١١٨٣	-١٥٩٦
- غيرالنفطية	-٤٦٤٢	-٤٤٢٨	-٣٩٢٦	-٤٤٤٨
ب - الخدمات (صافي)	٦٧٩	٩٤٨	١٣١٥	١٣٣٧
دائن	٣٢٢٣	٣٤٢٦	٤١٣٥	٤٢٧٠
مدين	-٢٥٤٣	-٢٤٧٩	-٢٨٢٠	-٢٩٣٣
- الصيانة	١١٢	١٥٠	١٦١	١٧١
- النقل	-٢٥٤	-١٨٨	-٣٢٧	-٣٦١
- السفر	٢٢٤	٢٨٣	٧٣٥	٦٩٦
- الإنشاء	-١	٠	-١	-١
- التأمين	٢٦٢	٤٠٣	٤٢٤	٤٥٤
- خدمات مالية	٢٥	٢٧	٣٢	٣٥
- خدمات الاتصالات	٢١٣	١٩٤	٢٠٠	٢٥٢
- خدمات أخرى	٩٨	٨٠	٩١	٩٢
ج - الدخل الأساسي (صافي)	-٦١٤	-٦٥٣	-٦٧٥	-٧٤٨

دائن	٨٠٣	٨٤٠	٨٥١	٧٩٤
مدين	-١٤١٧	-١٤٩٢	-١٥٢٦	-١٥٤٣
دخل الاستثمار	-٦١٤	-٦٥٣	-٦٧٥	-٧٤٨
- الاستثمار المباشر	-٤٨١	-٥١٧	-٥٣٣	-٤٨٩
- استثمارات الحافظة	-١١١	-١١٨	-١٢٥	-٢٣٩
- استثمارات أخرى	-٢٢	-١٨	-١٧	-٢٠
د - الدخل الثانوي (التحويلات الجارية) (صافي)	-٨٨٩	-٨٩٠	-٨٩٩	-٩٢٧
- تحويلات العاملين	-٨٨٩	-٨٩٠	-٨٩٩	-٩٢٧
الحساب الرأسمالي والمالي (صافي) (أ+ب)	-٨٦٤	-٣٢٥	٩٦٣	٢٥٥
أ - الحساب الرأسمالي	٣٨	٩٥	٣٢٩	٢٢٧
- التحويلات الرأسمالية	٣٨	٩٥	٣٢٩	٢٢٧
ب - الحساب المالي ١/	-٩٠١	-٤٢٠	٦٣٥	٢٨
الاستثمار المباشر	٧١٩	-١١٧٥	٤٢٢	١٠٩
- في الخارج	١٤٨	-١٢٠٠	٣٣١	-٨٦
- في البحرين	٥٧١	٢٤	٩٢	١٩٥
استثمارات الحافظة (صافي)	-٢٦٣	-٤٠	٦٩٠	١٢٠٩
- الأصول	-٣٦٥	-٢٠٢	-٨٧٦	٢٤٢
- الخصوم	١٠٢	١٦٢	١٥٦٥	٩٦٧
استثمارات أخرى (صافي)	-١٠٨٦	-٢٠٤	-٨٩٢	-١٢٢٨
- الأصول	-٢٥٦٩	-١١٢٥	-٢٣٦	-١٠٧١
- الخصوم	١٤٨٣	٩٢١	-٦٥٧	-١٥٧
الاصول الاحتياطية (صافي)	-٢٧١	٩٩٩	٤١٥	-٦٢
السهو والخطأ	٢٩١	٦٠٨	-٤٠٢	٣٤٧

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

وضع الاستثمار الدولي

انخفض صافي وضع الاستثمار الدولي من ١١٦١١ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٦ الى ١١٥٨٣ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٧. وارتفعت الموجودات الاجنبية من ٤٨٣٦٠ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٦ الى ٤٩٣٣٨ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٧ أي بنسبة ٢,٠٪ وذلك نتيجة لارتفاع الاستثمارات الاخرى (تشمل استثمارات المصارف) بنسبة ٤,٣٪.

وارتفعت المطلوبات الاجنبية من ٣٦٧٥٠ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٦ الى ٣٧٧٥٥ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٧ ويعزى هذا النمو الى الارتفاع الحاصل في استثمارات الحافظة بنسبة ١٩,٥٪.

رسم بياني ٥-٨: وضع الاستثمار الدولي ٢٠١٧

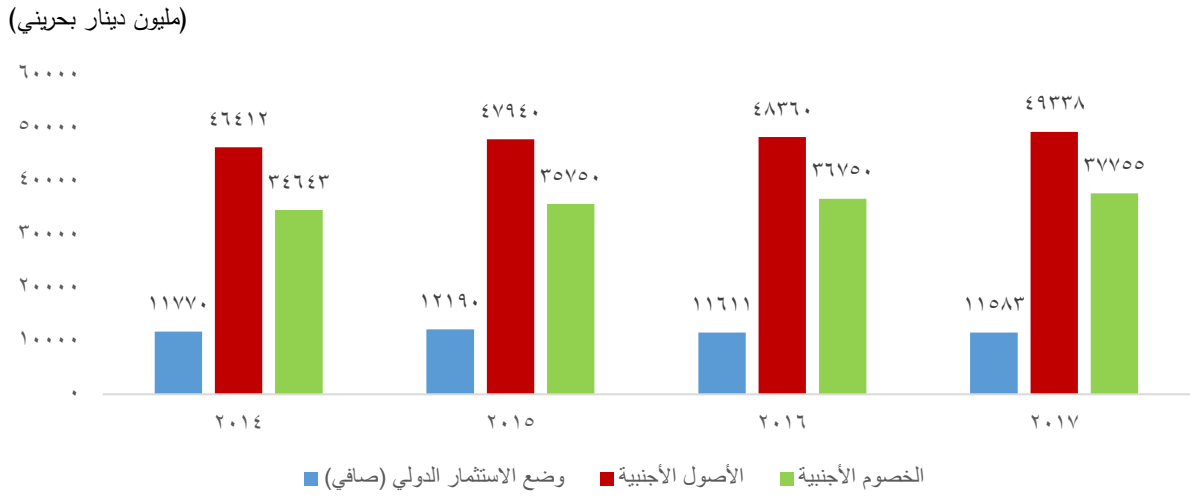

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

جدول ٥-٣: وضع الاستثمار الدولي، مليون دينار بحريني

البيان	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
وضع الاستثمار الدولي (صافي)	١١٧٧٠	١٢١٩٠	١١٦١١	١١٥٨٣
الأصول الأجنبية	٤٦٤١٢	٤٧٩٤٠	٤٨٣٦٠	٤٩٣٣٨
الاستثمار المباشر في الخارج	٦٢٧٧	٧٤٧٧	٧١٤٦	٧٢٣٢
استثمارات الحافظة	١٤٠١٧	١٤٢١٨	١٥٠٩٤	١٤٨٥٢
استثمارات أخرى	٢٣٨٣٥	٢٤٩٦٠	٢٥١٩٥	٢٦٢٦٦
الأصول الاحتياطية	٢٢٨٤	١٢٨٥	٩٢٦	٩٨٨
الخصوم الأجنبية	٣٤٦٤٣	٣٥٧٥٠	٣٦٧٥٠	٣٧٧٥٥
الاستثمار المباشر في البحرين	٩٦٨١	٩٧٠٥	٩٧٩٧	٩٩٩٢
استثمارات الحافظة	٣٢٢٥	٣٣٨٧	٤٩٥٢	٥٩١٩
استثمارات أخرى	٢١٧٣٧	٢٢٦٥٨	٢٢٠٠١	٢١٨٤٤

المصدر: مصرف البحرين المركزي.

الفصل

٦

٦.بورصة البحرين

- نظرة عامة
- أحدث التطورات في بورصة البحرين
- مؤشرات التداول الرئيسية
- تطورات القيمة السوقية
- حركة التداول
- تداول الأسهم حسب جنسية المستثمر
- حركة الأسعار
- الشركات الجديدة المدرجة في بورصة البحرين

نظرة عامة

أنهت البورصات العالمية عام ٢٠١٧ بتداولات مستقرة وبنظرة ايجابية نحو عام ٢٠١٨. واستقر أداء المؤشرات الأمريكية في عام ٢٠١٧ رغم الاضطرابات الجيوسياسية، حيث سجل مؤشر "وول ستريت" ٠,١٤٥٧ نقطة وهو أدنى رقم يسجله منذ قرابة خمسون عام.

تراجعت المؤشرات الأمريكية الرئيسية في آخر يوم تداول في ٢٠١٧، حيث تراجع مؤشر"داو جونز" بنسبة ٠,١٤٪ على أساس أسبوعي، ليغلق العام عند ٢٤٧١٩,٢٢ نقطة. علاوة على ذلك، أنهى مؤشر "إس أند بي ٥٠٠" عند ٢٦٧٣,٦١ نقطة.

وشهدت المؤشرات الأوروبية استقرارا على اعلى معدلات أداء سنوي منذ خمس سنوات، حيث ساهم الاداء المميز لقطاعي التقنية والتعدين في ذلك وكذلك التأثير الإيجابي من سياسة التيسير الكمي للبنك المركزي الأوروبي. وسجل مؤشر "داكس" الألماني ارتفاعا في التداولات في عام ٢٠١٧، حيث أنهى المؤشر بمكاسب لينهي العام عند ١٢٩١٧,٦٤ نقطة، بينما بلغت مكاسب مؤشر "فاينانشل تايمز" في لندن ١,٢٥ نقطة وأنهى العام عند ٧٦٨٧,٧٧ نقطة.تراجعت الأسواق المالية الآسيوية و خاصة سوق طوكيو حيث تراجع بنسبة ٤,٧٣٪ وهي نسبة غير مسبوقة منذ انتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية. وأغلق سوق هونغ كونغ بخسارة تزيد عن ٥٪.

و من ناحية أخرى، شهدت مؤشرات الاقتصادات الناشئة ارتفاعاً،حيث سجل مؤشر "مورغان ستينلي" ارباح سنوية بلغت ٣٤٪، وارتفع مؤشر الأسهم الهندية بنسبة ٢٨٪، وهونغ كونغ بنسبة ٣٦٪، وكوريا الجنوبية بنسبة ٢٢٪ على مدار عام ٢٠١٧.

وقد تباين اداء مؤشرات الأسواق الخليجية، حيث تراجع مؤشر سوق مسقط بنسبة ١٢٪ ومن ثم "دبي" و"أبوظبي" بنسبة ٤,٦٪، و٣,٣٪ على التوالي. وفي المقابل، سجل "سوق الكويت" ارتفاعا. حيث أرتفع مؤشر الكويت بنسبة ١١,٥٪، تلاه "سوق البحرين" بنسبة ٩ ٪، وأخيرا "السوق السعودي" بنسبة ٠,٢٪.

أ. أبرز التطورات في بورصة البحرين

أعلنت بورصة البحرين في نهاية عام ٢٠١٧ ،عن فتح باب الاكتتاب في السوق الأولي لسندات وصكوك الإجارة الإسلامية الحكومية (الإصدار ٢٥) والبالغ قيمتها ١٠٠ مليون دينار بحريني لفترة استحقاق مدتها ٣ سنوات بمعدل فائدة ٤,٨٪ سنوياً.

ومن ابرز تطورات عام ٢٠١٧ قرار انشاء شركة البحرين للمقاصة(Bahrain Clear) برأسمال قيمته ٥ ملايين دينار بحريني. وصدر القرار بأن تمارس الشركة نشاطها في ما يتعلق بتسوية وتقاص وإيداع الأوراق المالية وخدمات أخرى للشركات والمستثمرين والأطراف ذات العلاقة. والجدير بالذكر فقد تعاونت بورصة البحرين مع معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية(BIBF) حيث تم الاتفاق على انشاء برنامج تدريبي في ابريل ٢٠١٧ يهدف الى تعزيز مهارات الاستثمار والتداول عند المواطنين.

ب. مؤشرات التداول الرئيسية

أقفل مؤشر البحرين العام في نهاية عام ٢٠١٧ عند مستوى ١٣٣١,٧١ نقطة، مسجلاً ارتفاعاً بمقدار ١١١,٢٦ نقطة عن مستوى إقفاله في العام السابق. وشهدت قطاعات المصارف التجارية، والتأمين و الصناعة ارتفاعا بمقدار ١١,٧٪، ٣,٨٪ و ٨٨,٢٪على التوالي. أما مؤشر البحرين الإسلامي والذي أطلق في سبتمبر من عام ٢٠١٥ فقد وصل عند مستوى ١٠٨٩,٢٨ نقطة في نهاية عام ٢٠١٧.

جدول ٦-١: مؤشرات سوق بورصة البحرين

المؤشر	الفصل الرابع ٢٠١٦	الفصل الرابع ٢٠١٧	تغير(نقاط)	نسبة التغير (٪)
مؤشر البحرين العام	١٢٢٠,٤٥	١٣٣١,٧١	١١١,٢٦	٩,١
المصارف التجارية	٢٤٨١,٧٨	٢٧٧٢,٥٩	٢٩٠,٨١	١١,٧
الاستثمار	٦٨٦,٢٤	٦٨٠,٢٢	٦,٠٢-	٠,٩-
التأمين	١٥٨٥,٦٣	١٦٤٥,٨١	٦٠,١٨	٣,٨
الخدمات	١٢٤٨,٨٩	١٠٧٨,٦٣	١٧٠,٢٦-	١٣,٦-
الصناعة	٥٢٤,٣٣	٩٨٦,٥٤	٤٦٢,٢١	٨٨,٢
الفنادق والسياحة	٣٢٣٧,٥٤	٢٩٤٠,٣٢	٢٩٧,٢٢-	٩,٢-
مؤشر البحرين الإسلامي	٩٠٩,٨١	١٠٨٩,٢٨	١٧٩,٤٧	١٩,٧

المصدر: بورصة البحرين.

رسم بياني ٦-١: أداء مؤشر البحرين العام

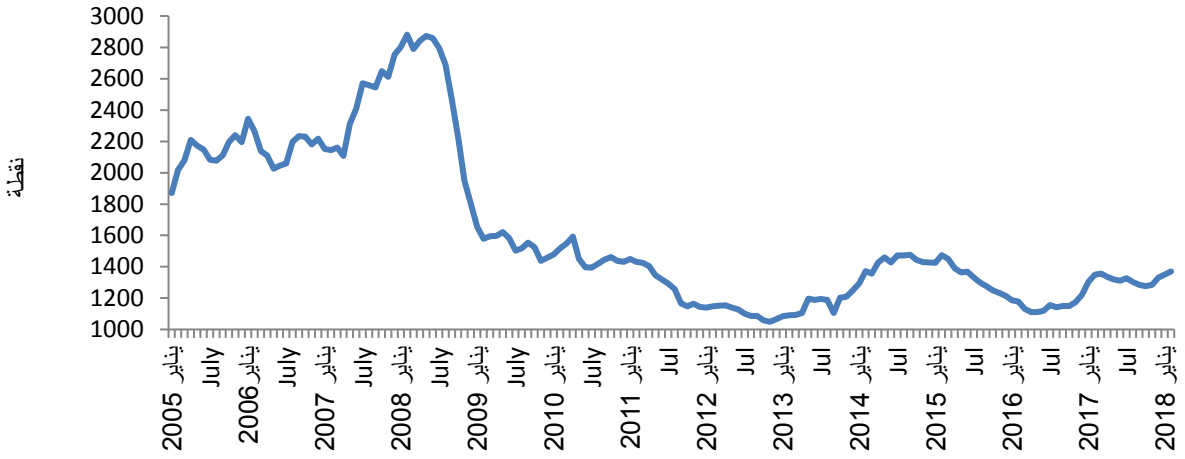

المصدر: بورصة البحرين.

استقرت القيمة السوقية لبورصة البحرين عند ٨,١ بليون دينار في عام ٢٠١٧, وكان أكبر انخفاض في القيمة السوقية في قطاع الخدمات بنسبة١٣,٦٪من ١ بليون دينار بحريني في عام ٢٠١٦ إلى ٨٦٩ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٧. كما انخفضت القيمة السوقية في قطاع الفنادق والسياحة بنسبة ١٧,١٪ من ١٩٨ مليون دينار بحريني إلى ١٦٤ مليون دينار بحريني في نفس الفترة الزمنية. أما أكبر ارتفاع في القيمة السوقية فكان في قطاع الاستثمار بنسبة ٨٨,٢٪، من ٤٧٣ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٦ إلى ٨٩١ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٧.

جدول ٦-٢: القيمة السوقية حسب القطاع

(دينار بحريني)

التفاصيل	٢٠١٦	٢٠١٧	نسبة التغير (٪)	نسبة من إجمالي القيمة السوقية (٪)
المصارف التجارية	٣،٥١٤،٨٣٠،٥٢٥	٣،٩٣٨،٩٤٤،٧١٤	١٢,١	٤٨,٤
الاستثمار	١،٩١٤،٧٧٩،٠١٣	٢،١٢٤،٨٥٨،٩٨٣	١١,٠	٢٦,١
التأمين	١٤٠،٨٦٢،٥٧٨	١٥٧،٢٥٠،٢٤٥	١١,٦	١,٩
الخدمات	١،٠٠٥،٥٣١،٩٩٤	٨٦٩،٠٣٠،٧٨٣	١٣,٦-	١٠,٧
الصناعة	٤٧٣،٩٧٢،٣١٤	٨٩١،٧٨٧،٠٤٠	٨٨,٢	١٠,٩
الفنادق والسياحة	١٩٨،٤٦٨،٥٢٧	١٦٤،٤٦١،٨٨٠	١٧,١-	٢,٠
إجمالي القيمة السوقية	٧،٢٤٨،٤٤٤،٩٥١	٨،١٤٦،٣٣٣،٦٤٥	١٢,٤	١٠٠

المصدر: بورصة البحرين.

ويمثل كل من قطاع "المصارف التجارية" و"الاستثمار" و"الصناعة" القطاعات الأكبر من حيث القيمة السوقية في عام ٢٠١٧ بنسبة ٨٥,٤٪ من إجمالي القيمة السوقية (رسم بياني ٦-٢).

رسم بياني ٦-٢: القيمة السوقية حسب القطاعات ٢٠١٧

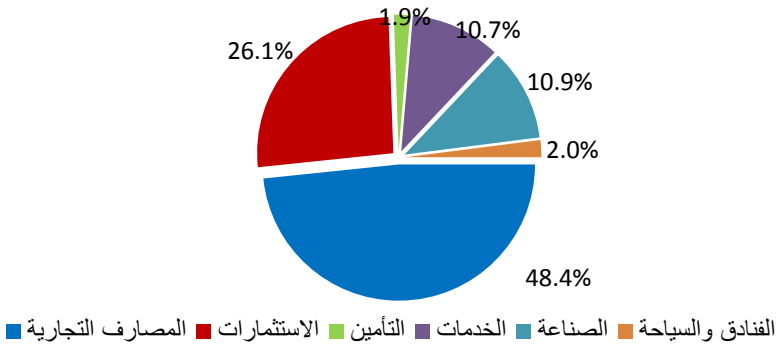

المصدر: بورصة البحرين.

أما بالنسبة للشركات، فقد سجل البنك الأهلي المتحد أكبر قيمة سوقية بواقع ١,٩ بليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٧، أي بنسبة ٢٤,٥٪ من إجمالي قيمة السوق. والجدير بالذكر أن أكبر خمس شركات شكلت ما نسبته ٥٨,٢٪بواقع ٤,٧ بليون دينار بحريني من إجمالي القيمة السوقية لعام ٢٠١٧ (جدول ٦-٣).

جدول ٦-٣: الشركات الاكبر من حيث القيمة السوقية – ٢٠١٧

الشركة	القيمة السوقية (دينار بحريني)	النسبة من إجمالي السوق
البنك الأهلي المتحد	١،٩٩٤،٢٥٣،٤٨١	٢٤,٥
شركة ألمنيوم البحرين	٨٧٣،٣٠٠،٠٠٠	١٠,٧
بنك البحرين الوطني	٨٢٢،٦٦٤،٢٢٨	١٠,١
بيت التمويل الخليجي	٥٨٢،٩٥٢،٥٣١	٧,٢
شركة الخليج المتحد القابضة	٤٦٦،٦٦١،٣٥٦	٥,٧
المجموع	٤،٧٣٩،٨٣١،٥٩٦	٪٥٨,٢

المصدر: بورصة البحرين.

ت. حركة التداول

ارتفع حجم الأسهم المتداولة بنسبة ٥٣,٨٪، حيث ارتفعت من ٧٣٤,٣ مليون سهم في عام ٢٠١٦ إلى ١,١٢٩ بليون سهم في عام ٢٠١٧ (جدول ٦-٤). كما ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة بنسبة ٦٩,٨١٪ في عام ٢٠١٧ لتصل إلى ٢١١,٣ مليون دينار بحريني مقارنةً بنحو ١٢٤,٤مليون دينار بحريني عام ٢٠١٦.

جدول ٦-٤: المعدل اليومي للتداول

التفاصيل	٢٠١٦	٢٠١٧	نسبة التغير(٪)
مجموع أيام التداول	٢٤٥	٢٤٦	٠,٤
قيمة الأسهم المتداولة (دينار بحريني)	١٢٤،٤٥٣،٩٩٢	٢١١،٣٣٨،٦٧٠	٦٩,٨
المتوسط اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (دينار بحريني)	٥٠٧،٩٧٥	٨٥٩،١٠٠	٦٩,١
كمية الأسهم المتداولة (سهم)	٧٣٤،٣٩١،٩٣٧	١،١٢٩،٨٢٦،٧٤٢	٥٣,٨
المتوسط اليومي لعدد الأسهم المتداولة (سهم)	٢،٩٩٧،٥١٨	٤،٥٩٢،٧٩٢	٥٣,٢
عدد المعاملات	١٠،٥٩٢	١٩،٤٤٠	٥٣,٥
المتوسط اليومي لعدد المعاملات	٤٣	٧٩	٨٢,٨

المصدر: بورصة البحرين.

وتركز نشاط التداول من حيث القيمة في عام ٢٠١٧ في قطاع المصارف التجارية بقيمة تداول قدرها ٩٨,٣ مليون دينار بحريني حيث شكل قطاع المصارف التجارية نسبة ٤٦,٥٪ من القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة (الجدول ٦-٥). وقد ارتفعت قيمة التداول في قطاع المصارف التجارية بنسبة ٥٠,٦٪ عن عام ٢٠١٦. ويأتي قطاع الاستثمار في المرتبة الثانية بقيمة تداول وقدرها ٤٤,٩ دينار بحريني حيث تمثل ٢١,٢٪ من إجمالي قيمة التداول. وأظهر قطاع الاستثمار ارتفاعاً بنسبة ١٥٢,٦٪ في قيمة التداول مقارنة بالعام الماضي.

جدول ٦-٥: قيمة الاسهم المتداولة حسب القطاعات

(دينار بحريني)

التفاصيل	٢٠١٦	٢٠١٧	نسبة التغيير (٪)	الوزن النسبي من العام الحالي (٪)
إجمالي قيمة الأسهم	١٢٤،٤٥٣،٩٩٢	٢١١،٣٣٨،٦٧٠	٦٩,٨	١٠٠,٠
المصارف التجارية	٦٥،٢٦٩،٥٧٦	٩٨،٣٠٣،١٧١	٥٠,٦	٤٦,٥
الاستثمار	١٧،٧٧٢،٣٨٥	٤٤،٨٩٣،٢٠٧	١٥٢,٦	٣٢,٢
التأمين	١١،٥٥٥،٩٣٨	٤،١٣٠،١٠١	٦٤,٣-	١,٩
الخدمات	٢٤،٦٤٧،٦٨٧	٣١،٢١٣،٦٨٥	٢٦,٦	١٤,٨
الصناعة	٢،٦٤٣،٦٢٠	٢٩،٦٠٦،٥٩٧	١٠١٩,٩٣	١٤,٠
الفنادق والسياحة	٢،٥٦٤،٧٨٦	٢،٣٢٢،٨٢٦	٩,٤-	١,١
غير البحرينية	٠	٠	٠,٠٠	٠,٠
المقفلة	٠	٨٦٩،٠٨٢	٠	٠,٤

المصدر: بورصة البحرين.

أما بالنسبة لنشاط التداول من حيث كمية الأسهم، فقد اتى قطاع المصارف التجارية في المرتبة الأولى حيث شكل ٥٦,٢٪ من حجم الأسهم المتداولة في عام ٢٠١٧ مع حوالي ٦٣٥,٢ مليون سهم (الجدول ٦-٦). ويأتي قطاع الاستثمار بالمرتبة الثانية وشكل ٢٤,٨٪ من إجمالي حجم التداول مع حوالي ٢٨٠,١ مليون سهم.

جدول ٦-٦: كمية الاسهم المتداولة حسب القطاعات

التفاصيل	٢٠١٦	٢٠١٧	نسبة التغيير (٪)	الوزن النسبي من العام الحالي (٪)
إجمالي كمية الأسهم (سهم)	٧٣٤،٣٩١،٩٣٧	١،١٢٩،٨٢٦،٧٤٢	٥٣,٨	١٠٠,٠
المصارف التجارية	٥١٧،٤٧٩،٠٧٩	٦٣٥،٢٠٦،١١١	٢٢,٧	٥٦,٢
الاستثمار	٥٥،٠٧٤،٢١٤	٢٨٠،١١٤،٥٥٩	٤٠٨,٦	٢٤,٨
التأمين	٤٨،٢٣٧،٨٦١	٣٠،٣٧٧،١٠٤	٣٧,٠-	٢,٧
الخدمات	٩٩،٩٦٨،٥٩٣	١٠٤،٢١٩،٢٤٩	٤,٢	٩,٢
الصناعة	٨،٦٠١،٩٩٣	٦٨،٢٢٤،١٧٦	٦٩٣,١	٦,٠
الفنادق والسياحة	٥،٠٣٠،١٩٧	٨،٨٩٦،٦٧٠	٧٦,٩	٠,٦
غير البحرينية	٠	٠	٠,٠٠	٠,٠
المقفلة	٠	٢،٧٨٨،٨٧٣	-	٠,٢

المصدر: بورصة البحرين.

أما بالنسبة لعدد الصفقات فقد حل قطاع المصارف التجارية في المرتبة الأولى ومثّل ٤٢,١٪ من جميع الصفقات المتداولة وارتفاع بنسبة ٥٧,٧٪ مقارنةً بعدد الصفقات بالعام الماضي، يليه قطاع الخدمات الذي شكل ٣٠,٦٪من جميع عمليات التداول وشهد ارتفاعاً بنسبة ١٠٤,٢٪ في عدد الصفقات عن العام الماضي (الجدول ٦-٧).

جدول ٦-٧: عدد الصفقات المتداولة حسب القطاعات

التفاصيل	٢٠١٦	٢٠١٧	نسبة التغيير (٪)	الوزن النسبي من العام الحالي (٪)
إجمالي كمية الأسهم (سهم)	١٠،٥٩٢	١٩،٤٤٠	٨٣,٥	١٠٠,٠
المصارف التجارية	٥،١٨٧	٨،١٧٨	٥٧,٧	٤٢,١
الاستثمار	١،٤٩٥	٢،٦٨٦	٧٩,٧	١٣,٨
التأمين	١٢٦	٢٣٥	٨٦,٥	١,٢
الخدمات	٢،٩١٤	٥،٩٥١	١٠٤,٢	٣٠,٦
الصناعة	٦٩٨	٢،١٠٤	٢٠١,٤	١٠,٨
الفنادق والسياحة	١٧٢	٢٧٧	٦١,٥	١,٤
غير البحرينية	٠	٠	٠,٠	٠,٠
المقفلة	٠	٠	-	٠,١

المصدر: بورصة البحرين.

رسم بياني ٦-٣: قيمة الاسهم المتداولة ٢٠١٦ مقابل ٢٠١٧

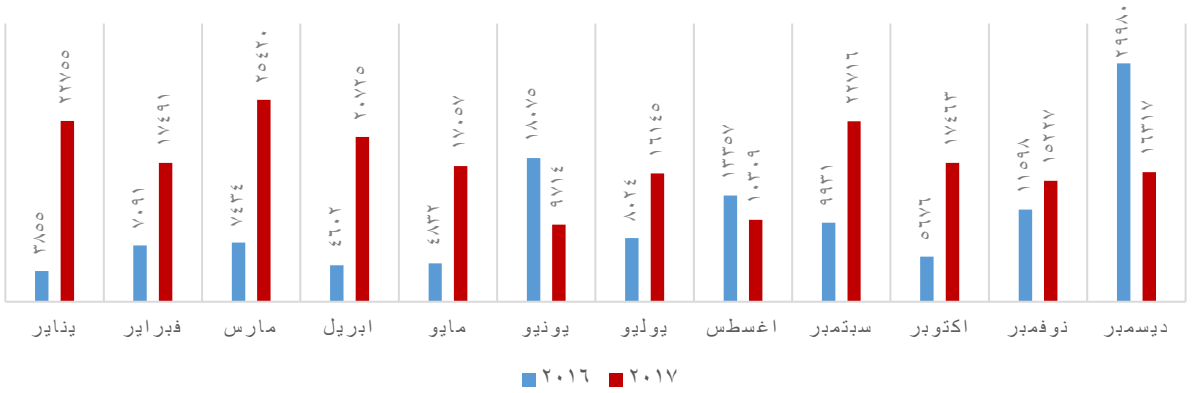

المصدر: بورصة البحرين.

رسم بياني ٦-٤: كمية الاسهم المتداولة ٢٠١٦ مقابل ٢٠١٧

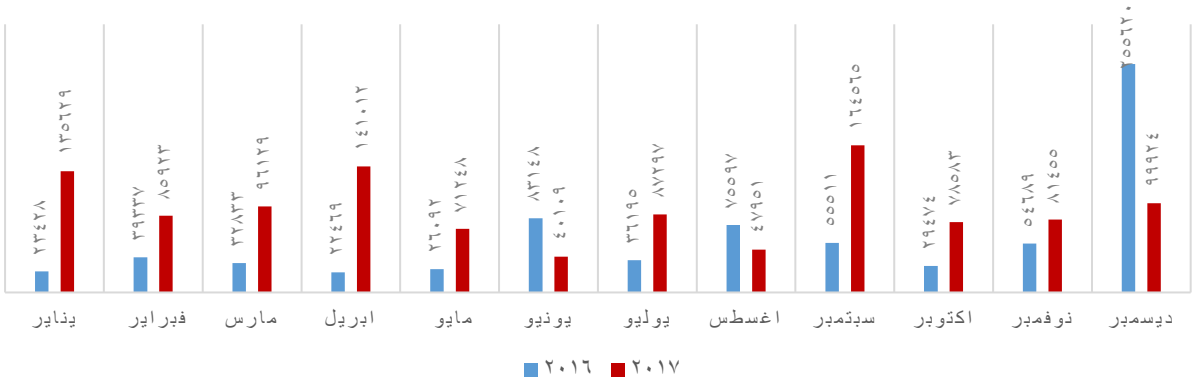

المصدر: بورصة البحرين.

رسم بياني ٦-٥: كمية الاسهم المتداولة ٢٠١٦ مقابل ٢٠١٧

المصدر: بورصة البحرين.

أما بالنسبة للشركات الأكثر نشاطاً من حيث قيمة الأسهم المتداولة فقد جاء البنك الأهلي المتحد في المقدمة بواقع ٤٤,٤ مليون دينار بحريني وبنسبة ٢١٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة، تليه شركة ألمنيوم البحرين بقيمة ٢٩,٦ مليون دينار بحريني و بنسبة ١٤٪ ثم المصرف الخليجي التجاري بقيمة ٢٥ مليون دينار بحريني ونسبة ١١,٩٪ ومجموعة جي اف اتش المالية بقيمة ٢٢,٤ مليون دينار بحريني وبنسبة ١٠,١٪ وأخيراً بنك البحرين والكويت بواقع ١٠ مليون دينار بحريني وبنسبة ٤,٧٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة (جدول ٦-٨).

جدول ٦-٨: الشركات الاكثر نشاطا من حيث قيمة الاسهم المتداولة-٢٠١٧

الشركة	القيمة (دينار بحريني)	النسبة من إجمالي السوق (٪)
البنك الأهلي المتحد	٤٤،٤٥٣،٢٩٧	٢١,٠٣
شركة ألمنيوم البحرين	٢٩،٥٨٧،٢٠٢	١٤,٠٠
المصرف الخليجي التجاري	٢٥،٠٨٢،٢١٠	١١,٨٧
مجموعة جي اف اتش المالية	٢٢،٤٣٣،٦٤٦	١٠,٦٢
بنك البحرين والكويت	٩،٩٨٠،٠٩٣	٤,٧٢
المجموع	١٣١،٥٣٦،٤٤٩	٦٢,٢٤

المصدر: بورصة البحرين.

أما بالنسبة للشركات الأكثر نشاطاً من حيث كمية الأسهم المتداولة، فقد تداول المصرف الخليجي التجاري أكبر كمية من الأسهم المتداولة بقيمة ٢٤٣,٩ مليون سهم أو ٢١,٦٪ من إجمالي الأسهم المتداولة، ثم البنك الأهلي المتحد بقيمة ١٦٤,٦ مليون سهم أو ١٤,٦٪، ثم مجموعة جي اف اتش المالية بقيمة ١٢٥ مليون أو ١١,١٪، ثم بنك الاثمار بقيمة ١٢٣,٢ مليون سهم أو ١١٪، وأخيراً شركة ألمنيوم البحرين بقيمة ٦٨ مليون سهم أو ٦٪ من إجمالي الأسهم المتداولة (جدول ٦-٩).

جدول ٦-٩: الشركات الاكثر نشاطا من حيث الكمية المتداولة-٢٠١٧

الشركة	الكمية	النسبة من إجمالي السوق (٪)
المصرف الخليجي التجاري	٢٤٣،٩٦٦،١٦٥	٢١,٥٩
البنك الأهلي المتحد	١٦٤،٦٣٢،٠٢٣	١٤,٥٧
مجموعة جي اف اتش المالية	١٢٥،٠٣٤،١٤٣	١١,٠٧
بنك الاثمار	١٢٣،٢٢٩،٧١٠	١٠,٩١
شركة ألمنيوم البحرين	٦٨،١٦٦،٣٦٩	٦,٠٣
المجموع	٧٢٥،٠٢٨،٤١٠	٦٤,١٧

المصدر: بورصة البحرين.

ث. تداول الأسهم حسب جنسية المستثمر

بلغت نسبة قيمة الأسهم المتداولة من قبل المستثمرين البحرينيين ٦٨,٢٢٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في عام ٢٠١٧ مقارنة بنسبة ٦٩,٧٪ في عام ٢٠١٦ (رسم بياني ٦-٦). وبلغت قيمة الأسهم المتداولة من قبل المستثمرين البحرينيين ٢٨٨,٤ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٧ مقارنة مع ١٧٣,٥ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٦. من ناحية أخرى ارتفعت نسبة إجمالي قيمة الأسهم المتداولة لغير البحرينيين من ٣٠,٣٪ (٧٥,٤ مليون دينار بحريني) في عام ٢٠١٦ إلى ٣١,٨٪ (١٣٤,٣ مليون دينار بحريني) عام ٢٠١٧.

رسم بياني ٦-٦: قيمة التداول للمستثمرين المشاركين (مليون دينار بحريني) ٢٠١٦-٢٠١٧

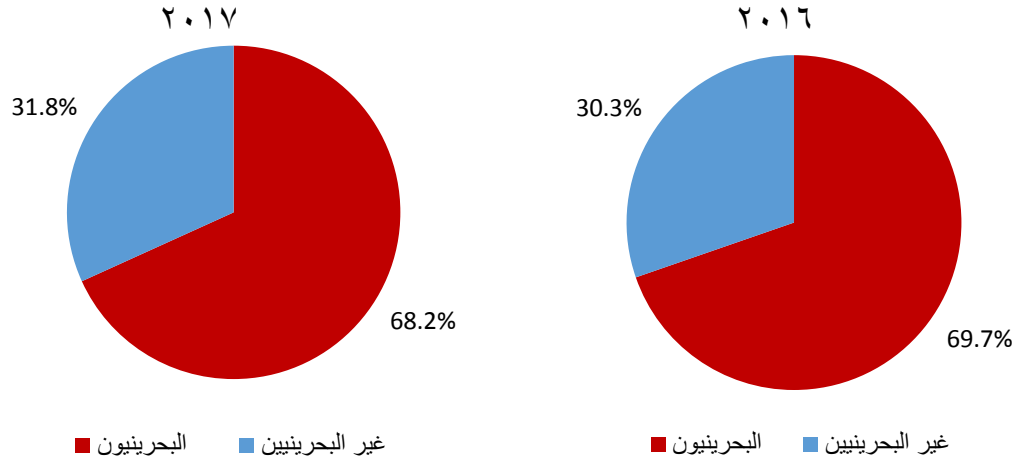

المصدر: بورصة البحرين.

ج. حركة الأسعار

ارتفعت أسعار أسهم ١٤ شركة، وتراجعت أسعار أسهم ٢٢ شركة، وحافظت ٧ شركات على مستواها في عام ٢٠١٧ مقارنة بارتفاع أسعار أسهم ٩ شركات، وانخفاض أسهم ٢٥ شركة، وبقاء ١٠ شركات على مستواها في عام ٢٠١٦ (جدول ٦-١٠).

جدول ٦-١٠: سعة السوق

التفاصيل	٢٠١٦	٢٠١٧
الأسهم الصاعدة	٩	١٤
الأسهم المتراجعة	٢٥	٢٢
أسهم لم تتغير	١٠	٧
المجموع	٤٤	٤٣

المصدر: بورصة البحرين.

أما على صعيد الشركات، فقد حققت شركة ألمنيوم البحرين المرتبة الأولى من حيث نسبة الارتفاع في سعر السهم لعام ٢٠١٧، وذلك بزيادة (٩٢,٢٪)، ثم بنك البحرين والشرق الأوسط (٨٥,٢٪)، والمصرف الخليجي التجاري (٦٣,٩٪)، والمجموعة العربية للتأمين (٢٢,٧٪)، وعقارات السيف (٦,٩٪) (جدول ٦-١١).

جدول ٦-١١: الشركات الخمس الاكثر ارتفاعا-٢٠١٧

الشركة	النسبة (٪)	الترتيب
شركة ألمنيوم البحرين	٩٢,٢	١
بنك البحرين والشرق الأوسط	٨٥,٢	٢
المصرف الخليجي التجاري	٦٣,٩	٣
المجموعة العربية للتأمين	٢٢,٧	٤
و عقارات السيف	٦,٩	٥

المصدر: بورصة البحرين.

وفي المقابل، حصلت شركة استيراد الاستثمارية على المرتبة الأولى من حيث نسبة الانخفاض في سعر السهم وذلك بانخفاض (-٣١,٤٪)، ثم شركة البحرين للاتصالات (-٢٨,٧٪)، ثم شركة بندر للفنادق (-٢٨,٢٪)، ثم مجموعة البركة المصرفية (-٢٣,٥٪)، الشركة المتحدة لصناعة الورق (-٢٢,٤٪) (جدول ٦-١٢).

جدول ٦-١٢: الشركات الاكثر انخفاضا-٢٠١٧

الشركة	النسبة (٪)	الترتيب
شركة استيراد الاستثمارية	-٣١,٤	١
شركة البحرين للاتصالات	-٢٨,٧	٢
شركة بندر للفنادق	-٢٨,٢	٣
مجموعة البركة المصرفية	-٢٣,٥	٤
الشركة المتحدة لصناعة الورق	-٢٢,٤	٥

المصدر: بورصة البحرين.

ح. الشركات الجديدة المدرجة في بورصة البحرين

انخفض عدد الشركات المدرجة (بما فيها المدرجة في أكثر من سوق) إلى ٤٣ شركة وذلك في نهاية عام ٢٠١٧ (جدول ٦-١٣). واستقر عدد صناديق الاستثمار في عام ٢٠١٦ عند ١٩ صندوق، فيما انخفض عدد السندات والصكوك إلى ١٣.

جدول ٦-١٣: موجز لقوائم سوق البحرين للاوراق المالية

التفاصيل	الفصل الرابع ٢٠١٦	الفصل الرابع ٢٠١٧
عدد الشركات	٤٤	٤٣
عدد صناديق الاستثمار	١٩	١٩
عدد السندات والصكوك	١٤	١٣

المصدر: بورصة البحرين.